الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية

دراسة حالة القوات المسلحة السودانية



تأليف:البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله



2022

Democratic Arabic Center Berlin - Germany

الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية



DEMOCRATIC ARAB CENTER





POLITICAL CULTURE AND CIVIL-MILITARY RELATIONS

A CASE STUDY OF THE SUDANESE ARMED FORCES



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany Berlin

https://www.democraticac.de/

VR :.3383 - 6743. B

النـــــــــــــاشــــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين/ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني BOOK@DEMOCRATICAC.D





كتاب : كتاب الثقافة السياسية والعلاقات المدنية – العسكرية:

دراسة حالة القوات المسلحة السودانية

تأليف / البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

تنسيق وإشراف : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6743. B

الطبعة الأولى2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي



الثقافة السياسية والعلاقات المدنية – العسكرية:

دراسة حالة القوات المسلحة السودانية

تأليف/ البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله



التقديم

قليلة هي الدراسات في الشأن السوداني التي نظرت إلى واقع العلاقة بين الجيش والسياسة من منظور نظري يقوم على التثقيف السياسي، فمعظم الكتابات حول استيلاء الجيش السوداني على السلطة نحت نحوا تاريخيا تسجيليا يقوم على النظر في تسلسل الأحداث التي أدت إلى استيلاء الضباط على السلطة من المدنيين، وفي ذلك سجلت معظم الدراسات والكتابات العلاقة بين عدد من العسكريين وبين السياسيين باعتبارها الأساس في التحرك العسكري الذي يفضي إلى التحول من النظام المدني إلى النظم العسكرية. هناك عدد من الكتاب الذين وثقوا جانب العلاقة بين الجيش السوداني والسياسة من منظور الصلة بين العسكريين والأحزاب التي انتمى إليها بعض الضباط، فمثلا كتاب "الانقلابات العسكرية في السودان" لمحمد محمد أحمد كرار (1985، الناشر: دار البلد) قدم سرد تاريخيا للانقلابات في السودان، بينما قام محجوب برير محمد نور، مؤلف كتاب "مواقف على درب الزمان" (دون ناشر/ 1989) والذي كان ضابطا بالجيش ولصيق الصلة بالعسكريين الذين أحدثوا انقلاب 25 مايو بالنظر إلى تسجيل أحداث الايام التي سبقت الانقلاب، ثم من بعد ذلك تركز الكتاب على علاقاته وخلافاته مع عدد من قادة الانقلاب مايو. أما كتابا كاتب هذا التقديم، وهما بعنوان "سنوات النميري" (2005. الناشر: دار عبد الكريم ميرغني) و "السودان ونظام الفريق عبود" (2012. الناشر: دار عزة للنشر)، فقد كان التركيز في الكتاب الاول على التسلسل التاريخي للصلة العقائدية التي جمعت عدداً من الضباط باليسار في عمومه، إذ استند الانقلاب على الضباط المنتمين إلى الحزب الشيوعي، إضافة إلى جماعة من المنتمين إلى فكرة القومية العربية التي كان جمال عبد الناصر من المنادين بها. أما الكتاب الثاني، فقد استند على السرد التاريخي للعلاقة بين



العسكريين فحسب، فقد نظر المؤلف إلى أن العلاقة بين (الأميرآلاي عبد الله خليل) وبين عسكريي نوفمبر إنما كانت علاقة تراتبية قامت على (تعليمات) من ضابط عظيم أقدم منهم في الرتبة يطلب منهم تنفيذ التحرك العسكري، وذلك من بعد يأس الأمير آلاي من السياسيين كثيري الجدل. ومن الدراسات التي يمكن اعتبارها ذات اهتمام بتاريخ العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية على مدار التاريخ، دراسة عبد الرزاق الفضل بعنوان "الدور السياسي للعسكريين السودانيين" (عبد الرزاق الفضل. 1984. جامعة الخرطوم: ماجستير الدراسات الإضافية)، فقد تركزت على السرد التاريخي لدور العسكريين السودانيين في العمل السياسي، بصورة وثيقة ومفصلة امتدت عبر التاريخ الوطني، بما في ذلك فترات الممالك التاريخية كمملكة كوش.

أما دراسة البدوي عبد القادر البدوي هذه، فإنها تقوم على النظر إلى واقع التثقيف السياسي للعسكريين باعتباره الاساس في انغماسهم في الابعاد السياسية البحتة. وبذلك فإن الدراسة الحالية تفسر مسببات الانغماس السياسي في بلد كالسودان، تاريخه الاستعماري يستنكف انغماس الجند في العمل السياسي، ويضع مسؤوليات أكثر جسامة في يد الجنود والضباط، وهي حماية الوطن والذود عن حدوده. وتتضمن الدراسة نظرة إلى الذرائع والمبررات التي يقدمها كل تحرك عسكري يستولي على السلطة اعتمادا على واقع التثقيف السياسي الذي جرى له خلال الفترات السابقة. فالمحرك والمبرر الأول في انقلاب الفريق عبود هو الخلاف السياسي الذي ساد، بينما في انقلاب جعفر نميري كانت الطائفية هي الذريعة الأساسية للتحرك العسكري. أما في تحرك الجيش عبر انقلاب البشير فقد كانت الذرائع متعددة فالهزائم التي مني بها الجيش الوطني، والخلافات السياسية على مستوى الحكم القومي، والصراعات القبلية في غرب البلاد كانت كلها الذرائع التي قام عليها التحرك العسكري في عام 1989.



ولعله من السهل رؤية أبعاد التثقيف السياسي التي أحاطت بالجيش السوداني منذ البداية، فثورة 1924 التي قام بالتمرد فيها عدد من الضباط والجنود كان " نتاج تأثر الضباط السودانيين العاملين بالوحدات العسكرية المصرية بالمشاعر القومية الاستقلالية التي انتجتها حركة سعد زغلول في مصر"، وهو ما يدل على وجود تفاعل سياسي مع الواقع المصري، بينما كان المبرر الثاني هو التناحر والخلاف السياسي غير المبرر، مما حدا بالجيش أن يتقدم لدرء الأخطار من فئة عسكرية تم تلقينها بالانضباط وحسن إدارة الأمور. وفي حالة الانقلاب الثاني فقد كان مستنداً على صلة سياسية بحتة بين عدد من الضباط المنتمين إلى حزب وجماعة. أما الانقلاب الثالث، فلا شك أن التثقيف السياسي كان وراء اندفاع المجموعات المنتمية إلى الجبهة الإسلامية للاستيلاء على السلطة.

مجمل القول، إن هذه الدراسة تنحو نحوا مميزا عن الكتابات والدراسات السابقة في تناولها مبررات الانقلابات العسكرية بدلا من السرد التاريخي البحت.

لواء (م) د/ محمود قلندر
اســـــتاذ الإعـــــــــــلام



ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في العلاقات المدنية-العسكرية لما تمثله من أهمية فيما يتعلق بعمليات التحول الديمقراطي، وتسلط الضوء على الحالة السودانية والاستعصاء التاريخي الذي لازم السودان لإكمال التحول واستدامة الديمقراطية وتحديداً مُعضلة عسكرة السياسة وتسيس الجيش. تنطلق الدراسة من فرضية أن التثقيف السياسي لسلك الضباط يساهم في التزامهم بالقيم الديمقراطية مما يقلل من احتمالية تدخلهم في السياسة، بإعتبار ان الثقافة السياسية لسلك الضباط يمكن أن يُنظر اليها كأحد السُبُل التي يمكن أن تُساعد في بناء علاقات مدنية-عسكرية سليمة بتعزيز إدراك العسكريين لواجباتهم، وبناء جيش ليس محايد سياسياً إنما ملتزم بالحكم الديمقراطي، وذلك لما مثلته المؤسسة العسكرية من حصن تقليدي لرافضي الديمقراطية منذ الاستقلال وحتى تاريخ كتابة هذه الكلمات.

ABSTRACT

This study examines civil-military relations because of their importance in relation to the processes of democratic transition, and sheds light on the Sudanese case and the historical intractability that haunted Sudan to complete the transition and sustain democracy, specifically the dilemma of the militarization of politics and the politicization of the army. The study starts from the premise that the political education of officers contributes to their commitment to democratic values, which reduces the possibility of them interfering in politics, given that the political culture of officers can be viewed as one of the ways that can help build sound civil-military relations by enhancing the military's awareness of their duties. And building an army that is not politically neutral but is committed to democratic rule, because the military establishment has represented a traditional fortress for those who reject democracy since independence until the date of writing these words.



الشكر

لا يكتمل شُكر الله الا بشكر عباده الذين كان لهم الفضل في إكمال هذا العمل ولهذا، أتقدم بخالص الشكر لمعهد الدوحة للدراسات العليا برنامج الدراسات الأمنية النقدية، وعلى رأسهم الدكتور عمر عاشور، والدكتور سيد أحمد قوجيلي والدكتور مهند سلوم، معترفاً بفضلهم وشاكراً جهودهم.

كما أتوجه بالشكر الكبير لسعادة اللواء الدكتور محمود قلندر أستاذ الإعلام بجامعة قطر على ما خطه قلمه من كلمات في حق هذه الدراسة، وإنه لامتياز أتشرف وأفخر به.



الإهداء

بسم الله هادياً وسراجاً منيراً، ثم باسم الوطن حدوداً ومكاناً وهوية....

إلى التي بدعواتها أسير، حافظة كتاب الله "أمي"، الى مُعلمي وقدوتي "والدي"......

الى من يمثلون أجمل وأقوى رابطة في الوجود أختي وأخي...

عشان عيون أطفالنا ما تذوق الهزيمة الى "أم رهف" ومن أجل "رهف"...

الى الزملاء رفقاء الدرب والسلاح إخواني في المؤسسة التي أُحب "القوات المسلحة السودانية"...

الى الهاتفون " جيش واحد شعب واحد" الى الديسمبريون.. "لن تسيروا وحدكم"

أُهدي هذا العمل المتواضع سائلاً المولى أن يكون ذا فائدة في بناء سودان الحرية والسلام والعدالة...

أبريل/2022



قائمة المحتويات



مقدمة

أصبحت حركة التحول الديمُقراطي ظاهرة سياسية عالمية انطلقت في الربع الأخير من القرن العشرين، وكان أبرز محطاتها انهيار أنظمة الحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وعدد من الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية وسقوط أنظمة ديكتاتورية في جنوب أوربا (البرتغال واليونان وإسبانيا)[1].ساهمت عمليات التحول الديمقراطي تلك في تسليط الضوء على قطاع الأمن وعلاقته بالدولة والمجتمع ضمن ما سمي بالعلاقات المدنية- العسكرية (Civil-Military Relations)، ليبرز على السطح متطلب إصلاح الأجهزة الأمنية كأحد مسارات ترسيخ الديمقراطية.

للمؤسسة العسكرية دور أساسي ومهم في تماسك الدولة وحمايتها، حيث انها الجهة التي تحمي الدولة من المخاطر الخارجية، كما أنها تساهم في الشأن الداخلي بإعتبارها تمتلك ما يكفي من التماسك المؤسسي والقوة، إذ أنهُ من المقبول وجود أدوار غير عسكرية لها تتمثل في درئ المخاطر وأعمال الإغاثة عند الكوارث الطبيعية والمساعدة في الأزمات في إطار العلاقات المدنية-العسكرية، كما أنهُ من المقبول أيضاً مشاركتها في وضع استراتيجيات الدولة وبعض سياساتها في النشاطات المتعلقة بها دون أن يتضمن ذلك مشاركتها في السلطة السياسية، إذ أن المبدأ الأساسي في الأنظمة الديمقراطية هو السيطرة المدنية، بالإضافة الى أن التدخل العسكري في السياسة بصورة عامة وفي الحكم بصورة خاصة يُخرج المؤسسة العسكرية من واجباتها الاساسية ويجعلها تمارس أعمال الحكم اليومي وهو ما يمثل التدخل المباشر ويكون ذلك عبر

[1] عز الدين عبد المولى، **العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015)، ص 17.



الانقلابات العسكرية، أو التدخل غير المباشر في الشؤون السياسية للدولة ويكون ذلك بالضغط على النظام السياسي للدولة، والذي عادةً ما يكون نتاج لهشاشة بنية الدولة وضعف مؤسساتها الداخلية.

بالنظر الى الانقلابات العسكرية التي حدثت في السودان ونجحت في الإستيلاء على السلطة، وهي إنقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م على الديمقراطية الأولى ليبقى في السلطة حتى أكتوبر 1964م، إنقلاب العقيد جعفر نميري في 25 مايو 1969م ولغاية أبريل 1985م، ثم إنقلاب العميد عمر حسن أحمد البشير في 30 يونيو 1989م على الديمقراطية الثالثة والذي إستمر حتى إبريل 2019م، والذي أُسقِطَكما سبقه من أنظمة انقلابية"بثورة شعبية"[2]، نجد أن جميع تلك الانقلابات لم تكتمل بمعزل عن القوى السياسية المدنية، فقد خُطط لها ودُبرت بواسطة مدنيين بالإشتراك مع عسكريين موالين سياسياً لتلك القوى السياسية والأحزاب، منذ أن نال السودان إستقلاله واعتراف الاحتلال البريطاني بالسودان دولة ذات سيادة في يناير 1956م وحتى سقوط آخر حكم جاء بإنقلاب عسكري في أبريل 2019م بقيادة عمر حسن أحمد البشير لم يتجاوز نصيب الأنظمة المنتخبة فيها أحد عشر عاماً، وظل السودان 52 عاماً من أصل 63 عام محكوماً بأنظمة أتت للسلطة عبر صندوق الذخيرة لا عبر صندوق الانتخابات[3].

[2] ما بين استخدام مصطلح ثورة أو انتفاضة، فإن الباحث لا يستخدم المصطلح انطلاقاً من عمق مفاهيمي يتناول مدخلاتها وما ينتج عنها من تغيير شامل، انما هي دلالة مصطلحية وفق الحالة التي يعالجها الباحث وهي دفع أنظمة للتنازل عن السلطة بسند من القوات المسلحة حينما تقرر قيادتها الانحياز للحراك الشعبي. للمزيد حول استخدام المصطلح بما يتناسب مع الحالة السودانية ينظر: أحمد إبراهيم أبو شوك، **الثورة السودانية (2018-2019): مقاربة توثيقية- تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص31-34.

[3] حسن الحاج علي أحمد، "الإنقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسيات عربية** (2017) ص 53.



أصبح واضحاً أن المؤسسة العسكرية ذات أهمية بالغة لضمان استمرار تطور النظام الديمقراطي من عملية الانتقال فالتحول ومن ثم نظام ديمقراطي راسخ،والذي لا يمكن الوصول اليه في حال وجود مهددات من ضمنها تدخل الجيش في شؤون الحكم، وبالرغم من ان التزام الجيش شرط ضروري لنشوء الديمقراطيات الا انه غير كاف لبقائها، اذ لابد ان يترافق مع عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم إصلاحها مرحلياً، وفي هذا الصدد لابد من دمج اصلاح المؤسسة العسكرية في مسار التحول الديمقراطي، وان تكون عمليات الإصلاح في صدارة اهتمامات القائمين على أمر التحول، تشير الحالة السودانية إلى ان القوات المُسلحة لم تخضع لعمليات اصلاح كافية طوال تاريخها، مما أدى الى التدخلات المستمرة في الشأن السياسي للدولة ضد أنظمة منتخبة، بالإضافة لعدد من المحاولات الانقلابية خلال فترات الأنظمة الديكتاتورية الممتدة، وقد أشارت الإحصاءات الى فشل (90) دولة حول العالم في التحول الديمقراطي نتيجة لعدم اتخاذها ما يكفي من تدابير فيما يتعلق بإصلاح أجهزتها الأمنية[4].

تكمن الأهمية البحثية للدراسة من الناحية النظرية في إبراز العلاقات المدنية- العسكرية خلال فترات التحول الديمقراطي،والأهمية التي تمثلها الثقافة السياسية لبناء النظام الديمقراطي،وبشكل أكثر تحديداً تسليط الضوء على مفهوم الثقافة السياسية لدى سلك الضباط، بغرض تقديم إضافة الى المجال المعرفي الخاص بحقل العلاقات المدنية-العسكرية، بحُكم أهمية الموقف الذي تتخذه القوات المسلحة في

[4] محمد ماضي، "لا تحوّل ديمقراطي دون تقدم عملية إصلاح الأجهزة الأمنية"، **swissinfo.ch**، 2014/05/1، شوهد في 2021/03/2، في: https://bit.ly/3bXUysG



الدول السائرة نحو الديمقراطية وما يترتب على موقفها من إطالة أو تقصير أمد مرحلة التحول الديمقراطي أو حتى فشل التحول تماماً.

من الناحية العملية تتمثل أهمية البحث فبإبراز العلاقة بين الاستقطاب السياسي في المؤسسة العسكرية وبين فشل الديمقراطيات في السودان، ودور الثقافة السياسية لسلك الضباط في تثبيط وتقليل احتمالية استمرار نموذج الباب الدوار الذي عاشه السودان منذ الاستقلال لينتهي كل نظام ديمقراطي بانقلاب عسكري، كذلك رفع مستوى الثقافة السياسة وبالتالي الوعي السياسي لدى سلك ضباط القوات المسلحة السودانية، وتقبلهم لقيم الديمقراطية بإعتباره الموقف الأساس للجيش وذلك بتعزيز فهم العلاقات المدنية- العسكرية في الدول الديمقراطية المرتكزة على علاقة الجيش بثلاث ركائز أساسية (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والمجتمع)،مما يساهم بصورة مؤثرة في رفع مستوى الاحترافية والفاعلية العسكرية ويحد من توسع القوات المسلحة في أنشطة أخرى خارج مجال اختصاصها مثل النشاط السياسي والاقتصادي خارج إطار المجمع الصناعي العسكري.

تبحث الدراسة في حال الجيوش في سياق البلدان السائرة نحو الديمقراطية، وتتناول الجيش السوداني كدراسة حالة، وتنظر في الثقافة السياسية لسلك الضباط كفجوة بحثية لم تتناولها الأدبيات التي اطلع عليها الباحث، في تفسيرها لتكرار حالات تدخل الجيش في الشأن السياسي، باعتبار ان الثقافة السياسية لسلك الضباط يمكن أن يُنظر اليها كأحد السُبُل التي تسهُم في بناء علاقات مدنية- عسكرية سليمة، وبالتالي دعم التحول الديمقراطي، والتي يجب الاهتمام بها ضمن الجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني، مثل انهاء الانخراط في القطاع الاقتصادي وتقوية آليات الرقابة، فهي تسلط الضوء على الهيئة الداخلية



للجيش النظامي للدولة بإعتبار ما يمتلكه من قوة لابد من العمل على تطويرها دون ان تكون خطراً على المجتمع والنظام السياسي للدولة،بالتالي فان الدراسة تركز على مسالة الثقافة السياسية كمفهوم والقوات المسلحة ككيان مؤثر في القطاع الأمني للدولة، وتستهدف سلك الضباط كوحدة تحليل تمثل النخبة داخل مجتمع الجيش.

تتمثل إشكالية الدراسة في إن فشل الديمقراطيات وجميع الانقلابات العسكرية التي تمكنت من الاستيلاء على السلطة في السودان ناتجة عن علاقات مدنية-عسكرية غير متزنة، فقد كانت السمة الملازمة في كل الانقلابات والقاسم المشترك بينها أن عمليات التخطيط والتدبير لها كانت تتم بين مدنيين سياسيين بالإشتراك مع عسكريين تم استقطابهم لتنفيذ الانقلاب بواسطة الجيش،خلافاً للوضع الدستوري للقوات المسلحة بحماية النظام الديمقراطي المنتخب، عليه فإن الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما هو أثر الثقافة السياسية في جعل الجيش يلعب دور صحيح ومفيد في العملية السياسية؟ وينبثق عنه سؤال فرعي آخر وهو: ما هي القنوات التي يمكن بها رفع مستوى الثقافة السياسية في القوات المسلحة؟

إنطلاقاً من الإشكالية أعلاه تسعى الدراسة لتحديد العلاقة بين الثقافة السياسية لسلك الضباط ومساهمتها في التقليل من تدخل وانخراط سلك الضباط في السياسة،وبالتالي تفترض الدراسة أن الثقافة السياسية لسلك الضباط تؤدي الى زيادة احتمالية خروجهم من الشأن السياسي، مما يساعد في بدء وتنظيم علاقات مدنية-عسكرية سليمة ومتزنة، وذلك من خلال تأثير المتغير المستقل (الثقافة السياسية) بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (التدخل في السياسة)،وأحد مظاهر هذا التدخل هو الانقلابات العسكرية



التي لازمت الحالة السودانية،ويساهم التثقيف السياسي في أربعة نقاط ذات أهمية لأي نظام ديمقراطي في مراحل التحول:

أ. تقيُدسلك الضباط بالقيم الديمقراطية والتزامهم بالقوانين اقتناعاً وهو ما يقف حاجزاً أمام أطماع

المدنيين في إستقطاب وتسيس ضباط المؤسسة.

ب. صد أي محاولات من داخل المؤسسة للانقلاب على الأنظمة الشرعية بسبب عدم توفر الدعم اللازم

من زملاء المهنة.

ج. الثقافة السياسية تزيد من جدوى ونفع آراء العسكريين في القضايا الداخلية والخارجية المتصلة بالشؤون الأمنية حينما تطلب منهم بناءً على خبرتهم، انطلاقاً من أن الوصول للرتب العليا يكون بناءً على الكفاءة وليس الولاء السياسي.

د. تزيد الثقافة السياسية لسلك الضباط من مستوى التعاون وتقلل من التوترات بين المدنيين والعسكريين.

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة المقارنة،حيث تم وصف المفاهيم الأساسية للبحث ومن ثم تحليلها وذلك من خلال وصف مفهوم الثقافة السياسية وتحديد معالمه ومضمونه، وتحليل طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، كذلك وصف العلاقات المدنية-العسكرية في شكلها الأكثر اتزاناً وتحليل آثار الثقافة السياسية لنُخب المؤسسة العسكرية على العلاقات المدنية-العسكرية.



كما تضمن البحث دراسة الأحداث المتعلقة بالحالة السودانية والمواقف السابقة وتفسيرها،حيث تم مقارنة حقب تاريخية مختلفة لتوضيح دور الأحزاب السياسية عبر الزمان في الانقلابات العسكرية التي حدثت في السودان، وإبراز العلاقة بين المدنيين والعسكريين الناتجة في الأساس عن تأثير الحقب السابقة في اللاحقة، ومن خلال تحليل المؤشرات الكمية والنوعية خلُصت الدراسة لنتائج وتوصيات، وقد اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها،على المصادر الموثوقة لمراجعة الأدبيات ذات الصلة، المقالات الأكاديمية، البحوث والقنوات الإخبارية الموثوقة.

تتألف الدراسة من ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول:تفصيل الثقافة السياسية والعلاقات المدنية-العسكرية، حيث يتطرق لمفهوم الثقافة السياسية، ثم يتطرق لتأثير التثقيف السياسي للضباط في البناء الديمقراطي،وأخيراً طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، هذا الفصل هو هجين ما بين إطار نظري ومفاهيمي ليبين وجهة نظر الباحث المتعلقة بالربط بين التثقيف السياسي وتطور البناء الديمقراطي من جهة وسياسة الإصلاح العسكري وما يفضي لها من جيش يمكن ان يكون له دور مفيد في العملية السياسية من جهة أخرى. أما الفصل الثاني: تناول الأنظمة العسكرية التي توالت على الحكم في السودان، كيف وصلت للسلطة وما هي أبرز ممارساتها، والأحداث التي أدت الى سقوطها، وهي الحالة التجريبية التي تتيح دراستها اجراء تقييم حول طبيعة العلاقات المدنية العسكرية خلال فترة الدراسة،وأخيراً فإن الفصل الثالث عبارة عن الخاتمة والنتائج التي توصلت لها الدراسة ومن ثم التوصيات.

تغطي الدراسة فترة زمنية من العام 1956 الى ابريل 2019م، وذلك لتركيز الدراسة على الانقلابات الثلاث التي استقرت في السلطة منذ الاستقلال ولغاية سقوط البشير في 2019، لا شك انها فترة زمنية طويلة



يصعب رصد جميع ما حدث فيها من تغيرات وتأثيرات على الحالة السودانية، إلا أن الدراسة تُركز على الأحداث التي سبقت ومهدت لكل انقلاب، كما تركز على السمات العامة والسلوك السياسي لكل نظام انقلابي جديد من حيث التحالفات وتفككها، الحروب وما تعرضت له الأنظمة من محاولات انقلابية، بغرض تسليط الضوء على ردود فعل المؤسسة العسكرية.



الفصل الأول: الثقافة السياسية والعلاقات المدنية-العسكرية

المبحث الأول: الثقافة السياسية:المفهوم والأنواع والأبعاد

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية:

كانغابرييل ألموند أول من اقترح الثقافة السياسية في العام (1956) ليقوم لاحقاً مع سندي فيربا في العام (1963) بتوظيفها في الثقافة المدنية، بإعتبارها تُعالج المشكلة الكلاسيكية لكيفية تأثير الناس على نظامهم السياسي بمساهمتها في صياغة مجموعة التوجهات والأنماط والسلوكيات نحو العمل السياسي الذي يتجاوز الفرد ولكن ليس الى الدرجة التي تلغي التأثير الفردي تماماً، بحيث تكون الآراء السياسية الفردية ذات أثر داخل مجموعة القيم التي يشترك فيها أعضاء المجتمع وهو ما يشير الى المشاركة في القيم، والعضوية في الاتفاق على تلك القيم، والسماح بالاختلاف من حيث الآراء الفردية دون تجاوز للجماعة[5]، وتناول مروان طاهري دور الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي من منظور مجتمعي بإعتبار أن الديمقراطية تصبح راسخة عند تأصيل قيمها لدى المجتمع وخلفياته التاريخية عن السياسة، وإبراز التراث التاريخي العربي فيما يختص بالسياسة لدى المجتمع، وانعكاسات ذلك التراث على النظام الديمقراطي وربط عملية التحول الديمقراطي بتجديد الإرث الثقافي العربي فيما يختص بالسياسة[6]، بينما تناول عزمي بشارة مفهوم الثقافة السياسية من منظور نخبوي مشيراً الى أن ثورات الربيع العربي شكلت

[5] STEPHEN CHILTON, 'DEFINING POLITICAL CULTURE', **Western Political Quarterly**, Vol. 41, No. 3 (September 1988), P: 419–420.

[6] مروان طاهري، "الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسالة الإستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017.



بوادر التغير في نمط الثقافة السياسية لدى المجتمعات العربية من ثقافة الطاعة والتقليد الى المشاركة السياسية، وبالرغم من إتمام الشعوب لمهمتها من حيث الخروج وتقديمها للتضحيات، إلا أن الثقافة السياسية للنخب التي أشرفت على ادارة المراحل الانتقالية كانت سبباً في عدم اكتمال هذا التحول بشكله المثالي، بمعنى أن للثقافة السياسية للنُخب دور يتجاوز في الأهمية دور الثقافة السياسية لدى الشعوب دون إهمال لأهمية ثقافة الشعوب، وذلك من ناحية أنه لم يحدث تاريخياً ان تخلصت المجتمعات من ثقافتها السياسية المتماهية مع الديكتاتوريات قبل نشوء الديمقراطيات فيها، وتستطيع تلك النُخب من باب مسؤوليتها الوطنية في حال وصولها لسدة الحكم أو حتى تمكنها من ممارسة الحريات السياسية بعد انهيار الأنظمة الديكتاتورية أن تؤثر على الثقافة السياسية الشعبية[7]، وبالتالي فإن القيادة السياسية يمكنها ترسيخ مفهوم ثقافة المشاركة السياسية لدى المجتمع ومؤسسات الدولة مما يساعد على نجاح التحول الديمقراطي، بمعنى أن لثقافة النخب السياسية دور في إكمال مراحل الرسوخ الديمقراطي، باضطلاعها بدورها في تثقيف المجتمعات سياسياً بما يتناسب مع القيم الديمقراطية لبلوغ الرسوخ.

اختلفت التعريفات التي وصفت مفهوم الثقافة السياسية، فقد عرفهاجيمس اندرسون على أنها مجموعة القيم والمعتقدات في المجتمع المسئولة عن توجيه وتشكيل السلوك السياسي لدى المواطنين، والتي على أساسها تُحدد العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم من خلال مساهمتها في تحديد ما ينبغي أن تقوم به الحكومة وكيف تقوم به، مع حفاظها على تلك القيم المُستمدة من أخلاقيات المجتمع وثقافته

[7] عزمي بشارة، "عن الثقافة السياسية والانتقال الى الديمقراطية", في **الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دراسة نظرية مقارنة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2020) , 407–440.



العامة، ووعيه بالحقوق والواجبات مشيراً الى أنها تؤثر في الفعل السياسي ولا تُقرره كُلياً[8]، بينما يرى لاري دياموند أنها تقييم المواطنين لنظامهم السياسي بناءً على معتقداتهم وافكارهم، بالإضافة الى إلمامهم بدور الفرد داخل المجتمع[9]،وقد عرفها كمال المنوفي على أنها: "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة"[10].

تعمل الثقافة السياسية في جوهرهاعلى خلق القيم والمعتقدات المشتركة في المواطنين والمجتمعات فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والسياسة العامة، وبشكل كبير تُجيب الثقافة السياسية عن،من يمكنه فعل ماذا؟ وكيف؟ وتحت أي ظرف؟ ومع من؟ ما يعني من يمتلك السلطة ومن يُقرر؟ وبالتالي تعمل الثقافة السياسية على إعادة انتاج المواقف للأفراد والمجتمع والمؤسسات حول السلطة والشرعية، وهو ما يشير الى تقبُل الثقافة السياسية للنخبوية والفوقية السياسية التي تمارس العمل السياسي وفق مجموعة القيم المُتفق عليها ابتداءً من الفرد وصولاً الى أعلى مستويات السُلطة، فالثقافة السياسية للشيوخ

[8] جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998)، ص 46-49.
[9] عبد السلام علي نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، **عالم الفكر**، مج 40، عدد1 (يوليوسبتمبر2011)، ص13.
[10] كمالالمنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** (عمان: دار بن خلدون، 1980)، ص14.



تختلف عن الشباب، والثقافة السياسة لدى النُخب تختلف عن ثقافة الجماهير، بمعنى عدم وجود ثقافة سياسية مُتجانسة لشعب كامل[11].

بشكل عام فقد عدلت الدراسات والأدبيات السياسية والاجتماعية لاحقاً التعريف بدرجات مختلفة دون تغيير المفهوم، والتي في مجملها تنظر الى الثقافة السياسية باعتبارها الرؤيا والمعرفة والإدراك العقلي لما يحيط بأفراد المجتمع من أفكار وممارسات واختلافات سياسية، يستطيع من خلالها تكوين تصورات واتخاذ الموقف المناسب، ومن ثم التفاعل والتأثير البناء في مجمل العملية السياسية حسب ما تقتضيه المهنة أو المكانة من مؤسسات الدولة وهو التعريف الذي يتبناه الباحث باعتبار شموله للفرد والمجتمع والمهنة داخل مؤسسات الدولة[12].

المطلب الثاني: أنواع الثقافة السياسية.

صنف ألموند وفيربا في عملهم المشترك (1963) الثقافة السياسية الى ثلاثة أصناف هي التي تُحدد طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية للمجتمع والتأثير على السلوك السياسي للنظام، من حيث النشاط والخمول أو العدم تماماً. فيختلف التأثير باختلاف نوع الثقافة السياسية في المجتمع حيث يختلف تأثير الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة (Parochial Political Culture)،عن ثقافة الخضوع السياسي

---

[11]Gregory Claeys, "POLITICAL CULTURE," **in Encyclopedia of Modern Political Thought**, 1st ed. (Washington: CQ Press, 2013), P: 624–625.

[12]موسى آل طويرش، "الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 28 (ديسمبر 2009)، ص61.



(الرعوية) (Subject Political Culture)، والتي تختلف بدورها عن ثقافة المشاركة السياسية (Culture PoliticalParticipant)[13].

أولاً: الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة.(Parochial Political Culture).

ويظهر هذا النوع في المجتمعات غير الديمقراطية حيث تشير الى الوعي المحدود للأفراد بالنظام السياسي وبالتالي تأثيرهم المحدود فيه، نتيجة لجهل الأفراد في هذا المجتمع بحقوقهم وواجباتهم ودورهم في التأثير على مخرجات النظام السياسي والعناصر التي تساهم في بناءه وطبيعة عمله، بينما ترتبط أدوار أفراد المجتمع في هذا النمط من الثقافة السياسية برئيس المجتمع، حيث يكتسب الزعيم السياسي أو العسكري مكانة أقرب الى القداسة والأبوية، وهي بالمجمل تمثيل للوعي المنخفض لدى المواطن بالشؤون السياسية خارج نطاق المجتمع الضيق، وبالتالي الأحجام عن توسيع المشاركة إلى درجة الانتخابات الرئاسية او المجالس التشريعية مثلاً واختصار المشاركة في حدود القرية مثل الشيوخ وقادة المجتمع وما الى ذلك[14]، هذا النوع من الثقافة السياسية لا يجيب عن الأسئلة التي توضح العلاقة بين الأفراد والمجتمعات مع النظام السياسي بسبب عدم إدراك الأفراد لكيفية ولماذا تحدث الأحداث السياسية والأفعال في بلادهم، ولا يعلمون أو يسعون لمعرفة هياكل الحكومة ووظائفها، وبالتالي ضعف التوجه القومي والذي يجعل الأجندة والأهداف الوطنية ثانوية في مقابل تزايد الاهتمام بالأهداف الخاصة من قبل القادة، مستندين على ادراكهم لجهل ولامبالاة المواطنين في مواجهة الدولة وانكفاءهم على مستويات

[13] عز الدين عبد المولى، **العرب والديمقراطية والفضاء العام** (بيروت: الدر العربية للعلوم والنشر، 2015)، ص37.
[14] أمين المشاقبة، دينا شقير، **التنشئة والثقافة السياسية** (عمان: وزارة الثقافة، 2020)، ص110.



محلية في حدود القرية والقبيلة ويشار إليها احياناً بالثقافة التقليدية نسبةً لانتشارها في المجتمعات القديمة ضئيلة التطور[15].

ثانياً: ثقافة الخضوع السياسي (الرعوية/ التابعة). (Subject Political Culture).

تُفسر هذه الثقافة السلوك السياسي السلبي للأفراد بخضوعهم التام لقرارات السلطة واعتبارها الزامية ولا يمكنهم التأثير عليها، وبالرغم من ادراكهم لجوانب العملية السياسية والنظام من حيث المخرجات على عكس الثقافة الضيقة، الا أن الأفراد ليس لديهم الإدراك الكافي بجانب المدخلات بإحساسهم بعدم القدرة على التأثير على النظام السياسي[16]، ونسبةً لتوفر الإدراك لمخرجات النظام السياسي في هذه الثقافة يكون لدى الأفراد القدرة على التقييم بالتأييد أو المعارضة من حيث شرعية السلطة أو عدم شرعيتها، الا أن السلوك الفعلي يظل سلبي فيكون مجرد تابع او رعية وخاضع تماماً، فتكون العلاقة هي انتظار تقديم الخدمات وعدم المطالبة بها خوفاً من العقاب، وتتمحور عناصر هذه الثقافة حول الخوف من السلطة والاذعان لها بسبب العنف السياسي الذي يمكن أن تمارسه السلطة، مع عدم الايمان بذاتية وكرامة الانسان[17].

[15] Usman Abbo and Adamu Bashir, 'Parochial Political Culture and the Squabbles' (INTERNATIONAL SEMINAR ON REGIONAL POLITICS, ADMINISTRATION AND DEVELOPMENT, INDONESIA: Research Gate, 2020), P: 30–31.

[16] Iraj Roudgar, " Theory of Political Culture", Research Gate, 25/2/2021, accessed on: 15/12/2021, at: https://bit.ly/3s49Oxx

[17] ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة** (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص 101.



ثالثاً: ثقافة المشاركة السياسية. (Culture PoliticalParticipant).

وترتبط الى حد كبير بوعي وإدراك ومعرفة المواطنين بحركة نظامهم السياسي من حيث الأداء والتزام القيم، وذلك من خلال مشاركتهم الفاعلة من حيث الواجبات، ومراقبتهم لمدخلات النظام السياسي التي على أساسها يتوقعون مخرجات تتناسب معها[18].

يُفسَّر هذا النوع من الثقافة على أنه إيجابي، فمن خلال التقييم العقلاني والواعي الناتج عن الإلمام بالنظام ومكوناته والإمكانيات تكون توجهات الفرد اما سلبية او إيجابية عن النظام، وبالتالي القبول بالمخرجات أو رفضها، مع القدرة على التعبير، ويُعتَبر هذا النمط من الثقافة هو المعزز للبناء الديمقراطي، حيث ان الدول التي تسود فيها ثقافة المشاركة تقدمت في مجال البناء الديمقراطي، من خلال المساهمة الفعالة بآليات التعبير المختلفة مثل الاحتجاجات والانتخابات وجماعات الضغط والانتظام في عضويات النقابات العمالية والأحزاب السياسية[19].

وتجدر الإشارة الى أن "ألموند وفيربا" أشاراالى أن كل نمط من أنماط الثقافة السياسية ينسجم مع بنية سياسية ونظام معين، فالثقافة المحدودة تنسجم وتتلاءم مع نظام لامركزي تقليدي، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع نظام مركزي سلطوي (عسكري/شمولي)، وتتلاءم ثقافة المشاركة مع الأنظمة الديمقراطية، بالتالي فإن التلاؤم بين الثقافة والبنية هو الذي يضمن استقرار النظام السياسي فحينما تسود ثقافة

---

[18] زين العابدين بعو، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 5 (يونيو 2016)، ص14.

[19] محسن جابر، "الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (يونيو 2016)، ص 316.



المشاركة على ثقافة الخضوع في المجتمع يتعرض النظام للخطر ولو بشكل مؤقت[20]، وفي هذا إشارة الى ان الثقافة السياسية لا تعرف ثباتاً مطلقاً، بل تتعرض للتغيرات بسبب التحولات التي تطرأ على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتسعى الثقافة السياسية للتكيف معها، فثمة ارتباط ما بين النظام السياسي واستقراره مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع مما يشير الى إمكانية وجود أكثر من نمط في نفس المجتمع[21].

المطلب الثالث: عناصر الثقافة السياسية.

بالعودة إلى ألموند وفيربا وتأسيساً على تعريفهم للثقافة السياسية باعتبارها المنظومة التي تعمل على صياغة التوجهات السياسية الخاصة للأفراد في مجتمع وفق قيم معينة، فإن الثقافة السياسية تتكون من ثلاثة عناصر وهي عناصر ادراكية تتمثل في المعرفة والادراك والوعي بالنظام السياسي ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية من أحزاب ونقابات وغيره مما يتعلق بالحياة السياسية، وعناصر عاطفية تتمثل في الأحاسيس والمشاعر تجاه الفاعلين السياسيين داخل وخارج الحكومة من انجذاب أو اشمئزاز او تعاطف او احتقار، وعناصر تقييميةتعمل على توجيه السلوك السياسي بناءً على القيم والمبادئ بمعنى أن الثقافة السياسية تفسير ما نعرف وما نشعر وما نعتقد حول الشأن السياسي[22]، وبالتالي فإن هذه العناصر يمكنها أن تُفرز ثلاثة أبعاد تتمثل في:

---

[20] الخزرجي، ص103.

[21] Roudgar, P:12.

[22] جابر، ص317.



أولاً: المعرفة السياسية.

ويقصد بها ما يتكون لدى الأفراد من إدراك بمدخلات ومخرجات العملية السياسية، وأجزاء ومكونات وقوانين النظام السياسي والأدوار التي تؤديها المؤسسات، وهي عملية تراكمية تُجسد ما يتراكم لدى الأفراد من وعي لتتشكل لديهم آراء بخصوص القضايا السياسية والمؤسسات العاملة بالدولة، فالضعف في الوعي والمعرفة السياسية يؤثر بشكل مُخلفي سلامة الابعاد والعناصر الأخرى المُكوِنة للثقافة السياسية[23].

ثانياً: التقييم السياسي.

وهي تُجسد ميزان الالتزام الأخلاقي بالقيم المشتركة والمبادئ والمثل العُليا، كما تتضمن تقييم الأفراد وأحكامهم لمدخلات ومخرجات النظام السياسي[24].

ثالثاً: الاتجاهات السياسية.

ويقصد بها المواقف المبنية على الخيارات العقلانية التي تعمل على تحديد التوجه السياسي للفرد إزاء مؤسسات الدولة وصانعي القرار السياسي، وهي ما تُحدد الية المشاركة السياسية من انتخاب مرشح دوناً عن مُرشح آخر من حيث التفضيلات، واختيار الانتماء لحزب معين دوناً عن الأحزاب الأُخرى، او في شكل سلوكيات كالمظاهرات والاحتجاجات بغرض التأثير في الاتجاهات السياسية العامة، هذه المواقف العقلانية يقف ورائها العناصر العاطفية بشرط تفاعلها مع بُعدي المعرفة والقيم السياسية[25].

[23] المشاقبة، شقير، ص 107.
[24] نفس المرجع، ص108.
[25] الخزرجي، ص99.



وبهذا نجد أن الثقافة السياسية يمكن ان تكون مفسراً لسلوك الناس وتوجهاتهم ازاء النظام السياسي بشكل خاص والعملية السياسية بشكل عام، وذلك حينما نفسر المفهوم مُتصلاً مع النوع والعناصر فمن خلال دراسة الأبعاد المذكورة أعلاه يمكن معرفة نوع الثقافة السياسة في مجتمع ما، واتساقاً مع إشكالية البحث التي تتناول قضايا العلاقات المدنية-العسكرية في ظل تحول ديمقراطي، فإن الثقافة السياسية لمجتمع العسكريين (نوعها وعناصرها) يمكن ان تكون مفسراً لطبيعة تلك العلاقة،وما يترتب عليها من استقرار أو عدم اتزان، وكما أشرنا سابقاً الى ضرورة التلاؤم بين طبيعة النظام والثقافة السياسية السائدة، وأن ثقافة المشاركة السياسية تعتبر مُعزز للبناء الديمقراطي، مع اختلاف وسائل وقنوات التثقيف السياسي للعسكريين عن المدنيين تبعاً لاختلاف طبيعة الدور المؤسسي، ومحدودية الفعل السياسي وهو ما يتناوله الباحث في هذه الدراسة، فإما أن تتشكل ثقافة سياسية تُشجع وتُساند التحول الديمقراطي، أو ثقافة سياسية تعمل على إعاقته ومنع تطوره، بهذا يمكن القول بأن مجموعة القيم والمعتقدات المشتركة في المجتمع العسكري هي المسؤولة عن توجيه وتشكيل سلوكهم السياسي، هنا يمكن التساؤل هل تلك القيم والمعتقدات المشتركة في الجيش المُعَين تُعزز من العملية الديمقراطية؟

المبحث الثاني: التثقيف السياسي للضباط في السياق الديمقراطي

المطلب الأول: الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي.

إن عملية التحول الديمقراطي عملية ممتدة تحتاج لوقت حتى ترسخ وتتوسع في بناء مؤسساتها،ويعتبر عدم الاستقرار السياسي مهدد لاكتمالها،وقد أشار آلان تورين في كتابه (ما الديمقراطية؟) الى أن



الديمقراطية لا ترتكز على سيادة الأغلبية أو الضمانات القانونية فقط إنما على ثقافة سياسية بشكل خاص[26]، وكما ذكرنا سابقاً فان النظام الديمقراطي يتلاءم مع ثقافة المشاركة السياسية، فيكون ضعف أو انعدام الثقافة السياسية لدى المجتمع ومؤسسات الدولة يصب في صالح وجود واستمرارية الأنظمة الشمولية التي تستغل عدم الوعي السياسي في استغفال المجتمع، وبالتالي حشد مؤسسات الدولة في جانبها وتركيز السُلطة في أيدي مجموعات صغيرة ولا تتوزع على جماعات متعددة.

على النقيض فإن تطور وقوة الثقافة السياسية يتناسب مع الأنظمة الديمقراطية وهو ضروري للمجتمع تجاه الدولة من جهة، كما أنه ضروري لمؤسسات الدولة تجاه المجتمع من جهة أخرى، إذ أنه مع وجود ثقافة سياسية تتضاءل الظواهر الهدامة ومع انتشارها تنمو وتتضاعف المظاهر البناءة الناتجة عن الإحساس بالمسؤولية وإعلاء روح الوطنية، بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية تصب في ماعون التنمية الاجتماعية من خلال الإدراك العقلاني والمنطقي واحترام الحقوق والحريات الممنوحة، واستخدامها بالطريقة التي تنفع المجتمع وبالتالي تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[27]، كما يقاس مستوى الوعي السياسي باتساع دائرة الممارسة السياسية من خلال المشاركة بالانتخاب والقبول بالخسارة وعدم إقصاء الآخر، تُمثل الثقافة السياسية لأفراد الأجهزة التنفيذية لمؤسسات الدولة ضرورة لتقريب الأهداف المطلوب التخطيط لها، فالثقافة السياسية لأفراد الأجهزة الأمنية والدفاعية تتجسد في إدراكهم لمسؤولياتهم والتزامهم بتطبيق القوانين، وإستتباب الأمن وحماية الحدود وتصور علاقة مؤسساتهم مع

[26] آلان تورين، **ما الديمقراطية؟**، ترجمة عبود كاسوحة، (دمشق: وزارة الثقافة, 2000)، ص 23.

[27] احسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، ط 3 (عمان: دار وائل، 2010)، ص 151.



المجتمع ومؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية[28]، لذا فإن السعي نحو بناء ثقافة المشاركة السياسية ينبغي ان يكون اولوية اذ انه يمثل ركيزة فكرية للسلوك الديمقراطي، وبالتالي فهو يساهم بصورة كبيرة في تحقيق متطلبات التحول الديمقراطي ولانعكاس الثقافة السياسية بصورة مباشرة على السلوك الفردي والمجتمعي، بالتالي كلما زادت الثقافة السياسية كلما زادت فُرص نجاح التحول الديمقراطي[29].

وفيما يتعلق بالحالة العربية فقد فُسَر العجز والاستعصاء الديمقراطي من منظور الثقافة السياسية المرتبطة بشكل كبير بالذهنيات التقليدية السائدة بالمجتمعات العربية، بالإضافة الى ثقافة الخضوع الواضحة في الانسياق خلف الجلادين والرضوخ لوطأة الاستبداد، وقد تبدلت تلك القوالب الثقافية بدرجة كبيرة مع ثورات الربيع العربي، مما يشير الى تفكك ثقافة الخوف والضيق السياسي حينما التفت شعاراتها حول قيم الكرامة الإنسانية والعدالة والحرية[30]،وفي هذا السياق يرى عزمي بشارة أن لثقافة النخب السياسية النصيب الأهم في بناء دولة المواطنة، فإن تغيير الثقافة السياسية لدى المجتمعات العربية ليس شرطاً جذرياً لكي تنعم شعوبها بدولة المواطنة، وذلك من ناحية ان الكثير من الأدبيات العربية اعتبرت أن الدول العربية غير قابلة لتطبيق الديمقراطية الا في حال التخلص من ثقافة المجتمعات العربية القائمة على العقلية السُلطانية، دون أن تتطرق لأنظمة الحكم التي نشأت فيها تلك الثقافات في إشارة لتأثير نظام الحكم على طبيعة ثقافة الشعوب، وفي مراحل الانتقال الديمقراطي يقع

[28] ناصر أحمد وليلى أبو القاسم، "مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مج 3، عدد 10 (يونيو 2017)، ص 164.

[29] وجيه علي محمود عزو، "الوعي السياسي وبناء التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003"، مجلة **جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، عدد 16 (2009)، ص 205-206.

[30] عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/04/21، شوهد في 2021/12/15، في: https://bit.ly/3tnYWeT



على عاتق النخب السياسية ان تتطلع بدورها من حيث الترسيخ للثقافة السياسية التي تدعم تطور مراحل الانتقال في المجتمع والمؤسسات دون استثناء للمؤسسة العسكرية[31]،وتجدر الإشارة الى أنه فيما تبقى من محتوى هذا البحث سيشار الى ثقافة المشاركة السياسية بالثقافة السياسية بإعتبارها النمط الذي تتبناه الدراسة، وفيما يلي الأنماط الأخرى سيشار لها صراحةً بحسب ما جاء أعلاه من تقسيم لأنواع الثقافة السياسية.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية لدى سلك الضباط.

في كتابه "الجيش والسياسية" تناول عزمي بشارة بالنقد مصطلح المهنية الذي نادى به الأمريكي صامويل هنتنغتون في كتاب "الجندي والدولة" وجادل بشارة بأن نظرية هنتنغتون لا يجب تناولها بمعزل عن سياقهما التاريخي المحدد (الحرب الباردة)، يرى -بشارة- أن المهنية تحقق النجاعة والتفوق لجيش الولايات المتحدة وتحميه من تأثير الأيدلوجيا الليبرالية، وفي سياق بناء جيش مهني تبرز القواعد الانضباطية التي تشدد على الطاعة ونبذ الفردية وإعلاء قيم التعاضد الداخلي لدرجة التستر على الجرائم بإعتبار حقوق الزمالة في إطار الاخلاقيات المهنية، والنظرة الاستعلائية لمن هم غير عسكريين، فالجيوش المهنية التي تنصاع للسلطة السياسية الشرعية هي نفسها تقوم بإستخدام القوة ضد المدنيين وتقوم بقصف المدن والقرى تحت غطاء الطاعة[32]، ولربما تعني المهنية في أحيان أخرى من وجهة نظر الضابط التدخل في السياسية في حالة الصراعات السياسية الناتجة عن تضارب مواقف النخب واختلافها، وهو أمر مشروع

[31] بشارة، **الانتقال الديمقراطي**، ص 412-413.

[32] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص25.



في مراحل تشكُل الديمقراطيات بل وحميد لمدلولاته من عدم احتكار سلطة القرار، وتنوع وجهات النظر حول القضايا المختلفة من منطلق التعددية الديمقراطية، بينما قد يكون تقييم الضابط لها أنها مؤشرات تهدد أمن الدولة وربما تُفضي لانهياره، فتستدعيه المهنية على التدخل في السياسة سواء كان بصورة مباشرة عبر إنقلاب عسكري وبالتالي وفشل النظام الديمقراطي، أو بصورة غير مباشرة عبر ممارسة ضغوط على السياسيين من منطلق المصلحة العليا للوطن وبالتالي تعثُر الديمقراطية، لذا فإن الاعتماد على المهنية العسكرية لدعم الوصول الى ديمقراطية وترسيخها أمر غير مفيد وإنما استهداف الوعي الذي يُمكِّن العسكريين من فهم التأثير السياسي للوضع العسكري والتداعيات السياسية وبالتالي تحقيق الولاء للقيم الديمقراطية الناتج عن الوعي والإدراك وبناء جيش مُلتزم بالحكم الديمقراطي[33].

مما لا شك فيه أن الولاء لا يمكن ضمانه عن طريق سن القوانين الصارمة أو العقوبات الرادعة ولا يمكن تحقيقهُ عبر برامج الرقابة بآلياتها المختلفة، إذ أنها تُحقق الخضوع المشروط والمرتبط بقوة السلطة المدنية ونشاطات ومشاركات المجتمع في الشأن السياسي، فكلما ازدادت هشاشة الدولة ومؤسساتها وضعُف كيانها الداخلي كلما تنامت فرص تواجد عسكرُها سياسياً، كما ان غياب التهديد بعمل انقلابي بسبب القوانين لا يعني زوال أفكار الوصايا العسكرية او حل لمعضلات وتطلعات العسكريين للتدخل في السياسة[34]، الأمر الذي يتطلب مراجعة النسق الفكري ونُظُم التدريب وتحويل الأهداف من القتل الى

---

[33] المرجع السابق، ص27.

[34] نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص48.



الحماية ومن القمع الى مراعاة حقوق الانسان وعدم هتكُها والتحرر من مبدأ الطاعة المطلقة الناتجة عن تطويع الجنود.

بل انه من المفيد تعليم الشؤون السياسية في الأنظمة الديمقراطية للضباط على مستوى مناسب ومتدرج في معاهد التدريب والكليات العسكرية وأكاديميات الحرب العليا، بحسب مراحل المسؤوليات وربط النشاطات والأعمال العسكرية بمتطلبات العلاقات الدولية، على سبيل المثال أن يدرك الضابط الأثر الناتج عن الانقلابات العسكرية، أو عمليات القمع وانتهاك حقوق الانسان ويفهم الآثار المترتبة عليها في إطار نظرة المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، إن حقيقة التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في السلم والحرب تستدعي ثقافة سياسية لضباطها،تهدف الى خدمة المصلحة الوطنية بفاعلية أكثر وتُعزِّز تلك المصلحة وتكتمل باعترافهم بأن تقييم النجاح والفشل يتم الحكم عليه من منظور سياسي بواسطة السلطة المدنية الشرعية[35]، بالتالي فإن إدراك العسكريين بالعواقب السياسية المترتبة عن عملياتهم وأنشطتهم بما في ذلك الأدلجة والنقاء منها، والتسييس والالتزام العقدي والميول للحزبية، وتحديد عاقبة كل خيار وقدرتهم على تقدير التأثير السياسي على المصلحة الوطنية، ومقدرتهم على اجراء تقويمات للقضايا السياسية الداخلية والخارجية لا يؤدي الى تقازُم ونقص كفاءتهم العسكرية، بل على العكس تماماً يساهم هذا الادراك الواعي بالواقع السياسي وتداعيات الأفعال الصادرة عنهم في الاقتناع بالخضوع للسلطة الشرعية عن قناعة راسخة وتقديم الاستشارات المتخصصة حينما تُطلب منهم، وعلى النقيض فإن الجهل بالحد الأدنى من المعرفة السياسية يجعل العسكريين أداة غليظة للسلطة ومدخل للاستبداد،

[35]Suzanne C. Nielsen and Hugh Liebert, 'The Continuing Relevance of Morris Janowitz's the Professional Soldier for the Education of Officers', **Armed Forces & Society**, (9 October 2020), P:4.



وربما سهولة الاختراق والاستقطاب من مدنيين لا يؤمنون بالديمقراطية، وهو ما ينطبق على الحالة السودانية فجميع الانقلابات العسكرية التي نجحت في الوصول للسلطة والاستمرار فيها لم تكتمل بمعزل عن المدنيين، إنما كانت بتخطيط ومباركة وتواطؤ قوى سياسية مدنية، قررت اختصار الطريق للوصول لسدة الحكم عن الطريق القوة أو التهديد باستخدامها بدلاً عن صناديق الاقتراع والعمل السياسي المدني[36]، وهو ما نُشير الى صعوبة حدوثه في حال رفع مستوى الثقافة السياسية للعسكريين من منطلق مقاومتهم ورفضهم لأي محاولات تجري لاستقطابهم، إضافة لمحدودية فرص المساعدة التي قد يتلقاها الذين تم إستقطابهم من زملاءهم العسكريين، وهو ما ينطبق على القادة حينما يخططون لاستلام السلطة فوعي المرؤوسين يُمكِنَهُم من تمييزحدود الطاعة للأوامر العسكرية ذات البُعد والغرض السياسي والأوامر المتصلة بالواجبات العسكرية، وقد كانت احدى نصائح نارسس سيرا وزير الدفاع الاسباني السابق هي ضرورة تدريس العسكريين العلوم السياسية وبالمقابل تعليم المدنيين العلاقات المدنية-العسكرية، ولعل الحقيقة التي ذكرها نارسس بأن ذهاب الديكتاتوريات لا يعني قدوم الديمقراطيات إشارة الى ضرورة تبني القيم الديمقراطية والايمان بها[37].

[36]علي أحمد، ص 61.

[37]سيرا، 333-335.



المبحث الثالث: طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية في الأنظمة الديمقراطية

المطلب الأول: نظريات حول العلاقات المدنية-العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد مؤسسات الدولة غير السياسية والتي يجب أن تكون بعيدة عن النظام السياسي باعتبارها من مؤسسات الدولة وليس الحكومة أو الجماعة الحاكمة، ينحصر دورها في إدارة عمليات الحرب وليس لها الحق في إتخاذ قرارها، ذلك أن قرار الحرب يعتبر عمل سياسي من شأن مؤسسات الدولة المختصة، عليه تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة فنية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وإدارة القوات بميدان المعركة بما لديهم من مقدرات وخبرات في إدارة العنف[38]، يعتبر سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية مبدئاً أساسياً في الأنظمة الديمقراطية[39]، إذ تلعب المؤسسة العسكرية دوراً هاماً في تعزيز ودعم الديمقراطية ولا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح في حال كان للعسكريين طموح سياسي أو كانوا معارضين للديمقراطية في حد ذاتها، وقد اشطرت روبرت دال في كتاب (الديمقراطية ونقادها)لكي يتم حكم دولة ما بنظام ديمقراطي لابد من أمرين أولهما: أن تخضع التشكيلات العسكرية بتلك الدولة للتحكم المدني، ثانياً ان يخضع المدنيين المتحكمين بالأجهزة العسكرية بدورهم للعملية الديمقراطية[40]،ففي أي تجربة انتقال ديمقراطي حافظت القوات المسلحة على استقلالها

---

[38] بدوي، ص 220.

[39] حول النظام الديمقراطيينظر:جون دن، قصة الديمقراطية، ترجمة عبد الاله الملاح (الرياض: العبيكان، 2012)، ص 83-85؛مصطفي عبد القادر، "الديمقراطية عند اسبينوزا"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، عدد 8 (2016)، ص 61-75.

[40] عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021)، ص 329.



عن التحكم المدني كانت مصدراً لعدم استقرار المؤسسات الديمقراطية[41]، حيث يتصف النموذج العسكري المسيطر على الدولة بتواجد أفراد السلك العسكري وتمكينهم من جميع مفاصل الدولة، حيث تعلو المناصب وتزداد العوائد المادية للضابط بإزدياد الولاء والطاعة وليس الخبرة والمعرفة، الأمر الذي يؤدي الى نتائج سلبية على المؤسسة العسكرية نفسها ومن ثم المجتمع والدولة ككل، واستحالة إرجاع الجمهورية للدولة إلا بزوال جمهورية الضباط[42]. وعند سقوط هذه الأنظمة تختلف ديناميكيات التحول باختلاف سياق الانتقال السياسي نحو الديمقراطية مما يجعل من الصعب وضع نظرية عالمية للتحول الديمقراطي والعلاقات المدنية-العسكرية إذ انه لا توجد نظرية عامة وإنما توجد تعميمات مفيدة، بكلمات أخرى فان طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية وكيفية إعادة صياغتها بعد خروج الدولة من حكم عسكري، تختلف عن تلك الخارجة من حروب أهلية، أو بعد حكم شمولي او بعد تحول الدولة من (حكم استعماري/ إعادة التوحيد بعد الفصل العنصري)، فمن أجل بناء جيش يؤمن بقيم الديمقراطية لابد من تحديد سياق انتقال الدولة في لحظات التكوين الأولى للخروج بتوصيات وتنفيذ سياسات تتماشى مع السياق المحدد للانتقال[43].

من ناحية أخرى فقد خلصت الأدبيات في حقل العلاقات المدنية-العسكرية الى أنهُ في ظل وجود علاقات مدنية- عسكرية غير سليمة لا يمكن ان تتحقق ديمقراطية او تتطور، إذ ان التحول نحو الديمقراطية ورسوخها لا يتم في حال وجود رغبة وطموح للعسكريين بالبقاء في السلطة او المشهد السياسي، فلابد من

---

[41] سيرا، 46.

[42] يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012).

[43] زولتان باري، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، ترجمة نبيل الخشن، ط1 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2018).



سيطرة مدنية وخضوع عسكري،وقد كان صامويل هنتنغتون أكثر دقه حينما صَنَّفَ السيطرة المدنية على العسكريين الى سيطرة ذاتية وسيطرة موضوعية هادفة من شأنها الحفاظ على فاعلية الجيش وتعظيم الكفاءة العسكرية وظهور المواقف والسلوك المهني لسلك الضباط، يكون جوهرها الاعتراف بالمهنية العسكرية المستقلة مع تقليل القوة العسكرية للدرجة التي تحقق الحياد السياسي للضابط، وفي الوقت نفسه قادرة على تنفيذ واجباتها بمهنية وكفاءة مع أي مجموعة مدنية شرعية، وتكون السيطرة الذاتية على النقيض من الموضوعية إذ أن جوهرها عدم الاعتراف باستقلالية المجال العسكري،فيتم اختطاف الجيش بواسطة طبقة اجتماعية معينة وتعظيم سلطة مؤسسات حكومية معينة على حساب احترافية الضباط،وتتحقق بإضفاء الطابع المدني على الجيش ليصبح مرآه لجماعة مدنية معينة بدلاً من أن يكون أداة للدولة، وبالتالي فإن فرض سيطرة مدنية قوية على الجيش يمكن أن تؤدي الى تردي وضعف القوة القتالية الفعالة، وهو ما يستدعي حماية الجيش من المدنيين، عليه فإن السيطرة المدنية لا تعني فقط إخضاع المؤسسة العسكرية إنما أيضاً تعزيز الفاعلية العسكرية[44].

يرى هنتنغتون أن السيطرة الموضوعية تمثل المطلب الديمقراطي والنموذج المثالي الذي يكتمل بفاعلية السيطرة على الجيش، غير أن تحقيق السيطرة بشروطها الشكلية المعيارية فقط ينتج علاقات مدنية-عسكرية غير سليمة، بينما تكون الغاية بناءالعلاقات التي تعمل على خلق موازنة بين متطلبات السيطرة المدنية على العسكريين ومتطلبات بناء جيش قوي قادر على توفير الأمن للبلاد، والتي تتمثل في إحترام المدنيين للكفاءات العسكرية واستقلاليتها من جهة، وتبعية عسكرية محايدة سياسياً من جهة أخرى،

[44]Samuel P. Huntington, **THE SOLDIER, AND THE STATE: The Theory and Politics of Civil-Military Relations,** (Massachusetts: HARVARD UNIVERSITY PRESS, 1957) P: 80-85.



وللوصول لسيطرة فعالة تستخدم آليات الرقابة والقيود المختلفة عبر الدساتير واللجان البرلمانية الكفؤة وعمليات الإصلاح الداخلي[45].

انتُقدت نظرية هنتنغتون باعتبار ان هذا النموذج يتناسب مع الديمقراطيات الراسخة التي تتم فيها العملية السياسية بدرجة رشيدة نسبياً وحد أدنى من الاتفاق على قواعد العمل السياسي، فضلاً عن أن عدم تدخل العسكريين في السياسة غير واقعي وفي هذا السياق يرى موريس جانوفيتز استحالة تحقيق ذلك الحياد باعتبار أن العسكريين مواطنين ولديهم تفضيلات سياسية، بالرغم من ضرورة اقتصار تأثيرهم على السياسات الخارجية وسياسات الدفاع بصورة محدودة، فقد كان جانويتز أقل تركيزا على إبعاد الجيش عن السياسة وركز على ارتباطه بصورة فعالة مع المجتمع المدني[46]، مؤكداً على ضرورة إحداث تطوير العسكريين وتعليمهم سياسياً، وهو ما يميز نمط الاحتراف التقليدي لهنتنغتون (مهارات عسكرية متخصصة/الحياد السياسي) عن نمط الاحتراف الحديث (مهارات عسكرية/تثقيف سياسي)[47]، وهو ما ذهب اليه زولتان باري حينما إعتبر أن القوات المسلحة مؤسسة سياسية بما فيها جيوش الدول الديمقراطية، معتبراً طاعتها للدولة في حد ذاته موقف سياسي فضلاً عن التأثير المهم الناتج عن موقفها من عمليات التغيير السياسي المختلفة (تغيُّر الحكومة، تغيُّر نظام الحُكم، تغيُّر النظام الحاكم)، كما أشار الى أن الدول الديمقراطية لا يجب ان تسعى لجيش محايد سياسياً إنما قوات مسلحة غير مسيسة ملتزمة

[45]Branimir Furlan, 'Civilian Control and Military Effectiveness: Slovenian Case', **Armed Forces & Society**, Vol. 39, No. 3 (December 2012), P:435–436.

[46]آية عطا الله، "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي"، المركز الديمقراطي العربي، 2015/07/5، شوهد في 2021/03/22، في: https://bit.ly/36Usip3

[47]شادية فتحي ابراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، **النهضة**، مج 7، عدد 4 (اكتوبر 2006)، ص 11.



بالحوكمة الديمقراطية ولا يمارس أفرادها نشاط سياسي سوى حقهم في التصويت في الانتخابات باعتبارهم مواطنين[48].

وقد ذهب عزمي بشارةالى نفس الوصف باعتبار ان الجيش غير منفصل عن السياسة باعتبار أن قضايا الأمن والأمن القومي تتداخل مع السياسة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، غير أن الجيش في الدول الديمقراطية لا يمارس السياسة بمعناها الضيق من ممارسة للحكم أو اتخاذ قرارات في الشأن السياسي بل يأتمر بأمر الحكومة المنتخبة التي تمثل سيادة الدولة، وذلك يمكن أن يتم بتسيّس الجيش بوصف أفراده مواطنين لديهم اراء وتفضيلات سياسية دون ان يكون لديهم الحق في التحزب أو ممارسة المنافسة الحزبية داخله لذا فمن الضروري التمييز بين التسيّس والتحزُب[49]، وفيما يتعلق بالنموذج السوداني ناقش العميد/ عصام الدين ميرغني بشكل مستفيض العلاقة بين الجيش السوداني والسياسة وبداية تلك العلاقة، مشيراً الى أن البذرة التي غرست في الضباط السودانيين العمل السياسي،كانت نتاج تأثر الضباط السودانيين العاملين بالوحدات العسكرية المصرية بالمشاعر القومية الاستقلالية التي انتجتها حركة سعد زغلول في مصر إبان الحكم الثنائي (بريطانيا-مصر) بعد الحرب العالمية الأولى،وقد كانت تلك المؤثرات السياسية هي السبب الأساسي في تكوين قوة دفاع السودان (1925) -التي تطورت لاحقا لتصبح القوات المسلحة السودانية- بغرض عزل الضباط السودانيين ومنع انتقال عدوى النشاط السياسي من الجانب المصري، وقد تم تشكيلها على درجة عالية من الاحترافية، إذ تقيدت بالقوانين الوطنية وابتعدت عن النشاطات السياسية والأعمال التجارية، واحتفظت بدورها في حفظ الآمن الداخلي والدفاع بحسب

[48] زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"،**سياسات عربية**،العدد 24 (يناير 2017)، ص 81–85.

[49] بشارة، **الجيش والسياسة**، ص 30.



سياسات حكومة السودان آنذاك، الى ان تم تقديم اول بطاقة دعوة للجيش السوداني لدخول نفق السياسة من الجهة المناط بها حماية الديمقراطية والنظام السياسي، ليشهد السودان بداية نموذج الباب الدوار في اول انقلاب عسكري بدعم ودعوة من رئيس وزراء الحكومة الذي لم يستطع حسم النزاعات السياسية ديمقراطياً، ففضل حسمها عبر دعوة الجيش لاستلام السلطة ليذيع الفريق إبراهيم عبود بيان الانقلاب في 17/نوفمبر/1958م[50]، على وجه العموم فإن جميع النظريات تؤكد على ضرورة السيطرة المدنية المتوازنة على العسكريين التي تحقق الحفاظ على الاحتراف العسكري، والسعي لتطويره بالدرجة التي تمكن العسكريين من تنفيذ سياسات الدولة بمهنية عسكرية مع دور سياسي محدود في الأنشطة ذات العلاقة لتشكيل علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية.

أما في سياق عمليات التحول الديمقراطي فلا توجد نظرية أو نموذج ثابت يساعد على تقديم تفسيرات جوهرية لفهم السياسة العسكرية التي يجب اتباعها في البيئات السياسية والاجتماعية المختلفة، فتختلف على سبيل المثال حالات ما بعد الحروب الاهلية عن الحالات التي تلي تغير الأنظمة الشمولية والعسكرية، الا انه يمكن صياغة تعميمات عديدة تساعد على الخروج بمتغيرات مفيدة في إطارتقليص ميول العسكريين للتدخل في الشأن السياسي والتأثير على عملية إرساء الديمقراطية[51]، وفي هذا الشأن تُعزز الثقافة السياسية من إدراك العسكريين لمساوئ الإستقطاب السياسي في صفوفهم ويُمكِّنهم من الاضطلاع بدورهم الوطني، والتفاعل مع التحركات المجتمعية، خصوصاً في الديمقراطيات الهشة وحديثة الانتقال

[50] عصام الدين ميرغني، **الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان**، (القاهرة: افرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002).

[51] **باري،الجندي والدولة المتغيرة، ص18.**



نحو الديمقراطية، وتجدر الإشارة الى ان التزام النخب العسكرية شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لضمان التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: التثقيف السياسي مدخل لتجديد النسق الفكري.

تعمل الدول على بناء منظوماتها العسكرية للدفاع والحفاظ على مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وحماية حدودها وأمنها الخارجي إذ تعتبر القوات المسلحة بمختلف صنوفها القوة الرئيسية للدولة للتصدي لكل ما يهدد سلامة أمنها، حيث توليها إهتمام خاص فيما يتعلق بالتدريب والتنظيم والتسليح والهيكل العام، وذلك لضمان مقدرتها على القيام بواجباتها والتي ربما تشمل تدخلها أحياناً للحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة، تختلف الجيوش في قوتها وعقيدتها القتالية وجاهزيتها وتتفق في إلتزامها وتقيدها بالقوانين[52].

وبالرغم من حاجة القوات المسلحة لكثير من المتطلبات اللوجستية والفنية والتدريبية لتنفيذ عملياتها إلا أنها لكي تستمر وتواصل في القيام بتلك العمليات وتعززها، لابد لها من أساس فكري يخاطب العقل وليس الجسد وهو ما يسمى بالعقيدة العسكرية والتي تحدد النسق الفكري للعسكريين[53]، والتي تتشكل نتاج لتفاعل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية،بالإضافة لطبيعة توصيف المهددات الأمنية التي تحددها الدولة وكذلك تاريخ وجغرافيا الدولة لذا نجد أنها تختلف من دولة لأخرى، وتنبثق عن الغاية

[52] عبد الحق فرشيش، "الإنعكاسات الإستراتيجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة على مساعي بناء الأمن العالمي دراسة حالة العراق"، **قضايا آسيوية**، العدد 3 (2020)، ص 105.

[53] بيتر تشايمان، **العقيدة العسكرية**، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2015)، ص 11.



والأهداف الوطنية للدولة مما يجعلها تحدد الأسس التي تقوم عليها الإستراتيجية العسكرية للدولة والتي هي بطبيعة الحال أحد عناصر الإستراتيجية الشاملة للدولة[54].

الثقافة السياسية لدى العسكريين يجب أن تكون من ضمن تكوين متطلبات التأهيل العسكرية وتضمينها في أساليب بناء النسق الفكري للعسكريين بحيث تنسجم مع عقيدتهم العسكرية، إذ أن أثرها يمتد إلى ما دون المستوى الاستراتيجي من حيث الفاعلية القتالية في إطار تعظيم القوة ورفع الكفاءة، وذلك من جهة أن الطبيعة الجديدة للحرب دمجت السياسي والدبلوماسي والانساني والعسكري والاجتماعي لتشكل متغيرات تتأثر بالقرارات التي تُتخذ في ساحة المعركة، فضلاً عن ان ساحة المعركة التي كانت تضم خصمين من المقاتلين باتت اليوم أكثر تعقيداً لتكتسب ابعاداً تتخطى الجانب القتالي، فأصبح يتعين على القادة فيما دون المستوى الاستراتيجي ان ينظروا لأعمالهم في سياق العوامل السياسية[55]، حيث ان الخطأ التكتيكي أصبح لا يؤدي فقط الى خسائر الأرواح والمعدات انما يؤثر على المستوى الاستراتيجي في ظل عدم إمكانية السيطرة على المعلومات وسهولة انتشارها في الأوساط المدنية وحشد رأي عام، كذلك التصرفات غير الأخلاقية والعنيفة لا تمهد لرفض السكان المحليين دعم أفعال الدولة ومشروعيتها، انما أيضا تؤدي الى العداء وقطيعة المجتمع الدولي في ظل تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان، هذا الواقع الجديد والمتطور باستمرار يجعل على من هم في المستويات الدنيا إدراك ان التأثيرات السياسية والإنسانية والاقتصادية هي جزء من سياق العمليات العسكرية وموجودة معهم في ساحة المعركة،

---

[54] علي كردي. "العقيدة القتالية وعلاقتها بالتدريب"، **مجلة السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، مج 3، عدد 3 (2009)، ص 125.

[55] روبرت سميث، جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة مازن جندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008)، ص457.



وبإهمالهم لإدراك تلك التأثيرات لن يتم تحقيق الأهداف والنتائج السياسية المرجوة وبالتالي لن يكون هناك جدوى للقوة فإن الحروب ما هي إلا امتداد للسياسة بوسائل عنيفة كما قال كلاوزفتيز[56].

بهذا فإن تثقيف القوات المسلحة على الولاء للقيم التي تحث عليها الديمقراطية في بلد ما يجب أن تنشأ تلقائياً من عقيدتهم العسكرية، وهنا يُلزم النظام السياسي التدخل بوضع الملامح العامة للتثقيف السياسي الذي ينشأ عنه العقيدة العسكرية وحدود ربطه مع التدريب الذي ينشأ عنه العقيدة القتالية[57]، والتي يظهر أثرها على علاقة الجيش بالمجتمع في حالات السلم والتوترات الداخلية.فبينما يرى هنتنغتون ضرورة عزل الجيش عن المجتمع والسياسة معاً لكي يكون مُسيطر عليه وذو فاعلية يعتبر نارسس سيرا ان هذا الانعزال عن القيم المجتمعية في بيئات الانتقال يكون خطراً حقيقياً على تشكل الديمقراطية، بسبب الاعتقاد المتزايد لدى العسكريين بانهم الضامن للقيم الوطنية حتى من المجتمع وهو جوهر نقاش جانوفيتز الداعي لبناء جيش في ظل مجتمع ديمقراطي بأن يستمد الجيش قيمه من المجتمع الذي يعيش فيه[58]،ونجد في الحالة الألمانية قبل إعادة التوحيد مثال لمالات عزل الجيش عن المجتمع.فقد كان الجيش الوطني الشعبي لألمانيا الشرقية منعزل عن المجتمع وتقتصر مهامه على الدفاع وحماية النظام الشيوعي من أعدائه الداخليين، وبالمقابل كان الجيش الألماني الغربي (البوندسفيهر) على مقربه من المجتمع وقد كان مبدأ البوندسفيهر (مواطنون يرتدون البزة العسكرية)، وبينما امتاز جنود الجيش الوطني الشعبي بالمعاملة القاسية للمواطنين وخُداماً للنظام الشيوعي، كان العاملون في البوندسفيهر على التزام

[56]المرجع السابق، ص462.
[57]بشارة، الجيش والسياسة، ص 28.
[58]سيرا، ص87.



تام بحقوق الانسان دون أي انتماء عقائدي مما ساعد على تشكيل دولة ديمقراطية[59]،وبعد إعادة توحيد المانيا في 1990، أصبح ضباط وضباط صف الجيش الشعبي الوطني منبوذين في المجتمع الألماني فقد كان مواطنوهم من الشرق والغرب يزدروهم بشكل حاد[60].

ان التميز الحقيقي بين نمط الاحتراف التقليدي الذي لهنتنغتون ومقاربة الدراسة حول نمط الاحتراف الحديث يتمثل في التثقيف السياسي،إذ أن تصوير وجود الجيش في العملية السياسية باعتباره شر مطلق غير دقيق وغير مفيد على أرض الواقع، حيث يمكن ان يكون للجيش دور مفيد في العملية السياسية وهو ما يرفع المهنية العسكرية التي يتبناها النمط التقليدي الى درجة الاحتراف[61]، فالمهنية العسكرية في جوهرها القدرة على استخدام وإدارة العُنف وهو ما تتشارك فيه الجيوش غض النظر عن النظام السياسي للدولة، فالمهنية ليست معيار دقيق حيث ان جيوش الدول الديمقراطية تجيد استخدام العنف، الأمر الذي ينطبق على جيوش الدول غير الديمقراطية، أما الاحترافية في جوهرها تقديم المشورة العسكرية في ظل استخدام القدر الكافي من القوة والذي لا يضر بالعملية السياسية[62]، كما يشير النمط التقليدي الى ان اندماج الجيش مع المجتمع ان يؤثر على معايير النجاعة والكفاءة العسكرية[63]، وهو موقف بعيد عن الواقع الحالي الذي يتزايد فيه الوعي العام والاهتمام بالحقوق المدنية تتناسب مع القيم

[59] باري،الجندي والدولة المتغيرة، ص 472.
[60] المرجع السابق، ص479.
[61] ديفيد شوتر، **حوكمة وإدارة قطاع الأمن** (جنوب افريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011)، ص 77.
[62] المرجع السابق، ص82.
[63] سيرا، ص11.



والمعتقدات الديمقراطية، بما في ذلك العقيدة العسكرية الجديدة لجيش الولايات المتحدة "استراتيجية كسب القلوب والعقول" والتي تتبنى ضرورة كسب قلوب وعقول السكان المحليين[64].

[64] Thomas Mockaitis, " Winning hearts and minds in the 'war on terrorism'", **Small Wars & Insurgencies**, Vol 14, No 1 (2003), P:21.



الفصل الثاني:الجيش والحكم في السودان

ظل السودان منذ استقلاله يُعاني من تعثُر في جهود الانتقال الى ديمقراطية راسخة،ويعود ذلك بدرجة كبيرة المارسات النخبة السياسية التي اتسمت بتفضيل الرؤية الحزبية الضيقة على المشروع الوطني، من خلال استغلال الأحزاب للمضائق المعيشية والأزمات التي كانت تتخلل فترات التحول الديمقراطي في الكسب والمكايدات السياسية، وكان الحاسم في كل مرة الإنقلاب العسكري غير أن هذه الإنقلابات لم تكتمل بعيداً عن النخب السياسية، كما لم تستثني الأحزاب السياسية المؤسسة العسكرية من صراعاتها التي امتدت لتدخل الجيش السوداني، والتي نتج عنها تواجد مستمر للجيش السوداني في الشؤون السياسية وقد كانت الانقلابات العسكرية المُكتملة أو غير المُكتملة أحد مؤشرات ذاك التدخل.

قبل استعراض الحالة التجريبية يستحسن صياغة تعريف اجرائي للانقلاب العسكري، حيث يعرف على أنه "قيام مجموعة متواطئة من داخل النظام تستخدم العنف أو تهدد باستخدامه بالاستيلاء السريع وغير القانوني على السلطة المادية والسياسية لجهاز الدولة. حيث تقوم باحتلال مراكز القيادة وصنع القرار والإدارة لتضع على إثر ذلك أشخاصاً (مدنيين أو عسكريين) من اختيارها بدلاً من أعضاء الحكومة السابقين، ليتحكموا في جهاز الدولة بالكامل وعادة ما تكتمل الانقلابات الناجحة بسرعةفي غضون ثماني وأربعين ساعة على الأكثر"[65].

[65] جين شارب وبروس جينكيز، **مكافحة الانقلاب**،ترجمة ماهر زهراء (ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019)، ص 13.



وقد عُرِفَ كذلك: "هو الذي يأتي من داخل النظام، وغالباً من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيماً، أي القوات المسلحة، وينتهي غالباً بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلاً، لكن ثمة حالات أطلق فيها الانقلاب صيرورة تغيير تحالفت في خضمها السلطة الانقلابية مع قطاعات اجتماعية متضررة لتغيير النظام، وجرى تغييره فعلاً"[66].

كما يعرف أيضاً على أنه: " عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحةقائد دولة عن منصبه واستبداله بغيره، ليتم بسط نفوذ جديد وقهر أو تحييد مختلف القوى السياسية والاجتماعية المرتبطة بالنظام القائم والمنتفعة من وجوده[67]"

حددت التعريفات أعلاه الانقلاب العسكري على أنه فعل غير دستوري يستخدم القوة أو التهديد بإستخدامها للاستيلاء على السلطة وتغيير النظام الحاكم بصورة مفاجئة وسريعة بمبررات مختلفة،ويتم تنفيذه بواسطة تحالف بين فاعلين عسكريين وجهات مدنية ذات تطلعات سياسية من داخل او خارج المنظومة الحاكمة،بغرض السيطرة على شؤون الحكم في الدولة وفرض توجهاتها السياسية، عليه تلتزم الدراسة بمحددات وصف الانقلاب العسكري بانه تحالف مدني عسكري يقوم بشكل مفاجئ وسريع بإزاحة الفاعلين في جهاز الدولة،ويسيطر على مرافق الدولة وتسييرها عن طريق اخضاع القوى المدنية والسياسية بالدولة مع القدرة على تغيير السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وفيما عدا ذلك يتم

[66] بشارة، **الجيش والسياسية**، ص 45.

[67] زين الدين حماد، **كيف تصنع انقلاباً ناجحاً** (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص 3.



وصف التحالفات المدنية والعسكرية او القوة العسكرية التي تخطط لاستلام السُلطة بالمحاولة او الحركة الانقلابية.

ويجدر التذكير هنا بما جاء في مقدمة الدراسة حيث تجنب الباحث في هذا الفصل السرد التاريخي -الحشو- في مقابل التركيز على التحديد التاريخي للكيفيات التي مهدت للانقلابات،حيث لن يكون من المفيد ذكر جميع الأحداث التاريخية، إذ ان القصد من الدراسة هو إظهار الخصائص في القوات المسلحة السودانية التي ساهمت في خلق نموذج الباب الدوار،وبالتنقيب عن أحداث تاريخية بارزة وباستخدام منهجية الاستدلال المنطقي المبنية بالأصل على الحقائق التاريخية، تم صياغة عدد من النتائج نذكرها بالتفصيل في الفصل الأخير من الدراسة، ولعل الحقيقة التي بُنيَ عليها هذا الفصل أن الانقلابات التي تشملها الدراسة ارتبطت جميعها بالتحزُب والتسييس وكانت خالية من أي أبعاد أخرى جهوية، إثنية، قبليةأو عرقية كما سيتضح في متن الفصل.



المبحث الأول: إنقلاب الفريق إبراهيم عبود (نوفمبر 1958-اكتوبر 1964)[68].

المطلب الأول: ذرائع الانقلاب وأبرز ممارسات النظام الجديد.

في مارس 1958م أُجريت أول انتخابات عامة بعد استقلال السودان في يناير 1956، والتي لم تأت بجديد في تشكيلها فيما سبقها من حكومات وطنية ائتلافية[69]، لم يحصل أي من الأحزاب على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة مستقله مما أجبر حزب الأمة على الائتلاف مع حزب الشعب الديمقراطي وتشكيل حكومة ائتلاف برئاسة عبد اللهبك خليل سكرتير حزب الأمة[70]، وقد واجهت صعوبات في تكوينها إذ غلب عليها طابع التنافس على الحقب الوزارية بين حزبي الائتلاف لدرجة تولي بعض الوزراء أكثر من منصب وزاري واحد في سبيل الترضيات وتسوية الخلافات التي بدأت بها، وهو ما دل على الاختلاف الكبير بين الحزبين في

[68] تم احباط اول محاولة انقلابية في يونيو 1957 بقيادة الرائد إسماعيل كبيده ومجموعة من الضباط الصغار وطلبة الكلية العسكرية ضد حكومة عبد الله خليل الوطنية، احتجاجاً على الصراعات الحزبية والوضع السياسي ولم يتم رصد أي جهة حزبية ساندت تلك المحاولة التي لم يحدث على إثرها أي تهديد، حوكم قادتها بالسجن الى ان تم اخراجهم عقب انقلاب الفريق عبود. ينظر: احمد عوض احمد، "انقلابات ومحاكمات سودانية"، **الصيحة**، 2020/09/12، شوهد في: 2021/11/22، في: https://bit.ly/3rMkcIC

[69] في 19 ديسمبر 1955، وبعد أن تم إجلاء القوات المصرية البريطانية من السودان واستقالة آخر حاكم عام بريطاني، أعلن المجلس النيابي السوداني استقلال السودان من داخل البرلمان، وفي الأول من يناير 1956، أُعلن السودان دولة ذات سيادة مستقلة واعترفت الدول بهذا الاستقلال، وباشر مجلس السيادة برئاسة إسماعيل الازهري سلطاته الدستورية وتشكيل الحكومة الوطنية الاولى، وقد كان الازهري على رأس الحزب الوطني الاتحادي والذي يعتبر الذراع السياسي للطائفة الختمية (طائفة دينية) بزعامة علي الميرغني، قبل أن يسحب الزعيم الديني ثقته عن الأزهري، بسبب تراجع الأزهري عن وعوده بالاتحاد مع مصر مما دعا الميرغني لتأليب الطائفة على إسماعيل الازهري حيث كان الميرغني من دُعاة الوحدة مع مصر، اضافةً الى انشاء حزب جديد وهو حزب الشعب الديمقراطي برئاسة علي عبد الرحمن، والذي تحالف مع حزب الأمة الذراع السياسي لطائفة الأنصار، مما تسبب في هجرة نواب الختمية من حزب الوطني الاتحادي الى حزب الشعب الديمقراطي في محاولة لحصار الأزهري فقد كان للتحالف الطائفي تصوره الخاص للديمقراطية، لتسقط حكومة الأزهري في يوليو 1956، وتنشأ حكومة السيدين نسبةً للسيد علي الميرغني زعيم الطائفة الختمية والسيد عبدالرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار وبمثلها سياسياً حزب الأمة وتم التوافق على حكومة ائتلافية برئاسة عبدالله خليل سكرتير حزب الأمة. ينظر: "إسماعيل الأزهري"، **الجزيرة**، 2014/12/4، شوهد في 2021/03/12، في: https://bit.ly/3btSY2y

[70] حيدر إبراهيم علي، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: حالة السودان. في: **النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008-12-31)، ص 8.



المبادئ والأفكار مما ساهم في اضطراب الحكومة ودواوين الخدمة المدنية بسبب الركض وراء المناصب والمقاعد البرلمانية من جهة وصراعاتهم مع القوى الوطنية المعارضة من جهة أخرى[71].

على الصعيد الاقتصادي فقد زادت أعباء الحكومة الائتلافية على غرار اشتداد الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض السعر العالمي لصادرات القطن فضلاً عن إصابة المحصول بالفساد، وقد القت تلك الازمة بجانب تعقد المشهد السياسي بظلالها على الثقة الشعبية في الحكومة. بالإضافة لسعي كل من طرفي الائتلاف الاتصال بالمعارضة فضلاً عن انشقاق جزء من نواب حزب الأمة وتشكيل تحالف بين حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي[72] ، وكان على رأس اهتمامات ذلك التحالف هو إقصاء حزب الأمة وتكوين حكومة ائتلاف جديدة من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، خلال الدورة البرلمانية المزمع عقدها في 17 نوفمبر 1958،هذا بالإضافة الى ورود عدد من التقارير السرية لرئيس الوزراء (عبدالله خليل) ترصد تحركات مشبوهة لموظفي السفارة المصرية بالخرطوم، كما تضمنت أنباء عن لقاءات سرية عقدت بين الملحق العسكري المصري وعدد من صغار ضباط الجيش السودانيين، وقد اتضح الأمر أكثر وتزايدت المخاوف بالتقرير الوارد من قيادة الجيش بأن انقلاباً يتم الإعداد له بواسطة نفر من ضباط الجيش السودانيين وتدعمه مصر[73].

[71] أرباب، ص 177.

[72] المرجع السابق، ص 178.

[73] التوم أمين، **الحركة الوطنية: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1941م-1969م** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1987)، ص60.



في إطار السياسة الخارجية مثلت المعونة الأمريكية وقبولها من عدمه تحدٍ جديد لحكومة عبدالله خليل[74]،وقد نتج عن قبول هذه المعونة مواجهة ما بين رئيس الوزراء عبدالله خليل وحزب الأمة من جهة، وبين جبهة وطنية عريضة تشكلت من الأحزاب في الساحة السياسية والنقابات العمالية واتحاد المزارعين وقاعدة شعبية كبيرة من جهة أخرى، الأمر الذي دعا عبدالله خليل للتوجه نحو المؤسسة العسكرية[75]، وفي 17 نوفمبر 1958، فوجئ أهل السودان ببيان عسكري يُعلن عن أول إنقلاب عسكري أفريقي جنوب الصحراء نفذهُ القائد الأعلى للجيش الفريق إبراهيم عبود، والذي قام بتكوين مجلس عسكري من 13 ضابطاً وتشكيل وزارة تضم سبعة عسكريين وخمسة من المدنيين[76].

وجد انقلاب الفريق إبراهيم بيئة ملائمة تمثلت في التجاذب السياسي والضيق الاقتصادي ليعصف بالآمال المعقودة على الديمقراطية الوليدة وسط تأييد شعبي ناتج عن عدم اقتناع الجماهير بالأحزاب السياسية، فقد كانت أحزاب طائفية تمارس الديمقراطية حسب رغبات زعمائها وقد اتضح ذلك من البيانات التي صدرة عن السيدين، عبد الرحمن المهدي عن حزب الأمة وطائفة الأنصار، والسيد علي

---

[74]أعلن الرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) مشروع المعونة الامريكية والذي عرف بمبادرة أيزنهاور لملئ الفراغ والتي طرحها الرئيس الأمريكي في يناير 1957، حيث تقوم بتقديم مساعدات أمريكية للدول التي كانت تحت الاحتلال البريطاني

أو الفرنسي في حال تعرضها للخطر أو تهديد من الاتحاد السوفيتي أو الدول المتحالفة معه بغرض تطويق الاتحاد السوفيتي ومنع إنتشار النفوذ الشيوعي، وقد كان يُنظر لتلك المعونات والمساعدات على أنها اسلوب من أساليب الوصاية

وفرض التبعية وقد رغب عبد الله خليل في قبول تلك المساعدات بينما عارض قبولها حزب الشعب الديمقراطي الذي عكف على تعبئة الشارع والبرلمان عندما تمت الموافقة عليها في مايو 1958، علماً بأن عبود أعلن الموافقة على المعونة

الأمريكية في ديسمبر 1958، مما يشير الى ان انقلابه كان استمرار لسياسة عبد الله خليل، حول مبدأ ايزنهاور يُنظر: اياد حرفوش، **الجمهورية العربية المتحدة: حقائق الوحدة والانفصال** (القاهرة: دار عروبة النشر، 2014)، ص 8. حول موقف السودان من المعونة الامريكية يُنظر: محمود شاكر، **مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا: السودان**، ط 2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1981)، ص 100.

[75]محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 1980)، ص 266.

[76]شاكر، ص 97-99.



الميرغني عن الحزب الشعبي الديمقراطي وطائفة الختمية وقد كانت بيانات جوهرها مُباركة للانقلاب[77]،الذي لم يجد رفضاً الا من الحزب الشيوعي السوداني وبدرجة أقل شدة من بعض عناصر الحزب الوطني الاتحادي،بإذاعة بيان عبود يكون قد هوى النظام الديمقراطي دون أن يجد أي مقاومة، وكانت أول قرارات الحكومة العسكرية إلغاء جميع الأحزاب السياسية وحظر التجمهر وإيقاف الصحف وتجميد الدستور وإعلان حالة الطوارئ التي لم ترفع حتى سقوط النظام في 1964[78]،وبالرغم من إعلان عبود عودة الجيش للثكنات فور خلق بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً وزوال المخاطر الخارجية، الا انه اعلن في العام التالي أن عودة الجيش الى ثكناته تحتاج الى وقت أطول.

77بكري الصائغ، "انقلاب عبود وخيانة عبد الرحمن المهدي"، **صحيفة الراكوبة الالكترونية**، 2017/11/17، شوهد في 2021/12/21، في: https://bit.ly/3yZB7e9

78 بشير، ص269.



المطلب الثاني: محاولات انقلابية فاشلة.

1. حركة مارس 1959.

في 2 و4 مارس 1959 قاد العميد محي الدين أحمد عبد الوهاب ذو الميول الاتحادية، والعميد عبد الرحيم محمد خير شنان ذو الميول الختمية قواتهما من مدينة القضارف ومدينة شندي -على الترتيب- لتنفيذ انقلاب عسكري (وقد اسمياه بالحركة التصحيحية)، وقاما بحصار الخرطوم بتاريخ 2 مارس حيثالقي القبض على ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري الحاكم[79]، وهم (أحمد عبد الوهاب، وعوض عبد الرحمن صغير، وحسين علي كرار) والذين كان لهم صلة بحزب الأمة باعتبار وجودهم في الحكومة نفوذ للحزب[80]، ومن ثم توجه محي الدين وشنان لمنزل الفريق عبود مطالبين بحل المجلس وإعادة تكوينه، وكان رد عبود الانتظار لحين الاجتماع مع المجلس والنظر في المطالب، تم اقناع قادة الانقلاب بضرورة التراجع عن أفعالهم من اعتقال لضباط المجلس الثلاثة، وإرجاع قواتهم ، على طريقة عفا الله عما سلف في مقابل النظر في مطالبهم، وبتاريخ 4 مارس أعاد محي الدين وشنان نفس السيناريو لاستكمال انقلاب

[79]كان المجلس العسكري برئاسة الفريق إبراهيم عبود، ونائباً للقائد العام اللواء / أحمد عبد الوهاب، وعضوية كل من: اللواء/ محمد طلعت فريد، العميد، حسن بشير نصر، العميد/ محمد احمد عروة، العميد/ أحمد رضا فريد،
العميد/ أحمد مجذوب البحاري، العميد/ أحمد عبد الله حامد، العميد/ عوض عبد الرحمن صغير، العميد/ محمد أحمد التجاني، العقيد/ حسين علي كرار (سكرتير المجلس). ينظر: "المجلس الأعلى للقوات المسلحة 1958-1964"، **رئاسة جمهورية السوداني الموقع الرسمي**، شوهد في 2021/11/10، في:https://bit.ly/3KCiBxC

[80]الامام الصادق المهدي، **الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة**، ط2 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015)، ص97.



الثاني من مارس، حينما ادركا انهم مهددين بالاعتقال وأن اعتقالهم لضباط المجلس لن يمر مرور الكرام، والفرق في هذه المرة الإصرار على إتمام المهمة[81].

تم حصار المجلس الأعلى بكامل عضويته خلال الاجتماع الصباحي وفُرض عليهم تقديم استقالاتهم عدا عبود على ان يتم إعادة تشكيل المجلس بالانتخاب بين القادة وليس بالأقدمية العسكرية، لتكون سابقة ديمقراطية داخل حكم عسكري وبين عسكريين، خرج من المجلس الثلاثة الذين تم اعتقالهم سابقاً بالإضافة الى العميد/ أحمد عبد الله حامد والعميد/ محمد أحمد التجاني، وأُضيف لعضوية المجلس الأعلى العميدان محي الدين وشنان بالإضافة الى العميد المقبول الأمين الحاج، وبالتالي لم يتمخض عن هذه المحاولة الانقلابية الا المكاسب الشخصية للقائمين عليها، إذ أن محاولات الانقلاب على الحكم العسكري كانت بغرض التنافس على السلطة وليس بدافع وطني من أجل الحفاظ على خيار الشعب الديمقراطي او الاصلاح، وبهذا تم إعادة تشكيل المجلس العسكري لحكومة نوفمبر[82].

2. <u>حركة مايو 1959.</u>

لم تكن المكاسب التي حققها منفذي حركة مارس مُرضية لطموحاتهم حيث ان روح التوافق داخل المجلس لم تَدُم طويلاً، نسبةً لعدم تقبل أعضاء المجلس الطريقة التي وصل بها الأعضاء الجُدد لمواقع سياديه غير انهم احنوا رؤوسهم للعاصفة التي أثارتها القوات القادمة من خارج الخرطوم، فقام قادة حركة مارس بقيادة تحرك جديد في مايو من نفس العام وبتحريك نفس القوات الا أن الأعيُن كانت تراقب

[81] محمود قلندر، "صراع الجنرالات على السلطة 1"، **سودانيز اونلاين**، 2008/3/16، شوهد في 2021/11/10، في: https://bit.ly/3pl6rQY

[82] محمد محجوب عثمان، **الجيش والسياسة في السودان: دراسة في حركة 19 يوليو 1971** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1998)، ص2



تحركاتهم، فقد تم تسليط أجهزة الأمن لتعمل على مراقبة الأعضاء الجدد منذ دخولهم للمجلس ورصد تحركاتهم واتصالاتهم والرسائل المتبادلة بين القوات وأعضاء المجلس العسكري[83]، وفي 22 مايو تم إجهاض المحاولة الانقلابية في مهدها حيث تم القاء القبض على الضباط المشاركين من قوات شندي والقضارف، كما تم القبض على عضوي المجلس اللذين كانت لديهم أفكار راديكالية محي الدين وشنان، وتمت محاكمة ما يصل إلى 32 ضابط، حكم على قادتها بالإعدام الذي خُفِضَ إلى المؤبد لاحقاً، بينما تباينت الأحكام على باقي الضباط بين عامين إلى 15 عام سجن،وهي أول مرة في تاريخ الجيش السوداني يُرسل فيها ضباط برتب رفيعة إلى السجون[84].

3. <u>حركة نوفمبر 1959.</u>

بنجاح نظام عبود في السيطرة على الحُكم اكتشفت الأحزاب السياسية أهمية الجيش في حسم الصراع السياسي، فتزايدت عمليات الاستقطاب داخل الجيش لبناء خلايا داخله بواسطة الأحزاب العقائدية التي بدأت تبرز على سطح الساحة السياسية السودانية،وأصبح واضحاً ان العداء لنظام عبود لم يكن بدافع عسكري او بسبب الوصول لحكم ديمقراطي، إنما بسبب تطلعات حزبية للاستحواذ على السلطة، فما كانت محاولتي مارس ويوليو الا بذور للعمل التنظيمي داخل الجيش السوداني، وبالرغم من احتواء المحاولتين الا ان عدد من الضباط المشاركين قد افلتوا من التحقيق[85].

[83] ميرغني، ص 40.
[84] احمد عوض احمد، انقلابات ومحاكمات سودانية، **الصيحة**، 2020/9/12، شوهد في: 2021/10/22، في: https://bit.ly/3yR423P
[85] ميرغني، ص 36.



في 9 نوفمبر 1959جرت محاولة انقلابية جديدة اجتمع في تنفيذها للمفارقة ضباط من أقصى اليمين (الاخوان المسلمين)وأقصى اليسار (الحزب الشيوعي) وبمشاركة محدودة من قياداتهم التنظيمية من المدنيين ودون علم القيادة المركزية للطرفين،منهم (الرشيد الطاهر بكر) المراقب العام لحركة الإخوان المسلمين، والذي قام باستقطاب عدد من الضباط في مدينة القضارف مسقط رأسه من ضمنهم شقيقه النقيب عبد الله الطاهر بكر، ومن الجانب الشيوعي العضوين معاوية إبراهيم سورج وأحمد سليمان اللذان ابلغا الضباط المنفذين بموافقة اللجنة المركزية على الانقلاب وقد كان من ضمن الضباط المنفذين النقيب محمد محجوب شقيق عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي[86]، فشلت هذه المحاولة نتيجةً لعدم قدرتها على الحفاظ على السرية، بالإضافة إلى فشل تحريك قوة المدرعات للسيطرة على الأهداف الحيوية، وقد نتج عن هذا الحراك أول صدام بالذخيرة الحية بين وحدات الجيش السوداني، حيث تم اعتقال جميع المشاركين في تلك المحاولة وتشكيل محكمة عسكرية أصدرت حكماً بالإعدام على 5 ضباط على رأسهم قائد العملية المقدم علي حامد، والسجن لفترات تتراوح بين المؤبد و خمسة أعوام بالإضافة الى الطرد من الخدمة العسكرية، وفي 20 ديسمبر 1959 تم تنفيذ الإعدام في سابقة جديدة لحسم الصراعات داخل الجيش السوداني من منطلقات سياسية[87].

[86] عثمان، ص22.
[87] ميرغني، ص 40.



المطلب الثالث: سقوط نظام عبود.

بدأت حملات اعتقالات واشتد القمع الداخلي متزامن مع انهيار اقتصادي على إثر موافقة حكومة عبود على تهجير أهالي مدينة حلفا لدواعي إقامة السد العالي المصري، فخرجت مظاهرات قوية واجهتها الحكومة بقمع وحشي،وبعد أن أدركت الأحزاب السياسية أنه لا سبيل للسلطة المدنية الا عبر النضال،تشكلت جبهة وطنية متحدة (مكونة من حزب الأمة والشيوعي والوطني الاتحادي وبعض المستقلين) وكان رد الحكم العسكري اعتقال قادة الجبهة الوطنية في (1961) بما فيهم عبد الله خليل الذي قدم بطاقة الدعوة للعسكرين لاستلام السلطة[88].

من ناحية أخرى اشتعلت الحرب الأهلية جنوب السودان في (1963) والتي ترجع جذورها الى (أغسطس 1955) أي ما قبل الاستقلال، وقد كان من الممكن السيطرة عليها آنذاك لولا انشغال الحكومات المتعاقبة في فترة الديمقراطية الأولى بالمكاسب الآنية وقصر النظر، وقد عمِدَ عبود على تعريب الجنوب وأسلمته فرضاً[89]، وفي أكتوبر 1964 أطاحت الثورة الشعبية في السودان بحكم عبود الذي أقال الحكومة في 26/أكتوبر، وقام بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد 6 سنوات من الحكم العسكري بعد ضغط من ضباط القوات المُسلحة، وقد ساعد الانقسام الداخلي للجيش ورفض عدد كبير من الضباط قمع الاحتجاجات الشعبية في نجاح الثورة، وفي 30/أكتوبر/ 1964 أُعلن عن حكومة انتقالية لمدة 6 شهور

---

[88] بشير، ص 272.

[89] حول جذور حرب جنوب السودان ينظر:منصور خالد، **السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين** (القاهرة: دار التراث، 2003)، ص 8-18.



برئاسة المُعلِّم سر الختم الخليفة[90]،وأن يبقى عبود على رأس الدولة الا أنه وبعد أسبوعين رشحت أنباء عن إعداد النظام السابق لانقلاب يُجهض الثورة، بغطاء من عبود مما دفع الجموع الشعبية للخروج للشوارع مطالبة بإبعاد عبود الذي تقدم باستقالته في 15/نوفمبر/1964،وتحققت الأهداف السياسية للجبهة الوطنية بتشكيل حكومة مدنية كاملة وخروج العسكريين من الساحة السياسية وهو ما تم ظاهرياً كما ستثبت الحالات التالية[91].

المبحث الثاني: إنقلاب العقيد جعفر نميري (1969-1985).

المطلب الأول: ذرائع الانقلاب وأبرز ممارسات النظام الجديد.

في صبيحة 25/مايو/ 1969، أذاع العقيد جعفر محمد نميري بيان عسكري مُعلناً نهاية الديمقراطية الثانية[92] في البلاد وولادة حكم عسكري جديد، واستمراراً لحقبة الديمقراطية الأولى فلم تأتي الثانية بأي جديد، فكانت نفس الممارسات السياسية من جانب الأحزاب، منحيث تشكيل تحالفات وإعادة انتاج تحالفات أخرى وانقسامات داخل الحزب الواحد، حيث انقسم حزب الأمة الى جناحين أسوة بنظيره

[90] علي محمود حسنين، "ثورة اكتوبر 1964 كما حدثت"، **موقع راديو دبنقا**، 2018/10/21، شوهد في: 2021/12/22، في: https://bit.ly/3tZw7FR

[91] حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في افريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1996)، ص 150.

[92] سبقتها حكومة سر الختم الخليفة الانتقالية: 1964/10/30، 1965/2/23، ضمت حقبة الديمقراطية الثانية أربع حكومات ائتلافية. انظر: محمد سعيد القدال، **الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مايو** (الخرطوم: دار الزهراء، 1986)، ص8.



الحزب الوطني الاتحادي في حقبة الديمقراطية الأولى[93]، دون تغيير في المحتوى الاجتماعي لنمط الحكم، وقد شهدت هذه الفترة خمس حكومات برلمانية كان تغييرها من داخل البرلمان بطُرق سلمية، وكانت كل حكومة جديدة تُسقط سابقتها بطريقة التحالفات بين الأحزاب وسحب الثقة، ولم تكن تلك التحالفات تتكئ على المبادئ إنما هدفها الوصول للسُلطة كيفما كانت الوسيلة[94].

وقد كان المُحرك الرئيس في الساحة السودانية هوا لبعد الطائفي المتداخل مع السياسة وسيطرة الأحزاب التقليدية، وقد كانت تلك الطوائف قوالب اجتماعية مبنية على الولاء لزعيم الطائفة وهو ما يتنافى مع المبادئ الديمقراطية من مؤسسية وتجديد، هذه التشوهات في الممارسة السياسية أصابت اليمين واليسار السياسي على حدٍ سواء بالقنوط من الوصول للسلطة عبر البرلمان، نسبةً للعبث الليبرالي الذي اتضحت معالمه حينما تحدى البرلمان القرار القضائي الذي يقضي بعدم قانونية حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من قبة البرلمان الذي دخل الواقع السياسي السوداني بشكل علني بعد ثورة أكتوبر أي بعد 18 عاماً من السرية المُطلقة[95]، وتعود تفاصيل ذاك الحدث إلى إحدى الندوات بمعهد المعلمين العالي في نوفمبر 1965، والتي تحدث فيها أحد الطلاب عن السيدة عائشة متناولاً حادثة الإفك بعبارات مُسيئة، لم يكن ذلك الطالب عضواً في الحزب الشيوعي او متحدثاً باسمه،ونتج عن حديثه انفعال شعبي وتضخيم من قبل عناصر تتبع للإخوان المسلمين معتبرين ان المتحدث يُعبر عن سياسات الحزب، التقمت الأحزاب الكبيرة

[93]"قضية الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق"، **الوقع الرسمي للإمام الصادق المهدي**، 1966/12/19، شوهد في 2022/1/2، في: https://bit.ly/3HJ2goP
[94]القدال، ص8.
[95]المهدي، ص97.



ذلك الطُعم لتضغط في اتجاه طرد نواب الشيوعي من البرلمان[96]،وتم حل الحزب في ديسمبر 1965 دون الالتفات لما يقوله نواب الحزب وما اعلنه عبر منصاته الإعلامية من دفاع بإعتبار ان الطالب ليس من عضوية الحزب، استأنف الحزب الشيوعي قرار البرلمان لدى محكمة الاختصاص التي حكمت ببطلان قرار البرلمان الذي رفض القرار ونتيجةً لهذا الصدام استقال بابكر عوض الله رئيس القضاء في 17/مايو/1967[97].

بعد هذه الحادثة نشطت كوادر الحزب الشيوعي داخل المؤسسة العسكرية، حيث أصبحت الديمقراطية الليبرالية غير ذات معنى بسبب تغول الأحزاب ذات الأغلبية على حقوق الأحزاب الصغيرة، كما كانت تلك الحادثة هي الخطوة الأولى لدخول الدين حلبة الصراع السياسي في السودان[98]، وفي يناير 1967 إتُهِمَ الملازم خالد حسين الكد بالتدبير لمحاولة انقلابيه اعتقل على إثرها عدد من صغار ضباط الصف والجنود[99]، وعند اعتقال (الكد) كان بحوزته ورقة مدون عليها أسماء مجلس السيادة اللذين يرغب في تسميتهم في بيان الانقلاب دون علمهم،من ضمنهم العقيد جعفر محمد نميري والرائد بابكر عبد الرحيم والنقيب هاشم العطا، وصفت محاولة (الكد) بانها محاولة ساذجة ومحدودة لاعتماده على جنود حديثي عهد بالخدمة العسكرية حيث وشى به أحد الجنود لدى الشرطة، وبالرغم من إعلان الحكومة ان الشيوعيين يقفون وراء المحاولة إلا انها لم تُقدِم أي أدلة تُثب تورطهم في التخطيط او المشاركة، حكم

[96] حسان ريكان خلف وعبد الستار جعيجر عبد، "الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه في السودان حتى عام 1971"، **مجلة مداد الأداب**، مج 1، ع 1 (يوليو 2018)، ص 322-323.

[97] عبد الوهاب الأفندي، "مخاطر تسييس الهوية وتسليح السياسة: التجربة السودانية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013/01/24، شوهد في 2022/01/5، في: https://bit.ly/3qMTkrC

[98] القدال، **انقلاب 25 مايو**، ص 16-17.

[99] بشير، ص291.



على (الكد) بالسجن والطرد من الخدمة[100]، وبحلول نهاية العام 1968 توسع تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش السوداني وازداد عدد الضباط القوميين العرب داخل الجيش بإزدياد عدد الدورات التدريبية التي كان مقرها مصر وارتباطهم مع التنظيم الناصري في مصر، فقد كان عبد الناصر آنذاك نموذجاً يسعى الكثير من الضباط إلى تقليده[101].

أيضاً لم يختلف الانقلاب الثاني عن سابقه، حيث وقف السودانيون بعيداً وهم يرون الجيش يعود مرة أخرى إلى المشهد السياسي وينقض على السلطة دون أي مقاومة شعبية، فقد وصل الشعور بالإحباط والقنوط من الديمقراطية والنظام القائم الى العامة بعد ما أصاب النُخبة، والتي إضافة لفشلها المُبيَّن أعلاه عَجِزة عن إيجاد حل لمشكلة الجنوب فيما سُمي بمؤتمر المائدة المستديرة وتورط الجيش بشكل أعمق في مواجهات مُستَعِرة شعر الضباط خلالها بأنهم ضحايا فشل سياسي[102]، مما زاد من تنامي الأفكار الانقلابية وظهور حالات سخط وسط الضباط والجنود المقاتلين، حيث قام عدد من الضباط في ديسمبر (1965) باعتقال وزير الدفاع والقائد العام والتحفظ عليهم أثناء زيارة رسمية الى جوبا وكانت تلك بذرة انقلاب 25/مايو/1969، بالإضافة الى تقديم رئيس الوزراء محمد أحمد المحجوب لاستقالته بسبب تكرار حالات الخلاف السياسي والانقسامات والتحالفات مما أنشأ فراغ دستوري[103].

---

[100] محمد علي صالح، "انقلاب خالد الكد"، **سودارس**، 2015/02/14، شوهد في: 2022/01/6، في: https://bit.ly/3eVHF41

[101] ميرغني، ص52.

[102] منصور خالد، **السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد** (لندن: ايدام للنشر،1985) ص18.

103المهدي، ص99.



في وقت سابق وبتاريخ 28/ديسمبر 1968 كان قد اجتمع تنظيم الضباط الأحرار لدراسة مقترح الاستيلاء على السلطة حيث تم تشكيل لجنة سياسية وأخرى عسكرية للوصول لقرار نهائي، وبنهاية مارس 1969 اجتمع التنظيم وكانت اللجنة السياسية التي يغلب عليها عناصر الحزب الشيوعي وجدت ان الظروف غير ملائمة لعمل انقلاب على عكس اللجنة العسكرية،وعلى أثر هذا الانقسام جرى تصويت نتج عنه سبعة أصوات رافضة للتنفيذ في الوقت الراهن و ستة أصوات مؤيدة لتنفيذ الانقلاب[104]، الا انه وبحلول ابريل ازدادت سيطرة القوميون العرب على التنظيم ولميولهم الانقلابية تم الاتفاق على التنفيذ الذي كان بتدبير وتخطيط عناصر حزبية ومستقلة داخل المؤسسة العسكرية وقيادات سياسية مدنية،وضم مجلس قيادته المكون من عشرة أشخاص تسعة منهم عسكريين، إثنين من الحزب الشيوعي هما بابكر النور وهاشم العطا، وناصريان هما بابكر عوض الله وأبو القاسم هاشم، وخمسة ضباط دون انتماء عقدي[105]، ورئيس المجلس العقيد جعفر نميري وقد كان المدني الوحيد هو بابكر عوض الله (رئيس القضاء السابق نائب رئيس المجلس ورئيس الوزراء وكاتب بيان الانقلاب[106]،والذي كان له ارتباط بالضباط الأحرار في مصر التي لم تكن بعيدة عن الأوضاع السياسية بالسودان، وقد أعلن قادة الانقلاب في أولى القرارات وكما المُعتاد مصادرة الحُريات وحل جميع الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي بالرغم من وجود أربعة من أعضاءه ضمن تشكيلة مجلس الوزراء، فازداد موقف الحزب تعقيداً ما بين تيار رافض للانقلاب

---

[104] ميرغني، ص56.

[105] خالد، **السودان والنفق المظلم**، ص 22.

[106] عمل الحزب الشيوعي في 1968 على تشكيل جبهة ديمقراطية ضد اليمين الطائفي الملتحف بالدين، وتم تشكيل لجنة لصياغة ميثاق سياسي لقوى اليسار، من ضمن عضويتها بابكر عوض الله، والذي حصل على نسخة من الميثاق صاغ على ضوئها بيان الانقلاب مع قليل من التعديل، وللمفارقة فقد كان بابكر هو مرشح الجبهة لرئاسة الجمهورية في الانتخابات. ينظر: صديق البادي، "السيد بابكر عوض الله صاحب الرئاسات الثلاث"، **الانتباهة**، 2019/01/20، شوهد في 2021/12/25، في: https://bit.ly/3r2MjUF



بقيادة سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب، وتيار مؤيد ومشارك وهو التيار الذي تمكن من فرض رأيه حينما تم قبول التعيينات [107]، وقد كانت طبيعة علاقة الحزب الشيوعي بالسلطة الجديدة هي ضرورة سياسية وليست ايدلوجية، ضرورة لمجابهة القوى التقليدية من طائفة الأنصار والختمية، والإخوان المسلمين بجناحهم السياسي آنذاك جبهة الميثاق الاسلامي[108].

وفيا يلي الأحزاب الأخرى وفي تكرار لردة فعل الطائفة الختمية تجاه الانقلاب فقد صدر بيان السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الطائفة إيجابياً ومؤيداً للبيان الانقلابي في توجهاته نحو القومية العربية[109]، أما حزب الأمة الذي كان مُنقسماً فقد كانت نقطة امتعاض السيد الصادق المهدي عدم تضمين ممثلين لحزبه داخل مجلس الوزراء الجديد دون الإشارة إلى مصرع الديمقراطية، بينما رفض تيار الإمام الهادي المهدي الانقلاب معتبراً انه جاء لتنفيذ انجده خارجيه وانه عباره عن سلطة شيوعية بواجهة عسكرية، وقد تحول هذا الرفض في مارس 1970 إلى صدام مسلح مع القوات المسلحة، حينما قاد المهدي طائفة الأنصار في (الجزيرة أبا) بمنطقة النيل الأبيض وحي ودنوباوي بأمدرمان بالتعاون مع الدكتور محمد صالح عمر أحد قادة الإخوان المسلمين، ونتج عن هذا الصدام مئات الضحايا من الجانبين من ضمنهم الدكتور محمد صالح، والامام الهادي الذي قتل في الحدود السودانية مع اثيوبيا بعد تمكنه من الخروج من

[107] القدال، **انقلاب 25 مايو**، ص 35.
[108] خالد، **السودان والنفق المظلم**، ص 27.
[109] القدال، **انقلاب 25 مايو**، ص40.



الجزيرة أبا في محاولة للانضمام لقيادة الجبهة الوطنية المعارضة بأثيوبيا[110]، أثرت هذه المواجهة على استقرار النظام في عامه الأول[111].

ومن ناحية بُنية الجيش وتماسُكه ففي الانقلاب الأول كان عبود رأس الهرم القيادي بالقوات المسلحة وبهذا حافظ على التسلسل القيادي ولم يحدث إقصاء للقيادات، اما في انقلاب نميري فقد كانت أولى قرارات النظام إعادة ترتيب الهياكل القيادية وإبعاد القيادات التي تعلوه في الرتبة فضلاً عن إزاحة الكفاءات ممن تحوم حولهم الشبهات، ولم تسلم القوات المسلحة من حملات تطهير داخلية واستحداث ترقيات استثنائية للضباط وضباط الصف الذين شاركوا في الانقلاب، وفي هذا الاجراء تأثير مباشر على التراتبية العسكرية وتفضيل للموثوقية السياسية على الكفاءة المهنية[112]، وامتد الأمر الى الكلية الحربية

[110] تشكلت الجبهة الوطنية لمعارضة النظام المايوي بفكرة من الشريف حسين الهندي في الخارج والذي انضم له حزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي-الاخوان المسلمين- والحزب الإتحادي، والتي كان أول احتكاك لها مع النظام ما ذكرناه سابقاً عن مواجهات الجزيرة أبا، وجدت الجبهة في مطلع 1970 دعماً من السعودية واثيوبيا لمجابهة التمدد اليساري بالخرطوم، وعملت الجبهة على بناء معسكرات وقواعد عسكرية بإثيوبيا بعد هزيمتها في الجزيرة أبا والتي لم تشكل خطراً على النظام آنذاك الى حين الدعم الليبي للجبهة الوطنية في 1974 ورعايتها لمعسكراتهم وفتحها للأراضي الليبية لها بعد توتر العلاقات بين نظام القذافي ونميري، قامت الجبهة الوطنية بعمل مسلح لاسقاط النظام المايوي بدأ في 1976/7/1 تمكنت من الوصول الى العاصمة وتحقيق نجاحات مؤقته الا انها فشلت وتعرضت لهجوم مضاد ناجح في اليوم التالي لعدد من الأسباب المتعلقة بالافتقار للسند الشعبي وعدم توفر الدعم من داخل الجيش السوداني حيث واجهت مقاومة داخلية بسبب اعتبارها قوات غازية، عرفت العملية تاريخياً لدى السودانيين بحادثة المرتزقة وترتب عليها قطع العلاقات السودانية مع ليبيا، للمزيد حول الهجوم وأسباب الفشل ينظر: عبد الله مكي، "44 عاماً على حركة يوليو 1976"، **اوبن سودان**، 2020/07/14، شوهد في: 2021/12/22، في: https://bit.ly/3fW7h1k

[111] ميرغني، ص62.

[112] المرجع السابق، ص163.



حيث خضعت معايير القبول الى مؤثرات سياسية وتم رفع الطاقة الاستيعابية للكلية الحربية وتغير قسم الولاء الذي اصبح يدور حول حماية نظام مايو ورئيسها ومؤسساتها بدلاً عن الدولة ودستورها، كانت تلك الإجراءات أحد الجهود التي بذلت لتطويع القوات المسلحة وتشريبها بعقيدة سياسية تتوافق مع طبيعة النظام،للحد من خطر انقلابها على النظام الا انها لم تؤتي أُكلها فقد شهد نظام مايو العديد من المحاولات الانقلابية والتمدد الحزبي والتنظيمي في القوات المسلحة[113].

المطلب الثاني: محاولات انقلابية فاشلة.

1. <u>انقلاب 19-22 يوليو (نجاح مؤقت)</u>

لم يصمد البيت الداخلي كثيراً وبدأت ملامح الخلاف العقائدي تطفو الى السطح بين النميري والحزب الشيوعي، وذلك حينما أعلن نميري في يناير 1970، عن تكوين الاتحاد الاشتراكي السوداني والذي يهدف منه الى عقد اجتماعي جديد من خلال حوار سياسي يجمع مختلف الطوائف والقبائل والأيدولوجيات لتجاوز الخلافات، الأمر الذي لم يرغب فيه الحزب الشيوعي للحفاظ على استقلاله التنظيمي والايدلوجي، فضلاً عن استمرار صوت عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الداعي لعدم التعاون مع السُلطة،بطلبه المتكرر للوزراء من عضوية الحزب لتقديم استقالاتهم وهو ما يدل على اختلاف الرؤى داخل أروقة الحزب[114]، وقد كانت تلك الخلافات مصحوبة بتوتر داخل تنظيم الضباط الأحرار ناشئ عن انفراد القوميون العرب بالسلطة وتهميش دور العناصر المستقلة والشيوعيون، وقد كان انقلاب 19/يوليو/1971

[113] المهدي، ص109.

[114] خالد، **السودان والنفق المظلم**، ص23.



والذي لم يُكتب له البقاء قمة تلك الخلافات، والذيجرى تنفيذه من داخل مجلس قيادة الثورة حيث اسموه بالحركة التصحيحية لمسار 25 مايو، وقع انقلاب 19 يوليو بواسطة عناصر الحزب الشيوعي داخل تنظيم الضباط الأحرار بقيادة الرائد هاشم العطا ومباركة الحزب الذي أصدر بياناً في 20 يوليو بعنوان (ذهب الزبد جفاءً) يُعبِّر فيه عن ارتياحه لزوال حكومة نميري، وأن الحركة التصحيحية التي قام بها رفاقهم هي بداية الطريق نحو إنجاز مهام الثورة[115].

تمكنت القوات المُنفذة من السيطرة على المعسكرات الرئيسية التي تساند النظام، وتأمين جميع النقاط الحيوية والطرق لمؤدية اليها داخل الخرطوم، كما تم تطويق واعتقال الرئيس النميري وأعضاء المجلس بسهولة بمنزل الرئيس اثناء تناولهم لوجبة الغداء، تم نقل نميري للقصر الجمهوري بينما حُجِزَ ما يُقارب أربعين ضابطاً يتبعون للتنظيم ببيت الضيافة الواقع في مواجهة القصر، أذاع الرائد هاشم العطا بيانه الأول بعد ست ساعات من احكام السيطرة على العاصمة، دون ان تعلم الجماهير بتوجهات الانقلابيين فقد كان قادة الانقلاب خلال الساعات الأولى يبحثون عن قيادات الحزب الشيوعي المُتخفين لصياغة البيان، خرجت جماهير الحزب الشيوعي تجاوباً مع بيان الحزب الصادر في صبيحة 20/يوليو وخاطب الموكب الرائد هاشم العطا، رفعت الجماهير أعلام الحزب مرددين شعارات شيوعية صارخة تُعلن عن انتقال السودان الى المعسكر الشرقي مما أثار قلق الكُتلة الغربية، وذلك بالرغم من مناداة الحزب الشيوعي بالابتعاد عن الهتاف بالشعارات الانعزالية ومحاربة أي تعجيل يساري[116]، تضافرت عوامل داخلية وخارجية لهزيمة انقلاب 19 يوليو فبالرغم من بقاء حامية الخرطوم على ولائها للعطا، الا انه لم

[115] القدال، **انقلاب 25 مايو**، ص 58.

[116] محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني** (بيروت: دار الفارابي، 1999)، ص300.



يسعى لتأييد القوات الموجودة في القطاع الشمالي الموالية لنميري والتي بدأت في الزحف نحو الخرطوم، فضلاً عن وجود قوات مدرعة رفضت الانصياع بل وحررت نميري من محبسه في 22يوليو بعد قصف عنيف، والذي أعلن في وقت متأخر من مساء اليوم التالي عودته الى الحكم عبر الإذاعة، هذا بالإضافة الى إصرار دول ميثاق طرابلس (مصر وليبيا) على إعادة حليفها الى الحكم، حينما قامت القوات الجوية الليبية باعتراض طائرة المقدم بابكر النور الذي تم تعينه رئيساً لمجلس قيادة الثورة والرائد فاروق عثمان حمدنا الله عضو المجلس اثناء عودتهم من لندن وتم احتجازهم[117].

هُزِّمَ الانقلاب بعد ثلاثة أيام وبشكل دموي حيث اسفرت تحركات القوات الموالية لنميري عن مواجهات نتج عنها مقتل 30 ضابط واصابة معظم المعتقلين داخل بيت الضيافة وهي حادثة دموية يعرفها السودانيون (بمجزرة بيت الضيافة)، كانت عودة نميري كارثية على الحزب الشيوعي وعناصره داخل الجيش، حيث تم اعدام ثلاثة من قادة الحزب الشيوعي في 23 يوليو بعد محاكمات سريعة (عبد الخالق محجوب، الشفيع احمد الشيخ، وجوزيف قرنق) وحملة اعتقالات واسعة جرى على إثرها اعتقال ثلاثة الاف يساري، والاعدام رمياً بالرصاص لعدد 11ضابط من ضمنهم الرائد العطا و المقدم بابكر والرائد فاروق بعد تسليمهم من ليبيا، بالإضافة الى طرد وسجن مجموعة من الضباط المتورطين في الانقلاب[118].

---

[117] محمد سيد رصاص، **الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص 505.

[118] روبرت كوليتز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص122.



2. إنقلاب المقدم[119] حسن حسين 1975. (تنظيم الخلاص)

شهدت الأعوام 1972 ولغاية 1974 تحسُن وانتعاش في مستويات التنمية والبناء المؤسسي والعلاقات الخارجية مع الغرب، كما نتج عن إنقلاب يوليو 1971 تغيرات جذرية في الهيكل الإداري والانتقال لنظام الحكم اللامركزي وولادة الاتحاد الاشتراكي،بالإضافة الى توقُف الحرب الأهلية في الجنوب بعد اعتراف الحكومة بجذور الأزمة في بداية عهدها وتوقيعها اتفاق اديس ابابا مع الجنوبيين في 27/فبراير/1972[120]، الأمر الذي جعل نميري يشعر انه يقف على أرضية صلبة في ظل التأييد الشعبي والاستقرار الاقتصادي والسياسي فبدأ في تكريس السلطات والانفراد بالحكم دون أي أفكار لتطوير النجاحات او خطط جديدة، وبحلول العام 1975 بدأ النظام حالة من التراجع والتمزق والتي لم يكن الجيش بعيد عنها[121].

في 5/سبتمبر/1975قام المقدم حسن حسين بمحاولة انقلابية للإطاحة بنظام الحكم وللمفارقة فقد شارك في هذه المحاولة عدد كبير من الضباط وضباط الصف الذين قاموا بتحرير النميري من الحبس في انقلاب يوليو/1971 واعادوه الى السُلطة، مما يدل على تراجع الثقة في الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة، وكانت القوات في معظمها تتبع للمظليين وقد شارك في التحرك عدد من أعضاء الجبهة الوطنية المعارضة وبعض تنظيمات أبناء غرب السودانبحُجة إهمال الخرطوم للغرب،في حين مُنح الجنوب الحُكم الذاتي بحسب اتفاقية اديس ابابا، تمكن المنفذين من السيطرة على سجن (كوبر) بالخرطوم وأطلقوا

---

[119] اختلفت المصادر حول الرتبة بعض المصادر أشارت الى رتبة المقدم والبعض الى رتبة العقيد.

[120] خالد، **السودان والنفق المظلم**، ص46.

[121] بشارة، **الجيش والسياسة**، ص42.



سراح المعتقلين من عناصر الجبهة الوطنية[122]، كما تمكنوا من اعتقال عدد من القادة والوصول الى مباني الإذاعة حيث أذاع حسين بياناً قصيراً أعلن فيه اعتقال الرئيس كما كان يعتقد، حيث قرر النميري في تلك الليلة تغيير العادة الثابتة وقضاء ليلة الخميس في منزله بالقيادة العامة بدلاً عن الاستراحة الريفية بضواحي الخرطوم، وبعد إبلاغ الرئيس بما يدور وبدلاً من ان يقود عملية هزم الانقلاب قرر الهرب والاختباء في منزل أحد أصدقائه،بينما تقدم رئيس الأركان اللواء محمد الباقر وعدد من القيادات الذين تمكنوا من التصدي للانقلاب واستسلم المنفذين في غضون ساعتين، وفيما يمكن وصفه بنكران الجميل قام النميري لاحقاً بإبعاد القيادات العسكرية التي ساهمت في إنقاذ نظامه[123]،تم إعدام الانقلابيين رمياً بالرصاص وعلى رأسهم قائد العملية المقدم حسن حسين والذي إقامة عليه جماعة الإخوان المسلمين صلاة الغائب مما يشير الى تورطهم في المحاولة، كما كان من ضمن المشاركين في الانقلاب القاضي عبد الرحمن ادريس وهو أحد عناصر الاخوان المسلمين[124].

المطلب الثالث: سقوط نظام نميري.

لم يشهد حكم نميري محاولة انقلابية أو عمل مسلح بعد أحداث 1976 بقيادة الجبهة الوطنية المعارضة، بخلاف محاولتان محدودتان وغير ذات أثر وقتها، محاولة العقيد سعد بحر في 1982 بتنسيق مع عناصر الجبهة الوطنية في الخارج، والأخرى في سبتمبر 83 بقيادة المقدم خالد فرج والرائد عمر عبد المجيد وعدد 35 ضابط في محاولة بناء تحالف من الضباط الوطنيين يشبه تنظيم الضباط الاحرار، تم هزيمة

[122] محمد علي جادين، **تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان** (الخرطوم: دار المصورات، 2019)، ص51.

[123] كولينز، ص153-154.

[124] علي عيسى عبد الرحمن، **الحركة الإسلامية السودانية من التنظيم الى الدولة 1949-2000** (الخرطوم: مطبعة التيسير، 2006)، ص24.



المحاولتين في مهدهما ولكن كان لهما الأثر والمساهمة في تعبئة الجبهة الداخلية[125]،فقد بدأ النظام يواجه نهوضاً في الحركة الشعبية واجهها بمختلف أساليب البطش والقمع الوحشي، مما زاد في توسع حركة المقاومة الشعبية والاضرابات بالرغم من المصالحة التي تم عقدها مع الجبهة الوطنية في العام 1977[126]، والتي على ضوئها انضم الصادق المهدي والدكتور حسن الترابي للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني،انشق الترابي الذي سطع نجمه السياسي إبان ثورة 1964 عن الإخوان المسلمين اللذين رفضوا الاندماج مع نظام مايو ليشهد ذلك الانشقاق ولادة الحركة الإسلامية السودانية،لم تكن المصالحة ذات عمر طويل او ذات أثر ملموس على الواقع المُعاش[127].

في سبتمبر 1983 انتقل نميري الى اليمين السياسي حيث عقد تحالف مع الإخوان المسلمين وأعلن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، واجه هذا الإعلان معارضة من الجنوبيين اللذين اعتبروه نكوص عن اتفاقية اديس ابابا 1972 مما أدى الى عودة نشاط حركات التمرد بقيادة العقيد دكتور جون قرنق[128]، كما اعتبرت واشنطن التحالف الجديد يهدد مصالحها بالمنطقة حيث رأت ان إعادة صياغة التحالف ليشمل الأنصار والاخوان والقوى الصوفية، يمكن ان يكون أكثر قبولاً للحد من تعصب الاخوان كما الحالة المصرية وتشدد السلفية كما الحالة السعودية، نجحت الضغوط الأمريكية في تراجع نميري عن التحالف الجديد وتطبيق الشريعة وقام بسجن معظم قيادات الاخوان وظلوا بالسجون الى حين انتفاضة مارس-

[125] ميرغني، ص553.

[126] جادين، ص57.

[127] اسلام احمد خليفة، "المشهد السوداني: المكونات والفواعل". **العاصمة للدراسات السياسية والاجتماعية** (2021)، ص14- 15، في:https://bit.ly/3CBz2XA

[128] معاوية الزبير الطيب، "موقف الحكومات السودانية المتعاقبة من مشكلة الجنوب"، **الجزيرة**، 2004/10/3، شوهد في: 2022/01/5، في: https://bit.ly/3eTtBbq



ابريل 1985[129]،التي جاءت نتيجة تراكمات نضالية وكرد فعل للأزمات الاقتصادية والسياسية وعودة الحرب الأهلية في الجنوب في ظل البطش المستمر من جانب النظام، وممارسات جهاز أمن الدولة القمعية ضد جميع الأحزاب السياسية من اختفاء قسري ومصادرة للحريات وممارسات غير قانونية، وبضغط من صغار الضباط انحازت القوات المسلحة في 6/ابريل/1985 للمظاهرات الشعبية، ليعلن المشير سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة انتهاء حكم نميري لتبدأ مرحلة انتقالية سمحت حكومتها العسكرية بعودة السودان الى مسار التحول الديمقراطي وتسليم السلطة لحكومة منتخبة في 1986[130].

لم يكن تأثير تنظيم الضباط الأحرار بعيداً عن مجريات الأحداث فقد جرت محاولة إحياء التنظيم في منتصف العام 1974 الا أن "الاستخبارات العسكرية"[131] كانت قد تركت مهامها العديدة وعكفت على تأمين النظام مما قلل من فرص نشاط وتمدد العمل التنظيمي، وبحلول العام 1975 تم تكوين مكتب قيادي من الضباط الشيوعيين والمستقلين والديمقراطيين، استطاع ان يبني خلايا محدودة داخل الوحدات العسكرية بالخرطوم، وركز جهوده عبر نشرات سرية على كشف الممارسات الوحشية لأجهزة الأمن ضد المدنيين[132]، بحلول العام 1977 توقف نشاط التنظيم بسبب صدام بين ممثل الحزب الشيوعي، حينما وجه اتهام لبقية أعضاء القيادة بان لديهم اتصال مع حزب البعث العربي الذي يتبنى خط انقلابي، الأمر الذي لا يقبله الحزب الشيوعي بسبب المآسي التي عاشها الحزب بعد أحداث

[129] ارباب، ص208-209.

[130] بشارة، **الجيش والسياسة**، ص43.

[131] عمل نظام مايو على بناء أجهزة أمن عديدة وفر لها إمكانيات ومعينات هائلة وحرص على تعمل بشكل مستقل (جهاز الأمن القومي، جهاز الأمن العام، الرقابة الإدارية، الاستخبارات العسكرية). للمزيد ينظر: "الأجهزة الأمنية في السودان"، **الجزيرة**، 2011/04/11، شوهد في: 2020/11/12، في: https://bit.ly/3KNAcmg

[132] ميرغني، ص151-153



يوليو/1971،وكغيره من الأحزاب السياسية السودانية عمل حزب البعث العربي الاشتراكي على وضع خطط موازيه داخل الجيش، كان موقف نظام النميري المؤيد للعراق في الحرب العراقية الإيرانية معزز لتمدد التنظيم البعثي داخل الجيش،وكانت النواة من الذين تم استقطابهم حينما أرسل النظام قوات من الجيش السوداني للقتال في الجبهة العراقية، وفي بداية العام 1985 بدأ حوار بين تنظيم الضباط الأحرار والضباط البعثيين لتوحيد جهود الإطاحة بالنظام، الا ان تلك الجهود لم يكتب لها النجاح ويرجع ذلك للعمل العقائدي لدى البعثيين والتشكيك في القوى الأخرى، وبانطلاق شرارة الثورة الشعبية بدأ التنظيم البعثي الاستعداد للإطاحة بالنظام، الا أنه لم تكن لديه مقدرات عسكرية كافية تضمن نجاح التحرك، وفي هذا السياق عملت قيادات التنظيم بشكل مكشوف في تصعيد الموقف وتحريض الضباط لرفض التصدي للثورة مما نتج عنه اجبار القيادة العامة على الانحياز والإطاحة بالنميري[133].

المبحث الثالث: إنقلاب العقيد عمر حسن البشير.

المطلب الأول: ذرائع الانقلاب وأبرز ممارسات النظام الجديد.

بعد سقوط النظام المايوي وانحياز الجيش بقيادة وزير الدفاع والقائد العام آنذاك الفريق اول عبد الرحمن سوار الذهب، والذي ترأس المجلس العسكري الانتقالي[134]قام بحل جهاز أمن الدولة سيء السمعة

[133]منصور خالد، **النخبة السودانية وادمان الفشل الجزء الثاني** (الخرطوم: الساق للنشر والتوزيع، 1993)، ص15-16.

[134]الفريق اول / عبد الرحمن محمد حسن سوار الدهب رئيساً، الفريق أول / تاج الدين عبد الله فضل نائباً للرئيس، الفريق طيار/ محمد ميرغني محمد طاهر عضواً، الفريق بحري/ يوسف حسين احمد عضواً، الفريق مهندس/ محمد توفيق خليل عضوا، الفريق (م.) / يوسف حسن الحاج عضواً، اللواء (أ. ح) / فابيان أقم لونج عضواً، اللواء / جيمس لورو عضواً، اللواء (أ .ح) / عثمان الأمين السيد عضواً، اللواء (أ .ح) / إبراهيم يوسف العوض الجعلي عضواً، اللواء (أ .ح) / حمادة عبد العظيم حمادة عضواً، العميد (أ .ح) / عثمان عبد الله محمد عضواً،



وأمر باعتقال عدد من الشخصيات المحسوبة على النميري ارضاءً للشارع السوداني والافراج عن المعتقلين السياسيين، دون ان يحدث تغييرات حقيقية في صفوف القوات المسلحة -خلاف ما قام به النميري حينما استلم السُلطة-ونشطت في تلك الفترة الحركة السياسية من جديد وظهرت تجمعات سياسية جديدة ويُحسب لسوار الذهب الوفاء بتعهداته وتسليم السلطة بشكل سلمي للحكومة المدنية المُنتخبة في 1986[135].

لم تختلف الحالة السياسية خلال فترة الديمقراطية الثالثة عن حقبة الديمقراطية الثانية من حيث الممارسات والتكوين، فتشكلت حكومات ائتلافية انصرفت عن المسئوليات المتعلقة بقضايا البلاد وحربها الأهلية وتفرغت للمكايدات السياسية والصراعات الحزبية بين الأحزاب المؤتلفة المكونة للحكومة، عملت المعارضة البرلمانية من الجبهة الإسلامية القومية التي أسسها الدكتور الترابي على نقل تلك الخلافات السياسية الى الشارع السوداني وسيّرت كوادرها الطلابية لمظاهرات حاشدة،أُعلنت على إثرها حالة الطوارئ في 25/يوليو/1987، وفي مايو 1988 ولتوسيع قاعدة الحكم قام رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة (حكومة الوفاق الوطني) وهي الحكومة الرابعة في حقبة الديمقراطية الثالثة التي ضمت في مجملها خمس حكومات كلها برئاسة الصادق المهدي[136] والمكونة من

العميد (أ .ح) / فضل الله برمة ناصر عضواً، اللواء (مهندس أ .ح) / عبد العزيز محمد الأمين عضوا، العميد (أ .ح) / فارس عبد الله حسنى عضواً. ينظر: "المجلس العسكري الانتقالي أبريل 1985 – يونيو 1986م"، **رئاسة جمهورية السودان الموقع الرسمي**، شوهد في 2022/01/22، في: https://bit.ly/3KDHUzf

[135] محمد شعبان أيوب، "المشير سوار الذهب: كيف سلم العسكري السلطة للشعب دون قطرة دم واحدة"، **ميدان**، 2021/07/3، شوهد في 2022/01/24، في: https://bit.ly/3H0otia

[136] "تاريخ رؤساء الحكومات في السودان منذ الاستقلال حتى حمدوك"، **صحيفة الراكوبة**، 2019/09/7، شوهد في: 2022/01/12، في: https://bit.ly/3rKx2ah



ائتلاف حزب الأمة، الاتحادي، الجبهة الإسلامية القومية،الحزب الفدرالي، التجمع السياسي لجنوب السودان، ما عدا الشيوعي الذي كان في المعارضة[137].

كانت قضية الجنوب وكيفية التعامل معها سبباً محورياً في الخلافات الحادة التي أصابت الحكومة الجديدة، فضلاً عن السيولة الأمنية في أقاليم دارفور وكردفان حيث انتشرت ظاهرة النهب المسلح والفوضى بسبب انفجار الصراع القبلي هناك بين الرعاة والمزارعين[138]، كما بدأت ملامح تكوين الأحزاب السياسية لمليشيات مسلحة، وبحلول العام 1988 كانت القوات المسلحة في أعماق حرب أهلية طاحنة فشلت الحكومات المتعاقبة في وضع حد لها في ظل نقص حاد في المعينات اللوجستية والقتالية، وتدهور كبير في الكفاءة القتالية وتدني شديد في المعنويات، في المقابل كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تطور اداءها القتالي وأصبحت تحتفظ بمناطق محررة مع إمكانيات قتالية عالية[139].

نتيجة لهذا الانقسام والفشل السياسي في انهاء حرب الجنوب بالإضافة الى التردي الاقتصادي وضعف القوات المسلحة، سادت حالة من التذمر والسخط في القوات المسلحة، وكانت تلك المقدمات التي على ضوئها قامت قيادة الجيش باجتماعات موسعه بين القادة من رتبة عميد فأعلى وتقدمت بما عُرِفَ بمذكرة القوات المسلحة في 20/فبراير/1989 موقعه من 150 ضابط على رأسهم القائد العام الفريق فتحي

[137] عبده مختار موسى، **تأملات في السياسة والمجتمع السوداني** (الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص76.

[138] عبد الوهاب الافندي، "عصر ما بعد الصادق المهدي في السودان"، **العربي الجديد**، 2020/11/27، شوهد في 2022/01/12، في: https://bit.ly/346CbkR

[139] عبد الوهاب الأفندي، "العرب والسودان: بين السلبية والغياب"، **سلسلة ملفات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير/2011، شوهد في 2022/01/12، في: https://bit.ly/3AzzuV0



أحمد علي[140]، والتي تم تسليمها لرئيس مجلس السيادة السيد أحمد الميرغني، ورئيس الوزراء السيد الصادق المهدي، والتي تناولت عشرين موضوعاً تتصل بشكل مباشر او غير مباشر بالحرب التي يكتوي بها الجيش من نقص في المعدات وصعود المليشيات وتصدع الجبهة الداخلية، والصراع المسلح في دارفور، وتوسيع الحكومة، وعلاقات السودان الخارجية وما يترتب عليه من انقطاع للعون الخارجي مع إعلان الجيش تأييده والتزامه بالخيار الديمقراطي، أيد رئيس مجلس السيادة مذكرة الجيش، بينما رد رئيس الوزراء على المذكرة لتبرير ما جاء فيهامع تعهده بمعالجة الاوضاع[141].

استجابةً للضغوط التي تعرض لها رئيس الوزراء تم تشكيل حكومة جديدة من الأحزاب الرئيسية في 22/مارس/1989 عدا الجبهة الإسلامية القومية التي رفضت قبول الحكومة لاتفاقية السلام الموقعة بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية والتي سبق ان رفضها حزب الأمة، حيث عدت الجبهة الإسلامية هذه الخطوة تراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية،وافق 48 حزباً ونقابة على ما جاء في مذكرة القوات المسلحة، مما يشير الى أن القوات المسلحة كانت تُعبِر عن الرأي العام وأنها مرآة للمجتمع، وهو ما يطرح تساؤل حول جدوى آراء العسكريين في الشؤون السياسية لما تعرض له الصادق المهدي من ضغوط عبر الصحافة والبرلمان لتنفيذ مذكرة الجيش[142]،كانت مذكرة الجيش ممارسة غير معهوده وتدخل في الشأن السياسي بشكل جديد على الساحة السودانية، اختلف المراقبون على تقييمه من حيث القبول بحجة ان خضوع العسكريين للمدنيين لا يعني تصرف المدنيين بالطريقة التي يريدون، وبدرجة من عدم

[140] كولينز، ص202.
[141] المهدي، ص70-71.
[142] علي أحمد، ص58.



الحكمة والمسؤولية وعدم الاتزان والزج بالجيوش في حروب لا معنى لها، بينما ذهب القسم الرافض الى ان المذكرة تدخل في صميم اختصاص السياسيين وانها قد فتحت الباب للمغامرين من العسكريين لرفع درجة حضور الأحزاب داخل المؤسسة العسكرية مرة أخرى[143]،وقد أثبتت الأيام التالية رجاحة هذا القول بالرغم من الظروف الموضوعية التي أُعِدت من أجلها المذكرة[144]، لقد كانت قاعة اجتماع قادة الجيش تضج بالروح الانقلابية في حديث وآراء الضباط التي طرحوها بشكل علني أمام القائد العام، وظهر ذلك الميول حينما تجاوب الجمع مع أحد العمداء الذي اقترح ان استلام السُلطة هو الحل الوحيد، وكان تعقيب القائد العام ان الجيش يرغب بالاستمرار في قيامه بدوره الوطني، وكان اقتراح مدير فرع القضاء العسكري كتابة المذكرة وهو ما يسمح به منطوق المادة 15 من الدستور، التي تُعطي القوات المسلحة الحق في مخاطبة السلطة السياسية والسيادية العليا بالبلاد فكانت المذكرة مخرجاً من اتخاذ قرار استلام السُلطة[145].

في سياق التغلغل السياسي في القوات المسلحة استغلت جماعة الجبهة الإسلامية الفترة التي طبق فيها نميري قوانين الشريعة وعملوا على تعزيز وجودهم في الجيش، وفي 29 من يونيو 1989 وقَّعَ الصادق المهدي على قرار انهاء حالة الطوارئ ووقف إطلاق النار مع الحركة الشعبية، وتجميد قوانين سبتمبر، وتم

[143] خالد، **النخبة السودانية وادمان الفشل ج2**، ص 183-184.

[144] محاولة عودة نظام مايو عبر انقلاب في 1889/06/18 أي قبل انقلاب البشير ب 12 يوم، تم احباط المحاولة قبل يوم من التنفيذ وكانت بقيادة العميد احمد فضل الله بالتنسيق مع نميري المنفي في القاهرة عبر ضباط من جهاز الامن المحلول، ويعود سبب فشل التحرك الى إعلام العميد فضل الله بالتحرك لفريق في هيئة الاركان الذي مرر المعلومات لأجهزة الاستخبارات. حول خطة الانقلاب ودور ضباط الامن والنميري ينظر: ضياء الدين بلال وعمرو شعبان، "قصة الانقلاب الغامض (2من 3)"، **موقع النيلين**، 2018/03/26، شوهد في: 2022/1/30، في: https://bit.ly/33LoRTj

[145] ميرغني، ص201.



تحويل القرار الى مجلس الوزراء للتصديق عليه ومن ثم عرضه على البرلمان في جلسة الأول من يوليو، الا أن العميد عمر حسن أحمد البشير أعلن في 30/يونيو عن استيلائه على السلطة بتخطيط ومشاركة واسعة من عناصر الجبهة الإسلامية القومية[146]، حيث أشرف على الترتيب والتخطيط على ما بعد الانقلاب عدد من قيادات الحركة الإسلامية السودانية، والتي كان لديها آنذاك ما يقارب ال150 ضابط داخل القوات المسلحة في مختلف الوحدات، جاء الانقلاب تحت مسمى "ثورة الإنقاذ الوطني"، والذي كان مخطط له منذ منتصف السبعينات كما ذكر عراب الحركة الإسلامية السودانية الدكتور حسن الترابي، وتم التنفيذ بعد تكوين قاعده جماهيرية وتنظيم يُمكِّنه من منافسة الأحزاب التقليدية الأمة والاتحادي[147].

قام قادة الانقلاب باعتقال جميع قادة العمل السياسي في السودان مما يعني ضمنياً تعطيل الممارسة السياسية، كما تم اعتقال الترابي بغرض التمويه وعدم ربط الانقلاب مع أي توجه سياسي او عقدي وإعطاء النظام صفه عسكرية بحته، وقد نص المرسوم الدستوري الأول الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة، بأن ثورة الإنقاذ الوطني تعتبر الشرعية الدستورية والسياسية بالدولة، والذي بموجبه تم حل البرلمان ومجلس الوزراء ومجلس رأس الدولة[148]، كما نص المرسوم الثاني على إعلان حالة الطوارئ وحل جميع النقابات العمالية والأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها واعتقال جميع الأشخاص اللذين يمكن

---

[146] كوينز، ص204.

[147] أحمد علاء، "البشير وزملاؤه: من السُلطة الى الزنزانة"، **مصر العربية**، 2019/11/12، شوهد في: 2022/1/2، في: https://bit.ly/32LF7D0

[148] "المرسوم الدستوري الأول لسنة 1989"، **Hudo center**، 1989/06/30، شوهد في: 2022/01/2، في: https://bit.ly/3pTZ7fL



ان يهددوا النظام السياسي وإلغاء جميع التصاريح الإعلامية[149]،وفي سعيها للسيطرة على مفاصل الدولة شرعت الإنقاذ بالسيطرة على القطاع الاقتصادي والإعلامي والدبلوماسي والقضاء والتعليم وتمكين كوادرها في جميع المؤسسات، كما قامت ببناء منظومتها الأمنية الخاصة وفي ظرف ثلاثة أعوام قامت الانقاذ بتصفية القوات المسلحة من الضباط أصحاب الخبرة، وتخلصت من 1800 ضابطمن مختلف الرتب وعملت على غرس كوادرها بالجيش والأجهزة الأمنية فضلاً عن تشكيل مليشيا الحزب الدفاع الشعبي والأمن الشعبي، في سلوك يشابه ما قام به النميري لضمان هدوء القوات المسلحة[150].

شهدت الحركة السياسية السودانية خلال أيام الإنقاذ الأولى قبضة أمنية قوية وعمليات تعذيب وإخفاء قسري لمئات النقابيين والسياسيين وكل من اشتبه في عدائه للسلطة.فيما سمي ببيوت الأشباح وصولاً الى القتل الوحشي كحادثة قتل الدكتور علي فضل الذي تم غرس مسمار في رأسه[151]، ومع ازدياد القمع الوحشي ازداد الناس نفوراً من النظام ويأسوا من الحلول السياسية وتصاعدت الأصوات التي تدعو الى الكفاح المسلح وكان ابرزها الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، والذيتم إنشاءهُ بواسطة القيادة الشرعية للقوات المسلحة بقيادة القائد العام قبل الانقلاب الفريق فتحي أحمد علي،ومُعظم عضويتها من الضباط اللذين تم تسريحهم من الخدمة حيث أُعلن عن تكوين (قوات انا السودان) من

[149]"المرسوم الدستوري الثاني لسنة 1989"، **Hudo center**، 1989/06/30، شوهد في: 2022/01/2، في: https://bit.ly/3ETydsD

[150]حيدر طه، **الاخوان والعسكر: قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان** (العلمين: مركز الحضارة العربية، 1993)، ص 307-308.

[151]صديق رمضان، "فظائع الإنقاذ: حكايات من بيوت الأشباح والمعتقلات"، **الإنتباهة**، 2019/04/29، شوهد في 2022/01/3، في: https://bit.ly/35vPI6f




الخارج في أكتوبر 1990والتي وقعت بيان مشترك مع الحركة الشعبية لتنسيق جهود العمل العسكري والسياسي[152].

لاحقاً جرت العديد من التغييرات داخل الهيكل التنظيمي للحركة الإسلامية ليتم تأسيس حزب المؤتمر الوطني في 1991 برئاسة البشير وتعيين الترابي أميناً عاماً للحزب، ونتيجة لتواجد تيارات داخلية برزت صراعات تصاعدت الى قمة هرم التنظيم، وخلال المؤتمر العام للحزب بمايو 2000 اتهم البشير الترابي بانه يعمل على إسقاط النظام[153]، وفي يوليو من نفس العام تم إقصاء الترابي من الأمانة العامة حيث قام بتأسيس حزب المؤتمر الشعبي، في 21 فبراير 2001 تم اعتقال الترابي على خلفية توقيع الحزب مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق في جنيف وتدعو المذكرة الى القيام بمقاومة مشتركة ضد حكومة البشير[154]، طوال هذه السنوات لم يهدأ الجنوب ولم يتوقف استنزاف القوات المسلحة الا بعد اتفاقية سلام أبرمت في التاسع من يناير 2005م بكينيا، لتنهي أطول حرب أهلية في افريقيا كان أحد مخرجاتها منح الجنوب الحكم الذاتي اقليمياً واجراء استفتاء حول تقرير المصير في 2011، الذي انتهى ب 99% من الأصوات داعمين للانفصالوفي التاسع من يوليو2011، أعلن رسمياً انفصال دولة جنوب السودان عن جمهورية السودان بعد حروبتمرد ضد الحكومات المركزية المتعاقبة، امتدت على فترات متقطعة منذ العام 1955[155].

[152]فتحي الضو محمد، **محنة النخبة السودانية** (القاهرة: سجل العرب، 1993)، ص213.

[153]خليفة، ص17.

[154]"قرنق والترابي يوقعان ورقة عمل لإحلال السلام بالسودان"، **الجزيرة**، 2003/6/3، شوهد في: 2022/01/4، في: https://bit.ly/3HOt3QD

[155]"جنوب السودان: دولة وُلدت من رحم من ويلات حرب أهلية"، **بي بي سي**، في 2021/7/9، شوهد في: 2021/10/22، في https://bbc.in/3E5vAE8



في العام 2003 اشتعل صراع آخر في دارفور بسبب قضايا التهميش الاقتصادي والمشاركة في السلطة لمكونات الإقليم من قبائل الفور والمساليت والزغاوة، وهي قبائل ذات أصول إفريقية، كما تسببت الانتهاكات التي تمارسها بعض القبائل ذات الأصول العربية للأراضي الزراعية بتغطية من الحكومة في انفجار الوضع الأمني،حيث برزت جماعات مسلحة تمردت على الحكومة مثل جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المنبثقتان من قبائل الإقليم ذات الأصول الافريقية[156]، وقد كان تجاوب الحكومة السودانية استهداف التجمعات السكانية المدنية، وانخرطت في الاصطفاف مع القبائل العربية من خلال تنظيم شراكة عسكرية وسياسية معهم،حيث قامت بتسليحهم وتدريبهم وتنظيمهم وأمنت لهم حماية فعلية ضد الجرائم التي يرتكبونها[157]، وقد اشتهرت تلك القوة باسم مليشيا الجنجويد[158]، كما قدمت لهم الحكومة الإمدادات والدعم اللوجستي بينما كان الجيش السوداني نفسه يفتقر للإمدادات[159]، وبحلول العام "2007"[160]لقي ما يصل إلى 450 ألف شخص في دارفور حتفهم بسبب العنف والمرض، ونزح 2.5

[156] Jessica A. Stanton, 'Regulating Militias: Governments, Militias, and Civilian Targeting in Civil War', **Journal of Conflict Resolution**, Vol 59, No. 5 (April 2015), P: 900.

[157] جولي فلينت. جيميرا رون وليزلي ليفكو، "دارفور المدمرةتطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان"، **هيومان رايس ووتش**، مج 16، العدد 6 (مايو 2004)، ص 1-2.

[158] وقد عملت مليشيا الجنجويد بالتعاون مع القوات العسكرية النظامية إذ قامت الأخيرة بتنفيذ غارات جوية يتبعها هجوم بري بقوات مشتركة وتنسيق بين القوات الحكومية وميليشيا الجنجويد مرتكبين فظائع وانتهاكات شديدة العنف ضد المدنيين، تشمل حرق القرى والقتل والاغتصاب في سياق مكافحة التمرد طوال فترة الصراع الدارفوري ينظر: Lbid

[159] Sabine C. Carey, Michael P. Colaresi, and Neil J. Mitchell, 'Governments, Informal Links to Militias, and Accountability', **Journal of Conflict Resolution**, Vol 59, No. 5 (7 April 2015), P: 851.

[160] حمل نفس العام تحدياً جديداً في المنطقة لحكومة البشير إذ انشق أحد قادة ميليشيا الجنجويد محمد حمدان دقلو والشهير بلقب (حميدتي) ليُعلن تمرده على الحكومة نسبةً لعدم إيفاءها بمستحقات قواته المادية من رواتب وتأخرها لأشهر عديدة وينخرط في مواجهات مع القوات النظامية، والتي نتج عنها تقديم الحكومة لعروض دسمة لحميدتي عندما عُرض عليه دفع الرواتب بأثر رجعي ومنح قيادات قواته رتب ضباط ليحصل حميدتي على رتبة عميد. ينظر: "الأزمة في السودان: حميدتي وحرب المرتزقة الضارية من أجل الذهب"، **بي بي سي**، 2019/07/21، شوهد في 2021/01/10، في: https://bbc.in/2JZojiA



مليون الأمر الذي أجبر البشير تحت ضغط الأمم المتحدة على الموافقة على نشر قوات مشتركة تابعة للأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي مهمتها حماية المدنيين وحفظ السلام في الإقليم المشتعل[161].

المطلب الثاني:محاولات انقلابية فاشلة.

1. حركة مارس/ابريل 1990.

في مطلع العام 1990 بدأت حركة تعبئة وسط القوات المسلحة كان فاعليها الأساسيين من الذينلم يتقبلوا سيطرة حزب الجبهة الإسلامية على القوات المسلحة وافراغها من الكفاءات والضباط المهنيين، وقد تشكل تنظيمان يعملان بشكل منفصل الأول تنظيم (حركة مارس 1990) وكان معظمهم دون انتماءات سياسية بقيادة اللواء محمد علي حامد،والثاني باسم (تنظيم الخلاص الوطني) وقد كان معظمهم ذوي توجهات بعثية بقيادة الفريق طيار خالد الزين، اللواء عثمان بلول، والعقيد محمد احمد القاسم وعدد من الضباط المتقاعدين والضباط المتواجدين بالخدمة[162]، نجح تنظيم مارس في ضم عدد من ضباط الشرطة والجيش في عدد من الوحدات والتشكيلات المهمة، وقد تم تحديد الأول من رمضان الموافق 28/مارس/ 1990 ليكون يوم التنفيذ، لم يتوقع التنظيم وجود عناصر ساكنة بينهم تتبع للجبهة الإسلامية لم تشارك في الانقلاب وتتدعي رفضها له جهراً، لتكون شركاً لمحاولات الاستقطاب في حال التخطيط للقيام بعمل مضاد، وقد تمكنت تلك العناصر من اختراق حركة مارس وكشف تحركاتها وفي 15/مارس بدأت

[161]"SUDAN'S BASHIR BEGINS TOUR OF DARFUR", **WASHINGTON POST**, 22/7/2007,ACCESSED ON 7/01/2021, AT:HTTPS://WAPO.ST/35KATOR

[162]إسماعيل ادم، "السودان: كتاب الانقلابات"، **الشرق الأوسط**، 2007/07/20، شوهد في 2021/01/15، في: https://bit.ly/3fZAaK7



حملة اعتقالات للضباط، تعرضوا لقمع وتعذيب حيث اعترف أحد الضباط بتفاصيل الحركة والمشاركين فيها لتطال القبضة الأمنية عدد 34 ضابط[163].

بينما تقوم لجان التحقيق بتقصي حقائق حركة مارس وفي ابريل 1990 قام تنظيم الخلاص الوطني بتنفيذ محاولة انقلابية، تمكن من خلالها من السيطرة على أجزاء واسعة من العاصمة مما تسبب في ارباك النظام القائم، الا ان التحرك فشل بسبب الفشل في تأمين الاتصالات بين عناصر التنظيم، بالإضافة الى الإجراءات المضادة والسريعة التي تم اتخاذها بعد افشاء رقيب يتبع لسلاح المظلات للعملية مساء الأحد 22 أبريلقبل ساعات فقط من ساعة الصفر المحددة لتنفيذ العملية.انعكسالخوف الذي لامس النظام من احداث ابريلفي ردة الفعل العنيفة التي ظهرت في الاعدامات السريعة،حيث تم اعدام 28 ضابطاً رمياً بالرصاص بعد محاكمات شكليه واستجوابات سريعة في الثامن والعشرين من رمضان وقبل عيد الفطر بيوم[164].

2. حركة مارس 2004.

في مارس 2004 أعلنت السلطات السودانية عن إحباطها لمحاولة إنقلاب عسكري بعد القاء القبض على عشرة ضباط وتوجيه تهمة الضلوع في انقلاب عسكري،بالإضافة الى اعتقال ستة من منسوبي حزب المؤتمر الشعبي وكان على رأسهم رئيس الحزب الدكتور حسن الترابي[165]، الذي نفى أن يكون لحزبه او أحد

[163]بكري الصايغ، "ذكرى اول محاولة انقلاب ضد الانقاذ 1990"، **سودارس**، 2015/03/21، شوهد في 2022/01/22، في: https://bit.ly/3r4Mi2D

[164]طه، ص313.

[165]"السودان يعتقل 10 ضباط بتهمة الضلوع في محاولة انقلابية"، **الجزيرة**، 2004/03/30، شوهد في 2021/12/15، في: https://bit.ly/3KLEcnv



أعضاءه أي صلة بتلك المحاولة، وفي يناير 2005 أعلنت السلطات عن الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين الذين وصل عددهم الى 78 متهماً[166]، مما يُرجح الأقوال التي ذهبت الى ان الحكومة تقوم بافتعال الأزمات الداخلية لما تشهده البلاد من حروب أهليه في دارفور، وكانت الحكومة تتهم حزب المؤتمر الشعبي بأنه خلف اشتعال الحرب في إقليم دارفور[167]، الا انه في ابريل 2005 أصدرت محكمة سودانية أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين (5 الى 15) سنة لعدد 24 شخصاً من الجيش والشرطة ومنسوبي حزب المؤتمر الشعبي، كانوا قد بدأوا تجنيد زملائهم للقيام بانقلاب عسكري في ظل مشاركة مدنيين في محطات الإذاعة والتلفزيون وجهاز الاتصالات والكهرباء لتنفيذ انقلاب عسكري فجر 28/مارس/2004.[168]

3. **حركة نوفمبر/ 2012.**

لحداثة وقوعها لا تتوفر معلومات دقيقة حول هذه المحاولة الا ان الثابت فيها انها كانت من الداخل تماماً، داخل التنظيم واجهزته الأمنية وبواسطة أكثر رجاله نفوذاً،كان من بين المنفذين عناصر من داخل الجيش وينتمون للحزب الحاكم، كما بها عناصر يتبعون لجهاز أمن الدولة الذي يُعرف عنه الولاء الشديد للنظام، بالإضافة الى المدنيين الذين كانوا عِماد الأمن الشعبي،كانت المحاولة بعد المذكرة التي تقدمت بها تيارات إسلامية تُطالب بضرورة الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد وإنهاء الحرب وسُميت بمذكرة الألف أخ، والتي وقَّعَ عليها ألف شخص ينتمون للتيار الإسلامي بما فيهم عدد من الضباط البارزين في

[166] "الخرطوم تفرج عن عدد من كوادر المؤتمر الشعبي المعارض"، **الجزيرة**، 2005/01/19، شوهد في: 2021/12/15، في: https://bit.ly/3o8Rxwh

[167] "حزب الترابي ينفي تورطه في المحاولة الانقلابية"، **الجزيرة**، 2004/03/31، شوهد في 2021/12/15، في: https://bit.ly/3r8Bhxi

[168] "احكام بالسجن على 24 ادينوا بمحاولة انقلاب في السودان"، **البوابة**، 2005/04/14، شوهد في، 2021/12/15، في: https://bit.ly/3o8OK6h



يناير2012، وقد توعد الرئيس البشير الموقعين عليها بالمحاسبة[169]، ولعل الصدمة الحقيقية كانت في الأسماء التي قادت تلك المحاولة في طليعتهم الفريق صلاح قوش مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الفترة من 2004 وحتى 2009 ثم مستشار البشير للشؤون الأمنية حتى مطلع العام2011[170]، واللواء الركنعادل الطيب قائد إدارة النقل والإصلاح بالقوات المسلحة،والعميد محمد إبراهيم (ود ابراهيم)من الاستخبارات العسكرية، وعدد من الضباط من مختلف الوحدات والتشكيلات بالإضافة الى مجموعة سائحون وهم مجموعة شبه عسكرية من الذين يدينون بالولاء للنظام،تم تحريكهم بواسطة العميد ود إبراهيم المعروف بنفوذه داخل التنظيم فضلاً عن كونه احد الضباط الموقعين على مذكرة الألف أخ[171]، تم احباط تلك المحاولة التي خُطط لتنفيذها في 15/نوفمبر/2012وأُلقيَّ القبض على 13 شخصاً،لا يبدو واضحاً حتى الان التخطيط والدوافع وسبب فشل التحرك[172]، الا ما نشره اللواء الطيب في صفحته على منصة الفيس بوك مؤخراً،ويظهر فيما جاء في المنشور ان اشتراكه في المحاولة الانقلابية كان بدافع شخصي بسبب الإجراءات التي طالته بعد سقوط مدينة هجليج -الغنية بالبترول-والتي كان يقودها إثر غزو من قوات جنوب السودان وحركة العدل والمساواة،والتي حدث سقوطها بسبب تقصير القيادة العامة

---

[169]"الرئيس السوداني يرفض وصاية المذكرات الإصلاحية على الحزب الحاكم"، **سودان تربيون**، 2012/02/4، شوهد في: 2022/01/28، في: https://bit.ly/3g1GX61

[170]"صلاح قوش رجل المخابرات الغامض المتهم بالوقوف وراء "التمرد" بالسودان" **بي بي سي**، 2020/01/15، شوهد في 2022/01/28، في: https://bbc.in/3u94xGe

[171]محمد الخاتم، "ود إبراهيم: المجاهد الانقلابي في النظام السوداني"، **الاناضول**، 2012/11/24، شوهد في 2022/01/28، في: https://bit.ly/34hZdoN

[172]"السودان يعلن اعتقال 13 شخصا بينهم مدير المخابرات السابق"، **الحرة**، 2012/11/22، شوهد في: 2022/01/28، في: https://arbne.ws/3AFjssJ



في تأمين الدعم والإمداد اللازم بالرغم من موقفه البطولي عند استعادة المدينة[173]، وقد كان ود إبراهيم من ضمن القادة المشاركين في مواجهات استرداد المدينة[174].

في ابريل 2013 تم إطلاق سبعة من الضباط المنتمين للقوات المسلحة بعد صدور عفو رئاسي وكانت محكمة عسكرية قد أصدرت عليهم حكماً بالطرد من الخدمة، بالإضافة الى عقوبة السجن لفترات تتراوح من عامين الى خمسة أعوام[175]، والمدهش فعلا إعادة تعيين قوش مديراً لجهاز الأمن في فبراير 2018 وقد أثار قرار عودته جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية السودانية[176]، كان لهذا التحرك الانقلابي أثر واضح على ثقة البشير في الحزب وجهاز الأمن والقوات المسلحة فما كان منه الا ان قام بإعادة هيكلة قوات حميدتي وتسميتها بقوات الدعم السريع،ليتم اعتبارها قوة نظامية منفصلة تتبع للرئيس البشير مباشرة وتوسيع نشاطها ليتعدى ولايات دارفور ويمتد للنيل الأزرق وجنوب كردفان ولاحقاً لجميع ربوع السودان[177].

[173]كان الباحث أحد الضباط المشاركين في عمليات هجليج خلال ابريل 2012 وقد كانت للواء عادل الطيب مواقف شجاعة خلال تلك المواجهات، وللصدفة فقد كان الباحث أحد ضباط الوحدة التي جرى فيها حبس الضباط المشاركين في حركة نوفمبر وتم فيها محاكمتهم عسكرياً.

[174]عادل الطيب الأمين محمد، "حقيقة تحرير هجليج"، **الفيسبوك**، 2022/01/11، شوهد في: 2022/01/28، في: https://bit.ly/3HczAo3

[175]طارق عثمان، "الخرطوم تفرج عن 7 ضباط انقلابيين"، **البيان**، 2013/04/18، شوهد في: 2022/01/28، في: https://bit.ly/3KRyVdR

[176]عادل الباز، "عودة قوش للمخابرات السودانية"، **الجزيرة**، 2018/02/12، شوهد في: 2022/01/28، في: https://bit.ly/3u8IwHi

[177]Colum Lynch," DOCUMENT of The Week: Sudan's Paramilitaries Are Seizing Abandoned U.N. Outposts in Darfur", **foreign policy**, 7/06/2019, accessed on 7/01/2021, at:https://bit.ly/399E5Aa



المطلب الثالث: سقوط نظام البشير.

لقد كانت ثورة ديسمبر/2018 كما سبقها من ثورات نتاج نضال تراكمي وفشل أدائي من جانب النظام حيث بلغت المشكلات الاقتصادية والسياسية ذروتها، ففي سبتمبر 2013 شهدت العاصمة الخرطوم خروج المئات من المتظاهرين احتجاجاً على قرار رفع الدعم عن المحروقات، وقد تمكنت الأجهزة الأمنية من إنهاء تلك الموجه باستخدامها الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والحي حيث سقط 29 قتيلاً بحسب السلطات، بينما قالت جماعات معنية بحقوق الانسان ان حصيلة القتلى تجاوزت المائة[178]،تكررت الاحتجاجات في 2018 حيث انطلقت الموجه الأولى من الاحتجاجات بشكل عفوي بعد قرار رفع الدعم وارتفاع سعر الخبز في 13ديسمبر/2018 بخروج طلاب المدارس بمدينة الدمازين،والتي تصدت لها الأجهزة الأمنية مستخدمة الهراوات وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، لم تتوقف التظاهرات الطلابية في تلك المدينة الواقعة في ولاية النيل الأزرق جنوب الخرطوم بل تدحرجت كرة الثلج داخل المدينة، لينضم لها العمال والموظفين والنساء والفتيات،كما تمددت التظاهرات لتصل الى مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل شمال الخرطوم في 19/ديسمبر/2018 والتي كانت ذات وقع أقوى من ناحية عدد المشاركين والرمزية السياسية للمكان لتاريخها السياسي[179]، ومن عطبرة انتقلت عدوى المظاهرات لتصل لعدد من مدن السودان وصولاً الى العاصمة الخرطوم، ولعل اختلاف ثورة ديسمبر عن ثورتي أكتوبر 1964 وابريل 1985 هو انها بدأت من الأطراف وانتقلت الى المركز بعكس الأخيرتين، استمرت التظاهرات في ظل عُنف

[178]"احتجاجات السودان: مظاهرات جديدة في الخرطوم وأم درمان"، بي بي سي، 2013/09/27، شوهد في 2022/01/29، في: https://bbc.in/34fqyIn

[179]أبو شوك، ص 114.



الأجهزة الأمنية والقمع المُفرط قبل ان تبدأ ملامح انقسام في أجهزة امن ولاية النيل الأبيض الواقعة جنوب الخرطوم، حينما منع الجيش القوات الأمنية من استخدام الذخيرة الحية في 2018/12/20[180].

من ناحية أخرى بدأ الانقسام واضحاً في صفوف القوات المسلحة حينما كان رئيس أركان القوات المسلحة آنذاك الفريق كمال عبد المعروف يقوم بزيارات ميدانية للوحدات العسكرية داخل وخارج الخرطوم مؤكداً التفاف القوات المسلحة حول قيادتها مشيراً الى البشير، الا أن عبد المعروف اصطدم بغضب الضباط من الرتب الصغيرة حينما رفضوا التجاوب معه في زيارته للقاعدة الجوية بمدينة بورتسودان شمال غرب البلاد[181]،وعلى صعيد الموقف الرسمي لقيادة الجيش قال وزير الدفاع في لقاء مع قادة الجيش ان القوات المسلحة تتفهم أسباب الاحتجاجات وهي ليست ضد رغبات وطوح السودانيين في عيش حياة كريمة ولكنها لن تسمح بانزلاق البلاد نحو الفوضى مشيراً هو الآخر الى التفاف الجيش حول البشير[182].

هذا الموقف العلني واجهه عدد من الضباط بموقف علني أيضاً وقد كتب النقيب الرازي الجميعابي مقال على صفحته الشخصية بعنوان (الطلقة ما بتقتل، بقتل سُكات الجيش... لو كان للجيش قيادة) وصف فيه موقف قيادات الجيش بالمتخاذل والهزيل، تم تداول المقال بشكل كبير بين المدنيين والضباط، ووقع

[180]"تواصل احتجاجات الخبز في السودان... والسلطات تحجب مواقع التواصل الاجتماعي"، **الشرق الأوسط**، 2018/12/21، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/3HfxYKc

[181]كان الباحث على تواصل مستمر مع عدد من الضباط في الدفعة والزملاء اللذين كان لديهم سخط على الممارسات القمعية ضد المدنيين العُزّل، عدد من الضباط رفضوا بشكل علني ما ردده رئيس الأركان حول ضرورة الالتفاف ودعم البشير والتزام الجيش بحمايته دون الإشارة الى وحشية الأجهزة الأمنية.

[182]"تواصل الاعتصام أمام مقر قيادة الجيش السوداني واتهامات للأمن بمحاولة فضه"، **بي بي سي**، 2019/04/9، شوهد في 2022/01/29، في: https://bbc.in/3Gbmo1m



عدد كبير من الضباط على ذاك المقال وفق ما طلب الرازي في خاتمة المقال، مما دعا القيادة الى اعتقال النقيب الرازي مع عدد كبير من الضباط من مُختلف الرُتب[183]، أما قائد الدعم السريع والذي بدأ البشير يعتبره حارسه الشخصي بعد محاولة انقلاب نوفمبر 2012، فقد خاطب قواته قبل أن يرسلها لتعزيز القوات في محيط القيادة العامة،طالباً منهم الانضباط والتقيُّد بتوجيهات القيادة وكان خطابه مزدوج المكاسب، حيث حذَّرَ الأحزاب السياسية ودعاها لمراجعة حساباتها وبهذا حافظ على مكانته في حال استمرار النظام، كما وجَّهَ انتقاد صريح لبعض العاملين في الدولة مُحَمِّلاً مسؤولين حكوميين مسؤولية الازمة الحالية، وقال ان قواته ستكون بالمرصاد لكل المخربين والمندسين بغض النظر عن مناصبهم، وبهذا يكون قد كسب تعاطف بعض الجهات المعارضة ليكون دوره ذو تأثير على الأحداث[184].

وبازدياد رقعة التظاهرات لتعم مدن السودان بدأت الأجسام السياسية والمهنية بالسودان في اصدار بياناتها المنددة بعنف السلطة، وصولاً إلى التحالف السياسي العريض المُسمى قوى الحرية والتغيير والتي صدر عنها بيان في الأول من يناير 2019 "اعلان الحرية والتغيير"[185] فضلاً عن تبنيها لشعار موحد وهو "تسقط بس" في إشارة الى عدم قبولها بأي حلول أخرى قد يكون من ضمنها استمرار نظام البشير، استمرت التظاهرات بشكلها السلمي والمنظم حيث التزم المتظاهرين بالبيانات والمسارات التي كانت تصدر

[183] الرازي الجميعابي، "الطلقة ما بتكتل بكتل سُكات الجيش: شهادتي للناس لو كان للجيش قيادة"، فيسبوك، 2019/1/16، شوهد في 2022/3/13، في: https://bit.ly/3KE2Kh9

[184] أبو شوك، ص 119.

[185] "اعلان الحرية والتغيير"، **الصفحة الرسمية لتجمع المهنيين السودانيين بالفيسبوك**، 2019/01/1، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/33TFXyp



عن "تجمع المهنيين"[186] بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، وكان قد دعا التجمع المتظاهرين في 6/ ابريل /2019 بتوحيد جميع المسارات، والتوجه الى القيادة العامة للقوات المسلحة بالخرطوم والى الفرق العسكرية بمدن السودان المختلفة والاعتصام أمامها، وبوصول المتظاهرين امام بوابات القيادة العامة ارتفع شعار "جيش واحد شعب واحد"[187]. بوصول المتظاهرين الى أسوار القيادة العامة ازداد زحف السيول البشرية نحو قيادة الجيش في ملحمة ثورية وصفت بأنها تاريخية تدل على اتصال الماضي بالحاضر حيث مثل تاريخ 6 ابريل إحياءً لذكرى ثورة 6/ابريل/1985 التي أطاحت بالنميري[188]، ومع استمرار الاعتصام لزيادة الضغط على البشير استمرت عناصر تتبع لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في شن هجمات على المعتصمين مستخدمة الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية، وبدأت حراسات القيادة العامة من ضباط وجنود بالتململ من تصرفات عناصر جهاز الأمن وقاموا بحماية للمعتصمين، وكان ابرزهم النقيب حامد وجنوده الذين قاموا باستخدام الذخيرة الحية ضد القوات التي هجمت على المعتصمين، وقد تكرر هذا السلوك من عدد من الضباط أمام القيادة العامة، هذه الردود كانت مطمئنة

---

[186] أحد التنظيمات النقابية الموقعة على اعلان الحرية والتغيير ويعتبر المُحرك الرئيسي للشارع السوداني خلال مراحل الحراك الأولى في مواجهتها مع الأجهزة الأمنية، من خلال نشر مسارات أقرب ما تكون للخطط التكتيكية لتقليل آثار العنف ورفع تأثير الحراك على النظام. للمزيد حول تجمع المهنيين السودانيين ودوره في الحراك ينظر: محمد العجاتي، عمر سمير، عبد المنعم سيد أحمد، زينب سرور، "تجمع المهنيين السودانيين: البنية

والتطور والأدوار والتحالفات – أية تحديات وآفاق مستقبلية؟". **مبادرة الإصلاح العربي** (نوفمبر 2021)، ص 6-11، في: https://bit.ly/3KtXufW

[187] "متظاهرون أمام القيادة العامة للجيش السوداني للمرة الأولى". **فرانس 24**، 2019/04/6، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/3g9tNE6

[188] "مظاهرات 6 أبريل بالسودان". **الجزيرة**، 2019/04/7، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/3IHNTRO



لقيادة الحراك السياسية وللمعتصمين بينما كانت مهدد حقيقي للنظام وبوادر تمرد وانقسام داخل الجيش من وجهة نظر القادة العسكريين[189].

في فجر الحادي عشر من ابريل بدأ التلفزيون الرسمي ببث موسيقى عسكرية وأغاني وطنية تُبشر السودانيين بتغيير قادم، وبالرغم من تأخر البيان أعلن الفريق أول عوض أبن عوف وزير الدفاع عن "اقتلاع ذلك النظام والتحفظ على رأسه بعد اعتقاله في مكان آمن" بالإضافة الى ترأسه مجلس عسكري انتقالي يدير شؤون البلاد لسنتين وإعلان حالة الطوارئ لمدة 3 شهور[190]، الا أن المتظاهرين أمام القيادة أعلنوا عن رفضهم للإجراء الجديد نسبةً لارتباط اب نعوف الوثيق بنظام البشير، بالإضافة الى رفض تعيين رئيس الأركان كمال عبد المعروف كنائب لرئيس المجلس العسكري الانتقالي لذات السبب، مما دعا ابن عوف للرضوخ للضغط الشعبي ليعلن في 12/ ابريل عن تخليه عن رئاسة المجلس واعفاء نائبه وتعيين الفريق اول عبد الفتاح البرهان المفتش العام للقوات المسلحة خلفاً له، غير أن المعتصمين امام بوابات القيادة العامة لم يراوحوا مكانهم حيث طالبت قوى الحرية والتغيير بتسليم السلطة لحكومة مدنية لا تبديل الأوجه من البشير إلى ابن عوف إلى البرهان[191].

[189] سيد الطيب، "جيش السودان تمرّد على هيئة الأركان وحمى الثوار"، **صحيفة الراكوبة**، 2019/04/8، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/3Govzfj

[190] "عوض بن عوف... رجل النظام الذي "اقتلع رأسه""، **سبوتنك**، 2019/04/11، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/33VVqxZ

[191] "رئيس المجلس العسكري في السودان يتنحّى ويختار الفريق أول عبد الفتاح برهان خلفاً له والاحتجاجات مستمرة"، **Swiss info**، 2019/04/12، شوهد في 2022/01/29، في: https://bit.ly/34i1QY3



الفصل الثالث: الخاتمة والاستنتاجات

الخاتمة.

الجيش بحكم طبيعتهِ من جهة بُنيتهِ المؤسسية الهرمية لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، كما لا يمكن للديمقراطية كنظام سياسي أن تنجح دون جيش ليس محايداً سياسياً ولا حاميا لفئة حزبية معينة إنما ملتزم بالحكم الديمقراطي وهو ما تبنته هذه الدراسة من جهة ان الثقافة السياسية يمكن أن تساعد على بناء جيش ملتزم بالحكم الديمقراطي وفق نمط الاحتراف الحديث الذي ندعو له، وذلك بسحب الجيش من ميدان السياسة إذ أن تسيسهُ يعني جيش مبني على الولاء السياسي لا على الكفاءة والخبرة والمهنية،وفي بيئات التحول الديمقراطي تكمن الصعوبة الحقيقية في كيفية نزع الطابع السياسي والايدلوجي عن الجيش، إذ يغلُب على الجهات الفاعلة في قطاع الأمن أن تكون مؤدلجة بشدة في بيئات الاستبداد، كما أن قطاعها ربما يخضع لسيطرة مدنية ولكنها ليست ديمقراطية، وبالتالي تلعب الأجهزة الأمنية دوراً حزبياً في السياسات المحلية فتكون أداة مطيعة للسلطة الاستبدادية وامتداد لها في حال عدم الإصلاح[192].

إن الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية والتدخلات الخارجية ومجموعة من العوامل الأخرى تتسبب في تعثر الديمقراطيات وتزيد من أمد رسوخها من أعلى مؤسسات الدولة نزولاً الى المجتمع في بنائه

[192] Alexandre Lambert, "From Civil-Military Relations towards Security Sector Governance," **European Consortium for Political Research**, Vol. 10 (March 2011), P:160-161.



القاعدي، كما ان عدم ولاء المجتمع العسكري لقيم الديمقراطية أو إدراكه لها، يعتبر مؤشر لإمكانية تحول الوضع من مجرد ديمقراطية متعثرة، ولكنها قابلة للتطور والبقاء إلى إنهاء وفشل للديمقراطيات بصورة كاملة. ولما كانت الأحزاب تفتقر إلى الانضباط في الممارسة السياسية تنافست وتسابقت للحصول على موطئ قدم داخل المؤسسة العسكرية، وقد كان ذاك الوجود هو السبب الأساسي والفعل الحاسم في إنهاء الديمقراطيات الثلاث في السودان مستغلين الضوائق المختلفة التي كانت تمر بها البلاد، وهو ما يؤكد أن الإنقلابات التي حدثت في السودان كانت نتاج لعمليات سياسية بواجهات عسكرية، نتج عنها تقويض الدستور بوسائل القوة بدلاً عن الطرق السياسية القانونية مما فرض أنظمة ديكتاتورية تم اسقاطها لاحقاً بثورات شعبية، ليكون السودان مثالاً لنموذج الباب الدوار، حيث يتم انتخاب نظام ديمقراطي وقبل ان يصل مرحلة مقبولة من النضج والرسوخ يحدث انقلاب عسكري فثورة شعبية فنظام منتخب فانقلاب عسكري فثورة شعبية، الأمر الذي جعل من القوات المسلحة السودانية حصن تقليدي لرافضي الديمقراطية.

اتساقاً مع فرضية الدراسة وسؤالها البحثي الرئيس فإن تثقيف سلك الضباط سياسياً يُساعد في غرس الولاء والقيم الديمقراطية،ويُعزز من امكانية تمييزهم حدود الطاعة بين الأوامر العسكرية المرتبطة بالاحترافية والمهنية في إطار الدستور وحفظ وحدة البلاد وسلامتها، وبين الأوامر العسكرية ذات البعد والغرض السياسي للقيام بأفعال غير دستورية،وهو ما يقلل استجابتهم وتفاعلهم مع قادتهم وزملائهم حينما يخططون لانقلابات عسكرية،فضلاً عن الحد من عمليات التسيس واستقطاب الضباط من قِبَل



أصحاب المصلحة غير الديمقراطيين وبالتالي تحقيق فرضية الدراسة، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، كما توصلت الى توصيات تتعلق بقنوات رفع الثقافة السياسية لدى الضباط.

اولاً: النتائج.

1. **نماذج الانقلابات.**

بشكل عام فقد تم تحديد أربعة نماذج من الانقلابات العسكرية، يفترض النموذج الأول أن الانقلابات يتم تخطيطها وتنسيقها من قبل القوات المسلحة لتستلم الحكم في البلاد بدوافع ظاهرية مختلفة، ما بين المصلحة الوطنية العليا في إيقاف حرب أهلية مثلاً او عدم كفاءة السياسيين أو تطلعهم لدور إصلاحي بصورة عامة. النموذج الثاني هو النموذج الذي يتم بموجب تخطيط أو مؤامرة مدنية-عسكرية مركبة، المشاركون بشكل عام قيادات عسكرية على مستوى رفيع وبعض عناصر الحكومة أو أحزاب سياسية معارضة، وهو ما ينطبق على الانقلابات التي حدثت في السودان مما سبق تفصيله. أما النموذج الثالث وهو نادر الحدوث ونادر النجاح فهو الذي يعتمد على الدعم العسكري الخارجي كاستعانة سياسيين معارضين بقوات مرتزقة أجانب أو عملاء حكومات أجنبية، النموذج الرابع هو انقلاب مجموعة من الضباط داخل القوات المسلحة ليس من الضرورة أن تكون في مستوى القيادة أو تتكون من كبار الضباط[193].

[193]Naison Ngoma, "COUPS AND COUP ATTEMPTS IN AFRICA: Is There a Missing Link?" **African Security Review**, vol 13, no. 3 (2004), P: 86.



2. **الدوافع.**

يُنظر للدوافع الانقلابية من منظورين أحدهما داخلي ويقصد به وجود عوامل ذاتية مثل تصور العسكريين لأنفسهم باعتبارهم حارس للأمة، ونظرتهم للسياسيين باعتبارهم منظرين وفاسدين ولو كانوا يمثلون إرادة جماعية في الدولة، وتنبع هذه الفرضية من التنظيم الدقيق للقوات المسلحة واحتكارها للقوة المادية ووسائل استخدامها[194]، ونرى في هذه الحالة أن درجة الثقافة السياسية لدى مجتمع العسكريين تؤثر على احتمالات التدخل بتناسب عكسي.

أما الجانب الآخر فيتمثل في عوامل خارجية،وهو ما يتمثل في تفسير العسكريين لغياب الإجراءات المؤسسية السليمة في حال الاضطرابات الاجتماعية، ووجود استياء واسع على الحكومة في تعاملها مع النزاعات الداخلية أو إدارتها لتلك النزاعات،واعتمادها على العنف غير القانوني بالإضافة لتفاعل الأزمات الاقتصادية مع الملفات السياسية،وعلى وجه الخصوص في حال وجود نُخب سياسية تفتقر أساليبها الى الممارسة الديمقراطية في العمل السياسي، تمثل عوامل مناسبة للتدخل المباشر للقوات المسلحة[195]، ونرى في هذه الحالة أن توسيع القاعدة الجماهيرية المشاركة في النشاط السياسي والعمل الطوعي من نقابات وهيئات تعليمية ودينية ومؤسسات توعوية، تجعل مقاومة ومعارضة الانقلابات العسكرية ممكنة، كما تمثل نقطة لضبط النفس لدى الانقلابيين فيكون تماسك المجتمع المدني يتناسب عكسياً أيضاً مع احتمالية حدوث ونجاح

[194] حسن، ص 42.

[195] شارب وجينكيز، ص 19.



الانقلابات العسكرية إجمالاً، فلا يوجد انتقال ديمقراطي بلا ديمقراطيين، أي وجود قوى سياسية وقيادات مجتمعية فاعلة وتؤمن فعلاً بالديمقراطية كنظام للحكم[196].

مما تقدم فإن الحالة السودانية دمجت بين العامل الذاتي والخارجي حيث إن عدم اتفاق النخبة السياسية السودانية منذ الاستقلال على طبيعة النظام وهويته، وكيفية حكم السودان واستغلال الأحزاب للمضائق المعيشية والأزمات التي كانت تتخلل الديمقراطيات في الكسب و المكايدات السياسية، كان سبباً رئيسياً في تعثر الديمقراطيات في السودان، وكان الحاسم في كل مرة الانقلاب العسكري غير أن هذه الانقلابات لم تكتمل بعيداً عن النخب السياسية إنما كان بتخطيط أو دعم أو مباركة أحد الأحزاب السياسية.

3. <u>**الانقضاض على الشركاء.**</u>

بغض النظر عن النموذج المستخدم في الانقلابات فإن العسكريين لا يقومون بالانقلابات لكي يحكم آخرون، ويبقى الانقلاب عائق حقيقي في طريق حداثة الدول وغالباً ما يتحول الجيش بعدها لقوة رجعية تنتقل من التحالفات في حالة نموذج الانقلاب المركبالى الاستبداد والطغيان، وينقلب دور الجيش ليصبح وسيلة للسيطرة والحفاظ على ديمومة النظام بتطويع الجيش بحيث يكون انقلابهم هو آخر الانقلابات، عبر تمكين المنظمات الحزبية داخل الجيش وأجهزة الاستخبارات التي تتجسس على أفراده بدلاً عن العدو[197]، وفي هذا أيضاً مطابقة للحالة السودانية حيث انقلب الجنرالات على شركائهم المدنيين في جميع الحالات ممن مهدوا لهم الطريق

[196] عبد الفتاح ماضي، "الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السُلطة؟"، **سياسات عربية**، العدد 24 (2017)، ص25.
[197] بشارة، **الجيش والسياسة**، ص 29-30.



نحو السلطة بالتخطيط والتأييد والغطاء السياسي، مع تباين الإجراءات التي اتخذها الجنرالات في مواجهة شركاءهم، فقد انقضَ عبود على عبدالله خليل، والنميري على الشيوعيين، والبشير على الترابي.

4. **المشاركة السياسية.**

انعدمت في ظل الأنظمة الناشئة عن انقلاب في السودان المشاركة السياسية، ويظهر ذلك من خلال تركيز السلطات وتعطيل الحقوق والحريات السياسية بحل الأحزاب والمنظمات السياسية والتضييق وفرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام، والسعي المستمر للقضاء على المعارضة اعتماداً على أدوات العنف والقمع، وصد الجماهير بعد انتهاء فترات الترحيب الشعبي التي تلت الانقلابات العسكرية، وفي حال قبولهم بالمشاركة السياسية يضعونها في موضع ثانوي، بحيث لا تمثل خطر على النظام القائم من خلال سعيهم لكسب تأييد بعض الفئات الشعبية بطرق مالية أو منفعية بمنح الوظائف، أو سماحهم بمعارضة محدودة من خلال صناعة أحزاب صورية ومُختَرقة تنظيمياً[198].

5. **الجيش السوداني وحماية النظام. (حارس بريتوري)**

تُخبرنا التجربة السودانية أن القوات المسلحة السودانية استطاعت ان تقاوم وتهزم الانقلابات العسكرية المتعددة التي حدثت إبان فترات الأنظمة الديكتاتورية، والتي لم يتم إسقاطها الا عن طريق ثورات شعبية واحتجاجات واسعة انحازت لها القوات المسلحة بعد حدوث تأييد وسط

[198] حسن، ص 114-115.



الضباط لتلك الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام القائم، بالمقابل وبينما بذلت جهوداً في حماية الأنظمة الديكتاتورية من الانقلابات العسكرية، كانت تخضع وتتقبل بدون أي مقاومة تُذكر الانقلابات التي حدثت للإطاحة بالأنظمة المنتخبة في حقبها الثلاث، وحينما سلكت القوات المسلحة سلوك قانوني وقامت بتقديم مذكرة الجيش خلال حقبة الديمقراطية الثالثة، وبالرغم من استجابة الحكومة بالإيجاب مع تلك المذكرة الا أنها -أي القوات المسلحة- لم تُدافع عن الحكم المدني ولم تقاوم الانقلاب العسكري الذي قام به البشير والذي وقع بعد أربعة شهور فقط من توقيع المذكرة، عليه يمكن القول وبناء على ما سبق من تفصيل في الفصل السابق بان الجيش السوداني طوال تاريخه لم يُثبت ولاءه للنظام الديمقراطي بشكل عملي، فكانت القوات المسلحة تستسلم مع كل هجمه ضد الحكومات المنتخبة بينما ترصُد وتهزِم المحاولات التي حدثت ضد الأنظمة الديكتاتورية.

6. <u>انحياز القوات المسلحة.</u>

كما ورد في الفصل السابق فقد انحازت القوات المسلحة السودانية للحراك الشعبي المطالب بإسقاط حكومة عبود في 1964 والنميري في 1985 والبشير في 2019،وهنا أزُعم أن كلمة انحياز تحتاج لتفسير لتحديد مدى نفعية ذلك الانحياز وهل ينتج عنه دعم لمسار التحول الديمقراطي ام لا؟!وفي هذا أجد أن الكلمة المفتاحية تكمن في هيكل الانحياز، بمعنى هل كان الانحياز من قمة الهرم ام من مستويات اقل.



أ. جاء انحياز القوات المسلحة لثورات1964 للإطاحة بعبود وفي 1985للإطاحة بنميري من أعلى هرم القيادة، كما هو الحال في انقلاب عبود الذي كان أيضاً من أعلى هرم القوات المسلحة، وبذلك حافظت الحكومة الانتقالية في 1985برئاسة المشير سوار الذهب على هيكل القوات المسلحة بنفس الهيئة التي ورثها عن نميري من تواجد لتنظيمات سياسية، وقيادات أوجدها في مناصبها الولاء لنظام مايو، وهنا نذكر ما أوردته الروايات حول موقف سوار الذهب نفسه حينما كان يخرج في زيارات ميدانية للوحدات العسكرية آخر أيام مايو حاملاً مُصحف قائلاً ان في عنقه بيعة للنميري، وعمل على التعبئة داخل القوات المسلحة ضد الانحياز للشعب، وكان هذا حال القوات المسلحة التي استلمتها الحكومة المدنية[199].

ب. جاء انحياز القوات المسلحة السودانية لثورة ديسمبر 2018، في ابريل 2019 من أعلى الهرم حينما أذاع البيان الأول وزير الدفاع الفريق اول عوض ابن عوف، والذي خلفه الفريق أول عبد الفتاح البرهان بعد استمرار الرفض الشعبي على ابن عوف، لتحافظ القوات المسلحة على نفس هيكلها باعتبار أن البرهان كان أحد أعضاء هيئة قيادة القوات المسلحة السودانية وبالتالي فهو موجود في قمة الهرم.

ج. بينما استطاع العقيد النميري والعقيد البشير من القيام بانقلاب ناجح والتواجد في الحكم لسنوات طوال، وتمكنوا من الحفاظ على هدوء القوات المسلحة، بل وولاءها

[199] جادين، ص83.



حينما تصدت للمحاولات الانقلابية في عهدهم، والسبب الأساس هو ان التغيير الذي حدث في صفوف القوات لم يأتِ من قمة الهرم وعمد على احداث تغييرات سريعة في صفوفها، هذا التغيير رغم انه سلبي ويمكن وصفه بالتشويه للمؤسسة الا انه كان مفيد لاستقرار واستمرار النظام الجديد، وفي نفس الوقت لم يؤدِ الى انهيار او تفكك القوات المسلحة.

د. عليه فإن الانحياز الذي يحافظ على الهيكل القيادي ووجود ذوي الرتب الرفيعة لا يعول عليه وفي الغالب سيعمل على إعاقة التحول الديمقراطي، بالمقابل فإن انحياز الضباط من الرتب الوسيطة يمكن أن يزيد من احتمالية حدوث تغيير ايجابي في صفوف القوات المسلحة، بعد التأكد من إبعاد قمة الهرم والقيادات ذات الولاء الحزبي.



ثانياً:التوصيات.وتتمحور التوصيات حول القنوات التي يمكن من خلالها التثقيف السياسي.

1. **توزيع الفُرص.**

دائماً ما تُحال الثقافة السياسية الى التنشئة السياسية كمصدر مُغذي لها، وتعود التنشئة الى عناصر غير رسمية تتمثل في المجتمع والأسرة، والجماعة من الرفاق والأصدقاء، والرأي العام، والنوادي ذات الأنشطة المختلفة، وجميعها تعتبر ذات أثر غير مباشر، وعناصر رسمية عبر الأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية وهي ذات أثر مباشر[200]، وبالرغم من التغيرات التي يمكن أن تحدث للعسكريين في الشخصية وطريقة التفكير بسبب اندماجهم في مجتمع المهنة الجديد، إلا إن الشخص العسكري يُصنع ويتشكل اجتماعياً من أطياف اجتماعية مختلفة قبل أن يمارس المهنة العسكرية، وبالتالي فإن المجتمع يُعتبر منفذ أول وقناة تعبر من خلالها الثقافة السياسية، وهو ما يجب مراعاته إذاً خلال عمليات التجنيد (إلزامي و/أو تطوعي) بأن يكون الجيش منفتحاً ويحتوي على عينة تمثيلية من كافة المجتمعات.

2. **الكليات والمعاهد العسكرية.**

كما أشرنا سابقاً فمن المفيد بل هي ضرورة مُلِّحة أن يسعى القائمين على التحول الديمقراطي لتغذية المناهج التعليمية بمواضيع تتناول مستويات محددة، بهدف توعية سلك الضباط سياسياً حول الأنظمة الديمقراطية خلال مراحلهم التعليمية من الكليات العسكرية في مراحل الإعداد والصقل، وحتى المستويات العليا من أكاديميات القادة والأركان، والتركيز على دراسة التجارب

[200] مصطفى أسعيد، "التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 12، العدد 24 (مارس 2012)، ص 213.



والحالات التي ساهمت فيها الجيوش في بناء الدول التي وصلت لمراحل الرسوخ ديمقراطياً، والدول التي لعبت فيها المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في ترسيخ نظم الاستبداد وهو ما يقود الى تراكم الوعي والخبرة[201]، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بجرعات سياسية محددة لا ترتقي لدرجة الأدلجة وهيمنة حزب او فئة محددة، ولكن بما يخدم النظام الديمقراطي وعدم توسيع التدريب السياسي بما يؤدي إلى إهمال التدريب المهني[202].

3. **القيادة الديمقراطية.**

يمكن اعتبار القادة قناة فعَّالة لرفع مستوي الثقافة السياسية، إذ أن وجود عدد من الضباط في المستويات المختلفة من ذوي العقلية الديمقراطية يكون ذو فائدة عالية من حيث التأثير على المرؤوسين، من خلال تقديمهم لمحاضرات تثقيفية تتناول العلاقات المدنية العسكرية في إطار دور القوات المسلحة تجاه السلطات التنفيذية والتشريعية وواجباتها المجتمعية، على أن يتم ذلك بصورة راتبة ودورية داخل الوحدات والتشكيلات العسكرية، كما يمكن تصيُّد الأعمال التي ينتج عنها استحسان مجتمعي من تقيد بالقوانين العامة، والسلوك الذي يتماشى مع قيم المجتمع في سبيل تحسين صورة الجيش في حال كان لديه تاريخ مرتبط بحماية أنظمة غير شرعية، وهو ما يساعد في ردم الفجوة بين الجيش والمجتمع[203].

[201] ماضي، **الجيوش والانتقال الديمقراطي**، ص 8.
[202] باري، **الجندي والدولة المتغيرة**، ص332.
[203] المرجع السابق، ص 538.



4. **الإعلام العسكري.**

بفضل وسائل الإعلام والثورة في تكنلوجيا المعلومات تحول العالم لقرية صغيرة، لذا فمن الممكن أن يكون لوسائل الإعلام ومنصات التواصل دور في نشر الوعي السياسي وتدعيم المفاهيم الديمقراطية، من خلال إنشاء مجلات عسكرية متخصصة وصفحات إلكترونية تناقش مواضيع تجذب العسكريين، تُركز على التخصص العسكري وتُضاف لها مواضيع تتعلق بالأنظمة السياسية الديمقراطية، لتعمل على التبصير السياسي ونشر الأفكار وتكوين القيم، مع تفضيل الكتابة بواسطة قادة معروفين ومن أصحاب السُمعة الجيدة في الوسط العسكري، فضلاً عن إمكانية نشر مقاطع مرئية لندوات تناقش ذات المواضيع باستفاضة[204].

5. **البعثات الخارجية.**

كما يمكن أن يكون العامل الخارجي قناة للتواصل الثقافي والتبادل الفكري إذ أن تلقي دعم دائم وملتزم من دول ديمقراطية قوية أثبت تجريبياً أنه يزيد من معدلات نجاح التحول الديمقراطي[205]، بالتالي فإن عقد تفاهمات مع دول مستقرة وذات ديمقراطية راسخة، وابتعاث عدد مُقدر من العسكريين لها للمشاركة في التمارين والتدريبات، والانتداب الخارجي، والدورات ذات البُعد الإستراتيجي يمكن أن يسهم في رفع الثقافة السياسية لدى المُبتعثين وتضاعُف المعرفة لديهم، ومن القنوات الفعالة في إطار التثقيف السياسي التأهيل في مجال حفظ السلام وحقوق الإنسان

[204] محمد حبيب، "دور وسائل الاعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي،"**جامعة القاهرة**، مج 2، عدد 4 (اكتوبر2013)، ص 91–92.

[205] باري،**الجندي والدولة المتغيرة**،ص 534.





والمشاركة في مهمات خارجية تتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية عبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو الإقليمية مثل الإتحاد الأفريقي (البعثات متعددة الجنسيات)، حيث أن طبيعة عمل تلك المنظمات سياسية تحت قيادة مدنية وهو ما يمثل تطبيق عملي للسيطرة المدنية[206].

[206]" Timothy Edmunds, "SECURITY SECTOR REFORM: CONCEPTS AND IMPLEMENTATION," in Philipp Fluri and Miroslav Hadžić, eds., **Sourcebook on Security Sector Reform: Collection of Papers** (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004)، P: 60.



قائمة المراجع

قائمة المصادر العربية

1. إبراهيم، شادية فتحي. "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، **النهضة**، مج 7، عدد 4 (اكتوبر 2006)، ص 1-35.
2. أبو شوك، أحمد إبراهيم.**الثورة السودانية (2018-2019): مقاربة توثيقية- تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. أحمد، ناصر. أبو القاسم، ليلى. "مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع", **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مج 3، عدد 10 (يونيو 2017)، ص 152-167.
4. ارباب، ليلى سيد مصطفى. "دور الجيش في السياسة في العالم الثالث دراسة حالة السودان"، **رسالة دكتوراة**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أمدرمان الإسلامية، امدرمان، 2012.
5. أسعيد، مصطفى. "التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمقراطي", **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 12، العدد 24 (مارس 2012)، ص 203-217.
6. آل طويرش، موسى. "الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد 28 (ديسمبر 2009)، ص60-67.
7. أمين، التوم.**الحركة الوطنية: ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1941م-1969م**. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1987.



8. اندرسون، جيمس.**صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998.

9. باراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، العدد 24 (يناير 2017)، ص 81–94.

10. باري، زولتان.**الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، ترجمة نبيل الخشن، ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2018.

11. بشارة، عزمي.**"عن الثقافة السياسية والانتقال الى الديمقراطية", في الانتقال الديمقراطي واشكالياته: دراسة نظرية مقارنة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2020.

12. بشارة، عزمي. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

13. بشير، محمد عمر.**تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969**. الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 1980.

14. بعو، زين العابدين. "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 5 (يونيو 2016)، ص12-33.

15. تشايمان، بيتر.**العقيدة العسكرية**، ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: دار الكتب المصرية، 2015.

16. تورين، آلان.**ما الديمقراطية؟**، ترجمة عبود كاسوحة. دمشق: وزارة الثقافة, 2000.



17. جابر، محسن. "الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (يونيو 2016)، ص 305-331.

18. جادين، محمد علي.**تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان**. الخرطوم: دار المصورات، 2019.

19. حبيب، محمد. "دور وسائل الاعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي", **جامعة القاهرة**، مج 2، عدد 4 (اكتوبر2013)، ص 91–134.

20. الحسن، احسان محمد.**علم الاجتماع السياسي**، ط 3. عمان: دار وائل، 2010.

21. حسن، حمدي عبد الرحمن.**العسكريون والحكم في افريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1996.

22. حماد، زين الدين.**كيف تصنع انقلاباً ناجحاً**. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

23. خالد، منصور.**السودان والنفق المظلم: قصة الفساد والاستبداد**. لندن: ايدام للنشر،1985.

24. خالد، منصور.**السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين**. القاهرة: دار التراث، 2003.

25. خالد، منصور.**النخبة السودانية وادمان الفشل**، الجزء الثاني. الخرطوم: الساق للنشر والتوزيع، 1993.

26. الخزرجي، ثامر كامل.**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**. عمان: دار مجدلاوي، 2004.



27. خلف حسان ريكان. عبد، عبد الستار جعيجر. "الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه في السودان حتى عام 1971"، **مجلة مداد الآداب**، مج 1، ع 15 (يوليو 2018)، ص 303-342.

28. دن، جون.**قصة الديمقراطية**، ترجمة عبد الاله الملاح. الرياض: العبيكان، 2012.

29. رصاص، محمد سيد.**الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2003.

30. سميث، روبرت.**جدوى القوة: فن الحرب في العالم المعاصر**، ترجمة مازن جندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2008.

31. سيرا، نارسيس.**الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة: وفيقة مهدي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

32. شارب، جين. جينكيز، بروس.**مكافحة الانقلاب**، ترجمة ماهر زهراء. ادلب: مركز الخطابي للدراسات، 2019.

33. شاكر، محمود.**مواطن الشعوب الإسلامية في افريقيا: السودان**، ط 2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1981.

34. شوتر، ديفيد. **حوكمة وإدارة قطاع الأمن**. جنوب افريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.

35. صايغ، يزيد.**فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012.



36. طاهري، مروان. "الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسالة الإستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017.

37. طه، حيدر.**الاخوان والعسكر: قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان**. العلمين: مركز الحضارة العربية، 1993.

38. عبد الرحمن، علي عيسى.**الحركة الإسلامية السودانية من التنظيم الى الدولة 1949-2000**. الخرطوم: مطبعة التيسير، 2006.

39. عبد القادر، مصطفى. "الديمقراطية عند اسبينوزا"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، العدد 8 (2016)، ص 61-75.

40. عبد المولى، عز الدين.**العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015.

41. عبد المولى، عز الدين.**العرب والديمقراطية والفضاء العام**. بيروت: الدر العربية للعلوم والنشر، 2015.

42. عثمان، محمد محجوب.**الجيش والسياسة في السودان: دراسة في حركة 19 يوليو 1971**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1998.

43. علي أحمد، حسن الحاج. "الإنقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسيات عربية**ال عدد24(2017) ص 52-61.



44. علي. وجيه. عزو، محمود. "الوعي السياسي وبناء التجربة الديمقراطية في العراق بعد 2003"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، عدد 16 (2019)، ص 197-216.

45. علي، حيدر إبراهيم. النزاهة في الانتخابات البرلمانية: حالة السودان، في: **النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

46. فرشيش، عبد الحق. "الإنعكاسات الإستراتيجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة على مساعي بناء الأمن العالمي دراسة حالة العراق"، **قضايا آسيوية**، العدد 3 (2020)، ص 104-114.

47. القدال، محمد سعيد.**الحزب الشيوعي السوداني وانقلاب 25 مايو**. الخرطوم: دار الزهراء، 1986.

48. القدال، محمد سعيد.**معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**. بيروت: دار الفارابي، 1999.

49. كردي، علي. "العقيدة القتالية وعلاقتها بالتدريب"، **مجلة السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، مج 3، عدد 3 (2009)، ص 125-138.

50. كولينز، روبرت.**تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى مجدي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

51. ماضي، عبد الفتاح. "الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السُلطة؟"، **سياسات عربية**، العدد 24 (2017)، ص7-27.

52. ماضي، عبد الفتاح. الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021.

53. محمد، فتحي الضو.**محنة النخبة السودانية**. القاهرة: سجل العرب، 1993.



54. المشاقبة، أمين. شقير، دينا.**التنشئة والثقافة السياسية**. عمان: وزارة الثقافة، 2020.

55. المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**. عمان: داربن خلدون، 1980.

56. المهدي، الامام الصادق.**الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة**، ط2. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015.

57. موسى، عبده مختار.**تأملات في السياسة والمجتمع السوداني**. الخرطوم: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013.

58. ميرغني، عصام الدين.**الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان**. القاهرة: افرو ونجي للتصميم والطباعة، 2002.

59. نوير، عبد السلام علي. الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، **عالم الفكر**، مج 40، عدد1 (يوليو2011)، ص7-62.



قائمة المصادر الأجنبية

1. Abbo, Usman. Bashir, Adamu. 'Parochial Political Culture and the Squabbles' (INTERNATIONAL SEMINAR ON REGIONAL POLITICS, ADMINISTRATION AND DEVELOPMENT, INDONESIA: **Research Gate**, 2020), P: 29–37.
2. Carey, Sabine C., Michael P. Colaresi, and Neil J. Mitchell. 'Governments, Informal Links to Militias, and Accountability', **Journal of Conflict Resolution**, Vol 59, No. 5 (April 2015), P: 850-876.
3. Chilton,Stephen. 'DEFINING POLITICAL CULTURE', **Western Political Quarterly**, Vol. 41, No. 3 (September 1988), P: 419–445.
4. Claeys, Gregory. "**POLITICAL CULTURE," in Encyclopedia of Modern Political Thought**, 1st ed. Washington: CQ Press, 2013.
5. Edmunds,Timothy. "SECURITY SECTOR REFORM: CONCEPTS AND IMPLEMENTATION," in Philipp Fluri and Miroslav Hadžić, eds., **Sourcebook on Security Sector Reform: Collection of Papers** (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2004)،P:45-62.
6. Furlan, Branimir. 'Civilian Control and Military Effectiveness: Slovenian Case', **Armed Forces & Society**, Vol. 39, No. 3 (December 2012), P:434–449.
7. Huntington,Samuel P. **THE SOLDIER, AND THE STATE: The Theory and Politics of Civil-Military Relations**. Massachusetts: HARVARD UNIVERSITY PRESS, 1957.



8. Lambert, Alexandre. “From Civil-Military Relations towards Security Sector Governance,” **European Consortium for Political Research**, Vol. 10 (March 2011), P:157-166.

9. Ngoma,Naison. “COUPS AND COUP ATTEMPTS IN AFRICA: Is There a Missing Link?” **African Security Review**, vol 13, no. 3 (2004), P: 85-94.

10. Nielsen, Suzanne C. Liebert, Hugh. ‘The Continuing Relevance of Morris Janowitz’s the Professional Soldier for the Education of Officers’, **Armed Forces & Society**, Vol 47, No.4 (9 October 2020), P:732-749.

11. Stanton, Jessica A. ‘Regulating Militias: Governments, Militias, and Civilian Targeting in Civil War’, **Journal of Conflict Resolution**, Vol 59, No. 5 (April 2015), P: 899-923.

12. Mockaitis, Thomas. " Winning hearts and minds in the ‘war on terrorism’", **Small Wars & Insurgencies**, Vol 14, No 1 (2003), P:21-38.



الـــنــــــــــــــاشــــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين/ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني BOOK@DEMOCRATICAC.D





المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : كتاب الثقافة السياسية والعلاقات المدنية – العسكرية:

دراسة حالة القوات المسلحة السودانية

تأليف / البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

تنسيق وإشراف : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: **VR . 3383 - 6743. B**

الطبعة الأولى 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

